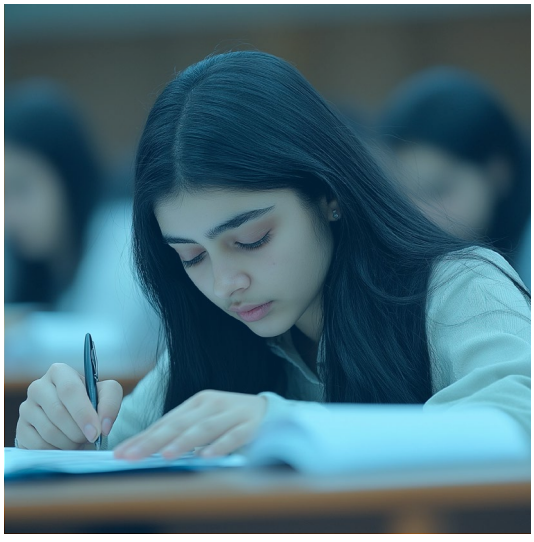

التقرير العربي الشامل حول التقدّم المُحرَز

في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

BEIJING +30

جامعة الدول العربية

صور الغلاف:

©Mike Dot/stock.adobe.com
©Diya/stock.adobe.com
©Alex/stock.adobe.com
©Dragana Gordic/stock.adobe.com
©Wolfcub777/stock.adobe.com
©Ekaterina/stock.adobe.com
©Praphab144/stock.adobe.com
©Flamingo Images/stock.adobe.com
©Simon Gurney/stock.adobe.com
©JackF/stock.adobe.com
©DC Studio/freepik.com

E/ESCWA/CL2.GPID/2024/Beijing+30/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

التقرير العربي الشامل حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

BEIJING +30

© 2024 الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

جرى إعداد هذا التقرير استناداً إلى البيانات المرسلة إلى الإسكوا من الجهات المشاركة في التقييم.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2400644A

شكر وتقدير

"التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً" هو تقرير مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وقد أعدته الإسكوا بتوجيهٍ عام من الأمينة التنفيذية رولا دشتي، تحت إرشاد مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، مهريناز العوضي.

الإشراف ومنسقة التقرير
ندى دروزه

الخبير الرئيسي معدّ التقرير
ماجد عثمان

المساهمون
ساهم في إعداد ومراجعة التقرير فريق عمل جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة المرأة): السيدة دعاء فؤاد خليفة، وزيرة مفوضة- مديرة إدارة المرأة، والسيدة شذى زاهر عبد اللطيف، مسؤولة ملف التعاون الإقليمي والدولي في إدارة المرأة، تحت إشراف سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمينة العامة المساعدة رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
سيمون إليس أولوتش-أولونيا، استير مولامبا.

المراجعة الإقليمية
قام بمراجعة مسودة التقرير واحد وثلاثون مشاركاً ومشاركة يمثلون الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في 21 بلداً عربياً (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، واليمن)، إضافة إلى ستة مشاركين من المجتمع المدني الفاعل على المستوى الإقليمي، وذلك في اجتماع للخبراء عُقد يومَي 3 و4 أيلول/سبتمبر 2024.

الأوراق البحثية
سلمى النمس، كارين غزاوي

الإعداد للنشر
التحرير والترجمة والتصميم
قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا
الاتصال والإعلام
وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

المحتويات

شكر وتقدير 3

مقدمة 9

ألف. المراجعة الدولية 9
باء. المراجعة الإقليمية 9
جيم. المنهجية والمسار 10
دال. التقرير 12

1. نظرة إقليمية حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً 15

ألف. السياق 15
باء. الإحصاءات والبيانات في المنطقة العربية 17
جيم. وضع المرأة في المنطقة العربية حسب المؤشرات العالمية 17
دال. الإنجازات المحقَّقة على مستوى التشريعات والقوانين 19
هاء. تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً 22

2. الأولويات والإنجازات والتحديات والعقبات 33

ألف. الإنجازات والتحديات على مسار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 33
باء. أولويات تسريع وتيرة تقدّم النساء والفتيات خلال السنوات الخمس الماضية 36
جيم. إجراءات منع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمّشة من النساء والفتيات 37
دال. أثر الأزمات على تنفيذ منهاج عمل بيجين والتدابير المتّخذة للحد من أثرها 38
هاء. أولويات تسريع وتيرة تقدّم النساء والفتيات خلال السنوات الخمس المقبلة 38

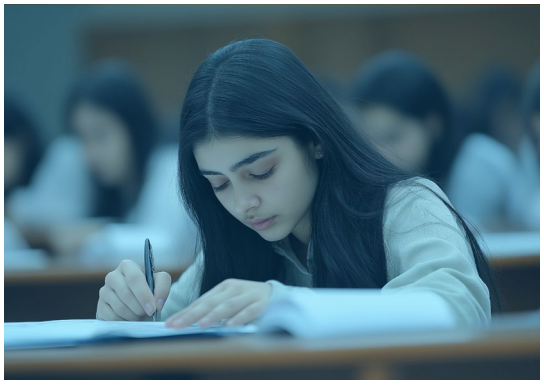

3. التقدّم المُحرَز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر 45

ألف. التنمية الشاملة للجميع والرخاء المشترك والعمل اللائق 45
باء. القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية 50
جيم. التحرّر من العنف والوصم والقوالب النمطية 54
دال. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين 59
هاء. المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد 62
واو. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها 64

4. المؤسسات الوطنية والإجراءات المتّخذة 67

ألف. المرجعية 67
باء. الاستراتيجيات والخطط 68
جيم. الآليات الرسمية المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 69
دال. خطط العمل لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة 70

5. البيانات والإحصاءات 73

ألف. تقييم حالة إحصاءات المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية 74
باء. التقدّم المُحرَز في بيانات ومعلومات المساواة بين الجنسين 75
جيم. خاتمة 83

6. الاستنتاجات والخطوات المقبلة: نحو بيجين+35 85

ألف. الدروس المستفادة 85
باء. الأولويات الإقليمية والوطنية 86

الحواشي 88

قائمة الجداول

الجدول 1. المؤشر المركّب للتنمية البشرية في مناطق العالم، 2017 و2022 17

الجدول 2. معدل مساهمة الإناث والذكور في القوى العاملة في مناطق العالم، 2017 و2022 23

الجدول 3. نسب العاطلين والعاطلات عن العمل 23

الجدول 4. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022، حسب الجنس 25

الجدول 5. أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس الماضية 36

الجدول 6. أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس المقبلة 39

الجدول 7. أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس الماضية والمقبلة 41

الجدول 8. إجراءات تقليص الفجوة الرقمية حسب الدول 49

الجدول 9. الجهات المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين 69

الجدول 10. الجهات المشاركة في تنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 70

الجدول 11. نسبة البيانات المتاحة لحساب دليل التنمية المستدامة المجمَّع 74

الجدول 12. توافر البيانات المعبِّرة عن حالة تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، 2022 75

الجدول 13. مجالات التقدّم في إحصاءات المساواة بين الجنسين على مدى السنوات الخمس الماضية، حسب الدولة 76

الجدول 14. أولويات إحصاءات الجنسين خلال السنوات الخمس المقبلة، حسب الدولة 79

قائمة الأشكال

الشكل 1. مؤشر التنمية حول المساواة بين الجنسي؛ 2017 و2022، المتوسط العالمي لعام 2017: 0.941 ولعام 2022: 0.951 18

الشكل 2. المؤشر المركّب حول المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، 2019 و2024؛ المتوسط العالمي لعام 2019: 74.4 ولعام 2024: 77.9 19

الشكل 3. العمر المتوقع عند الولادة للإناث، 2017 و2022 26

الشكل 4 . نسبة وفيات الأمهات، 2017 و2022 27

الشكل 5. متوسط سنوات الدراسة للإناث، 2017 و2022 28

الشكل 6. نسبة الإناث في المجالس النيابية، 2017 وأحدث سنة متاحة 29

الشكل 7. مؤشر القدرة الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة، 2022؛ المتوسط العالمي: 72 في المائة 74

مقدمة

مقدمة

يُعَدُّ كلّ من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ركناً أساسياً من أركان منظومة حقوق الإنسان، وحجر زاوية على طريق التنمية المستدامة والعادلة. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شكّل إعلان ومنهاج عمل بيجين أحد المسارات الدَولية التي تسترشد بها الدول للنهوض بأوضاع النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين. وسيكون العام 2025 محورياً في تسريع وتيرة التقدّم على هذا المسار، إذ خلاله تتزامن المراجعة الدورية السادسة للتقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين مع الذكرى الخامسة والعشرين لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000 حول المرأة والسلام والأمن، والذكرى العاشرة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشكّل هذه المراجعة الدورية السادسة فرصةً سانحة للدول، فهي تتيح لها إجراء استعراض نقدي بنّاء لمسيرتها التنموية المتعلقة بالمرأة؛ وتتيح لها تحديدَ إنجازاتها وإخفاقاتها واستقاء الدروس منها؛ واتخاذَ التدابير اللازمة للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ألف. المراجعة الدولية

تتولى لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة تقييم التقدّم الذي أحرَزته دول العالم في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وإجراء المراجعة الدولية لهذا التقدّم، في دورتها التاسعة والستين التي ستعقد في نيويورك في آذار/مارس 2025. وستستند هذه المراجعة الدولية إلى المراجعات الوطنية التي اضطلعت بها الدول وفقاً للمذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني، وإلى المراجعات الإقليمية التي تضطلع بها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وهيئات إقليمية أخرى.

باء. المراجعة الإقليمية

في المنطقة العربية، تولّى المراجعة الإقليمية للدول العربية كلٌّ من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة المرأة)، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وهذا التقرير، المعنون "التقرير العربي الشامل حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج

عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً"، يبيّن نتائج المراجعة الدورية على المستوى الإقليمي، مرتكزاً في المقام الأول على التقارير الوطنية المفصّلة التي أعدّتها 18 دولة عربية عن الفترة الممتدة بين الأعوام 2019 و2024.

وتشير تحليلات هذه التقارير، والبيانات المأخوذة من مصادر أخرى، إلى إحراز بعض التقدّم في وضع المرأة والفتاة في المنطقة العربية. فقد حقّقت بعض الدول العربية إصلاحات جوهرية في التشريعات الخاصة بالمرأة كانت لها آثار إيجابية على جهود مشاركة المرأة في صنع القرار وعلى الحدّ من العنف ضدها. كما نفّذت بعض الدول تدخلات كان من شأنها زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة. غير أنّ الإنجازات المحقّقة لا تزال دون التطلّعات، والأهداف التنموية لا تزال بعيدة المنال، ولا سيّما في الدول التي تشهد صراعات مسلحة وأزمات اقتصادية أو ترزح تحت الاحتلال الاسرائيلي. ولا يمكن مقاربة تلك النتائج السلبية بمعزل عن السياقات والظروف العالمية والإقليمية والوطنية التي مرت بها الدول العربية، ولا تزال، منذ خمس سنوات. فقد بدأت فترة المراجعة بظهور جائحة كوفيد-19، التي ما إن شارفت تبعاتها على الانحسار حتى اندلعت الحرب في أوكرانيا لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد، وليساهم الحدثان في موجات تضخمية كان لها تأثير بالغ السوء على اقتصادات معظم الدول العربية. كذلك، توالت المآسي في السودان حيث وقع عدد كبير من القتلى والجرحى، وتكثّفت موجات الهجرة القسرية إلى دول الجوار. وأخيراً وليس آخراً، شنّت إسرائيل حرباً طاحنة على غزة، مرتكِبةً إبادة جماعية ضد المدنيين، ومتسبّبة بعشرات الآلاف من القتلى والجرحى، وبالتدمير الممنهج للمؤسسات والبنى الأساسية في القطاع. كل ذلك تحت وطأة قيود شديدة القسوة على دخول المساعدات الأساسية من مياه وغذاء ووقود وأدوية، وفي ظل الاعتداء الإسرائيلي غير المسبوق على الأراضي اللبنانية، وما لذلك من تداعيات خطيرة على الواقع العربي والدولي.

ساهمت الشراكة القائمة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والإسكوا، وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع الدول الأعضاء على المستويين الإقليمي والوطني، بشكل كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف القطاعات. ومن خلال تقديم المساعدة التقنية، أسهمت هذه الشراكة في تحقيق تقدم ملموس في جوانب متعددة من التنمية.

جيم. المنهجية والمسار

يأتي هذا التقرير تلبية للدور الموكل إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في إجراء مراجعات إقليمية حول تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وهو يعتمد بالدرجة الأولى على نتائج المراجعات التحليلية التي أجرتها الدول العربية على المستوى الوطني. ويتضمن التقرير تحليلاً كمياً للبيانات المتوفرة على المستوى الوطني، ويقدّم تحليلاً نوعياً للمنجزات والتحديات. وبالرغم من

منهاج عمل بيجين: 12 مجالاً حاسماً

أنه يبني على التقارير الوطنية، فهو ليس ملّخصاً لها، بل إنه يرصد الاتّجاهات العامة للمنطقة بهدف إلقاء الضوء على التوجُّهات الإقليمية في مجال المساواة بين الجنسين. ويستعين التقرير في مواقع متعدِّدة بأمثلة من التقارير الوطنية حول الإنجازات المحقَّقة على المستوى الوطني.

ويلتزم التقرير بالسياق الدولي الخاص بالمراجعات الدورية بإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويتضمن الإعلان ومنهاج العمل اثني عشر مجال اهتمام حاسماً، كما هو مبيّن أدناه، إضافة إلى الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وبشكل خاص الهدف الخامس "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" والأهداف الأخرى التي تتضمن غايات تراعي بُعد المساواة بين الجنسين. ووفقاً للمذكرة التوجيهية التي أعدّتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنظيم المراجعات الدورية على المستوى الوطني، فقد تمّ تجميع هذه المجالات في ستة أبعاد شاملة تبين مَواطن الالتقاء بين إعلان ومنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة.

منهاج عمل بيجين (مجالات الاهتمام الحاسمة 12)	خطة عمل التنمية المستدامة لعام 2030 (مقاصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)
أ. المرأة والفقر	5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
ب. تعليم المرأة وتدريبها	5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص
ج. المرأة والصحة	5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة
د. العنف ضد المرأة	5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها
هـ. المرأة والنزاع المسلح	5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعّالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار
و. المرأة والاقتصاد	5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية
ز. المرأة في السلطة وصنع القرار	5-7 القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية
ح. الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	5-8 تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ط. حقوق الإنسان للمرأة	5-9 اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ للنهوض بالمساواة بين الجنسين
ي. المرأة ووسائل الإعلام	
ك. المرأة والبيئة	
ل. الطفلة	

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الأهداف الأخرى التي تراعي منظور المساواة بين الجنسين)	
القضاء على الفقر (1-1، 1-2، 1-3، 1-4، 1ب)	الحدّ من أوجه عدم المساواة (10-2)
القضاء على الجوع (2-3)	مدن ومجتمعات محلية مستدامة (11-7)
الصحة الجيدة والرفاه (3-7، 3-8)	العمل المناخي (13ب)
التعليم الجيد (4-1، 4-2، 4-3، 4-5، 4-6، 4-7، 4أ)	السلام والعدل والمؤسسات القوية (16-1، 16-2، 16-7)
العمل اللائق ونمو الاقتصاد (8-3، 8-5، 8-7، 8-8، 8-9)	

بُنيت المراجعة الإقليمية على عدة خطوات نفّذتها الإسكوا وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتضمنت هذه الخطوات تنظيم ورش تدريبية لتعريف الدول بفلسفة المراجعات الوطنية الشاملة ومنهجيتها وهيكلية التقارير المتوقع صياغتها. بعد ذلك، قدّمت الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً فنياً مباشراً لبعض الدول، بناءً على طلبها، لمساعدتها على وضع تقاريرها الوطنية.

وقدّمت 18 دولة عربية تقاريرها الوطنية، وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

في الوقت نفسه، عُقدت مشاورات إقليمية مع ممثلي البرلمانات العربية ومنظمات المجتمع المدني[1]، بما في ذلك المنظمات المعنيّة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملة على قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمنظمات العاملة مع كبار السنّ، والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والفتيات بالتعاون مع هيئة إنقاذ الطفولة، وذلك للوقوف على رؤيتهم حول التقدّم المُحرَز والتحديات القائمة والأولويات المستقبلية.

اعتماداً على كل هذه المدخلات، عمل الشركاء على إعداد التقرير الإقليمي. وعُرضت مسودة التقرير في اجتماع للخبراء انعقد يومَي 3 و4 أيلول/سبتمبر 2024 بهدف مناقشة النتائج التي تم التوصّل إليها، والخروج بوثيقة ختامية تعبِّر عن وضع النساء والفتيات في المنطقة العربية. وأرسل عدد من الدول ملاحظات على المسودة التي تمّت مناقشتها، ومن ثم تم تضمين الملاحظات التي أبدتها الدول العربية.

دال. التقرير

1. الهيكلية والمضمون

يتبع التقرير العربي حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، في تقسيمه، هيكلية التقارير الوطنية المفضّلة، ويقع في ستة أقسام. يتناول القسم الأول السياق الإقليمي والدولي، ويقدّم رؤية نقدية لوضع النساء والفتيات في المنطقة. ويسلّط القسم الثاني الضوء على التطوّرات الإقليمية والاتّجاهات العامة للمنطقة في مجال تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين خلال الأعوام الخمس السابقة، ليبيّن الإنجازات والتحديات والعثرات والأولويات والإجراءات المتّبعة لمنع التمييز. ويقدّم القسم الثالث تحليلاً تفصيلياً للتقدّم المُحرَز في تمكين المرأة، باعتماد التبويب المتّبع في المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني، وبالاستناد إلى ما ورد في التقارير الوطنية المقدّمة من الدول العربية.

© Krakenimages.com/stock.adobe.com

ويتناول القسم الرابع أنماط الآليات الوطنية المنوط بها ردم الفجوة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مع الإشارة إلى التغيُّرات الحاصلة في هذا الصدد خلال السنوات الخمس المنصرمة. ويراجع القسم الخامس التقدّم المُحرَز في توافر البيانات المصنّفة حسب الجنس والمؤشرات التي تعكس الفجوة بين الجنسين وتلك التي تعكس مدى تمكين النساء والفتيات، باعتبارها حجر الزاوية في التخطيط والمتابعة والتقييم. أما القسم السادس من التقرير، فيرسم خارطة طريق يُقترح اتّباعها لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك في ضوء السياق الإقليمي، ومع الاستفادة من التجارب الناجحة والممارسات الفضلى لدول المنطقة العربية. ويتطرّق هذا القسم أيضاً إلى أولويات السنوات الخمس المقبلة.

2. المصادر

أُعِدَّ التقرير العربي استناداً إلى التقارير الوطنية التفصيلية التي أعدّتها ثماني عشرة دولة للأعوام الخمسة الماضية. واستعرضت هذه التقارير الإنجازات والعوائق في المجالات الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين، وفقاً لتوصيات المذكرة التوجيهية التي تحدّد شكل المراجعات الوطنية. وقد اعتمدت الأقسام من الثاني إلى الخامس من التقرير في معظمها على تقارير الدول. وفي حالة اليمن، طلبت اللجنة الوطنية للمرأة إدراج بعض المداخلات حول اليمن في مواقع محدّدة من التقرير، ولا سيّما تلك المتعلقة بالأولويات المستقبلية، بالرغم من التأخر في تقديم تقرير المراجعة الوطنية وعدم عرضه على المنصّة. وجدير بالذكر أن اجتماع الخبراء الذي تمّ تنظيمه لمراجعة المسودة الأولى من التقرير قد أسهم في إثراء نسخته النهائية.

كذلك، يستند التقرير الإقليمي إلى مصادر بيانات الأمم المتحدة، ولا سيّما في الفصل الأول منه، لتوضيح السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والأمنية للدول العربية والمنطقة ككلّ. وتتضمن هذه المصادر بيانات إحصائية أعدّتها مجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا في الإسكوا، وقد تختلف قيمتها في بعض الحالات عن قيمة البيانات الوطنية. غير أنّ تفضيل استخدامها واستخدام بيانات سائر الهيئات الإقليمية المتخصّصة للأمم المتحدة، ولا سيّما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يُعزى إلى الحرص على تقديم مؤشرات تمّ حسابها بأسلوب موحّد، وعلى تقديم بيانات متّسقة من حيث التعاريف ويمكن بالتالي مقارنتها بين الدول العربية. وقد اعتمد التقرير على التعاريف القياسية المتفق عليها دولياً. والمؤشرات المعروضة في الفصل الأول هي مؤشرات معتمَدة دولياً ومتوفرة لكل الدول، بما فيها الدول العربية.

واستند التقرير أيضاً إلى التقارير الصادرة عن جامعة الدول العربية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمات الإقليمية، حيث استرشد بنتائج المراجعة الإقليمية الأولى لإعلان القاهرة للمرأة العربية: أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030 التي أعدتها جامعة الدول العربية ونتج عنها عدد من المخرجات، منها "التقرير الإقليمي حول التقدّم المُحرَز للدول العربية في تنفيذ إعلان القاهرة: أجندة التنمية للمرأة في المنطقة العربية 2030" خلال الأعوام 2017-2022. كما استند التقرير الإقليمي على مخرجات منصة العدالة بين الجنسين والقانون (الإسكوا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، للوقوف على النجاحات التي حقّقتها سبع عشرة دولة عربية على المستوى الوطني في الوصول إلى العدالة بين الجنسين، وعلى الثغرات التي يتعيّن على الدول معالجتها لتنفيذ التزاماتها وتعهّداتها الدولية[2].

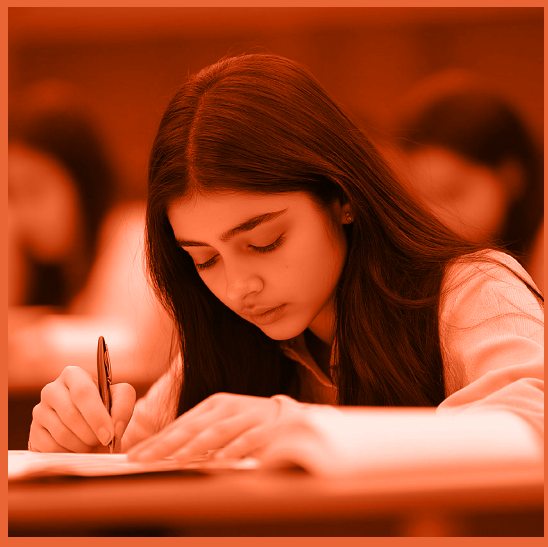

01

نظرة إقليمية حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

نظرة إقليمية حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

يقدّم هذا القسم صورة شاملة عن الوضع الراهن للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية منذ المراجعة الدورية السابقة لإعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 2019. وهو يركّز على السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أسهمت في تعزيز الإنجازات المحقَّقة في بعض الدول، والتي أدّت في الوقت نفسه إلى جملة من التحديات التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوّة من مبادرات بعض الدول الأخرى. ويتضمن هذا القسم موجزاً لأهم الإنجازات المحقَّقة على مستوى التشريعات المتعلقة بتطوير واقع المرأة في الدساتير وقوانين الأحوال الشخصية. وهو يستعرض الإنجازات التي حقّقتها الدول العربية في مجال تمكين المرأة خلال السنوات الخمس الماضية، مع التركيز على أبرز المبادرات والبرامج التي ساهمت في هذا التقدّم. وأخيراً، يسهب القسم في تحليل التحديات المستمرة التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، ويحدّد أبرز الأسباب الجذرية لهذه التحديات، ويقترح آليات للتصدي لها.

ألف. السياق

تُعَدُّ المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تعقيداً من حيث التحديات التنموية، إذ يواجه العديد من دولها مجموعة من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتشابكة التي تضرّ بشكل مباشر بمسارات التنمية المستدامة. ومنذ المراجعة الإقليمية السابقة لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً، وبالرغم من الظروف المتغيّرة التي واجهت المنطقة، ومنها جائحة كوفيد-19 وتبعات الصراعات الدولية والنزاعات المستمرة والحروب الناشئة في بعض الدول، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، شرع عدد من الدول العربية بتنفيذ إصلاحات تشريعية واستراتيجيات وخطط وطنية ترمي إلى تحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز النموّ الاقتصادي، مع التركيز على قضايا مثل تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

نجحت الدول العربية في تحقيق إنجازات عديدة في مجال المساواة بين الجنسين خلال السنوات الخمس الماضية. وتضمنت تلك الإنجازات العديد من الإصلاحات القانونية في مجالات مختلفة. فقد أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً بسنّ قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة وتفعيلها من خلال إجراءات تنفيذية. وعملت بعض الدول على تغيير بعض القوانين التي تسمح للنساء بالعمل في مجالات كانت محظورة عليهنّ، ممّا ساعد على دمج المرأة في سوق العمل.

وكان لتشجيع المرأة في مجال ريادة الأعمال الحظ الأوفر من الاهتمام. فقد قامت دول عديدة بإطلاق مبادرات لتشجيع ريادة الأعمال النسائية وتقديم الدعم المالي والتدريبي لرائدات الأعمال. وعكس ذلك إدراك الدول لأهمية مشاركة المرأة كعنصر أساسي في التنمية، وساهم في تعزيز الاقتصاد، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق توازنٍ أفضل في المجتمع، والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة. كما عملت الدول على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، فاعتمدت سياسات اقتصادية لتعزيز القطاعات الحيوية مثل السياحة والتكنولوجيا والزراعة، ممّا أسهم في خلق فرص عمل جديدة للنساء وفي تحفيز النموّ الكلي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لدمج النساء في الخطط الوطنية الخُمسية والخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتبع ذلك إنشاء كيانات مؤسسية في الوزارات القطاعية وتحسين قدراتها لتكون بمثابة نقطة اتصال بين الآليات الوطنية للمرأة والوزارات.

وعملت الدول العربية بنشاط للدفع بأجندة المرأة والأمن والسلام، كما تبيّن من الجهود الوطنية الدؤوبة المبذولة لتقييم الخطط السارية أو لوضع خطط في هذا الشأن. وتضمّنت معظم الخطط إجراءات محدّدة وعملية لتنفيذها بشكل فعّال. كما بذلت بعض الدول جهداً لوضع الميزانيات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمرأة والأمن والسلام وإنشاء أُطُر المتابعة والتقييم لتسهيل عملية المساءلة. وأدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دوراً محورياً في دعم هذه الأجندة، خصوصاً من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1325، وتعزيز مشاركة النساء في عمليات السلام.

ومنذ المراجعة الإقليمية السابقة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، عانت المنطقة العربية في مجملها من تحديات جسيمة بسبب الأزمات المتتالية. فقد عادت جائحة كوفيد-19 بأضرار كبيرة على اقتصاداتها، وذلك بشكل متفاوت، متسبّبة بوصول الانكماش الاقتصادي إلى أكثر من 4 في المائة في بعض الدول، وبارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة. ووفقاً لتقرير البنك الدولي، فَقَدَ نحو عشرة ملايين شخص وظائفهم بسبب تأثير الجائحة، ممّا فاقم الفقر وزعزع الاستقرار الاجتماعي. واستمرت الأعباء الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة حتى بعد تخفيف القيود، ممّا جعل الانتعاش الاقتصادي أمراً صعباً في سياق الأزمات المستمرة.

وزادت الحرب في أوكرانيا من حدّة هذه التحديات، حيث أدّت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة بشكل حاد. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى 30 في المائة في بعض الدول العربية، ممّا أمعن في الضغط على الأسر الفقيرة وعمّق أزمة الأمن الغذائي. وألقت هذه الزيادة في الأسعار بظلالها على جهود التنمية المستدامة في المنطقة، ممّا تطلّب استجابة عاجلة من الحكومات لتخفيف أثر هذه الأزمات على المواطنين.

وأدّت الحرب على غزة والضفة الغربية ولبنان إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، ومقتل الآلاف من المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال، وتدمير آلاف المنازل والبنى الأساسية، ممّا قوّض الحياة اليومية لأكثر من مليوني فلسطيني. وتشير التقديرات إلى أن الأضرار الناتجة عن هذه الحرب تتراوح بين 14 و20 مليار دولار في غزة وحدها[3]، ممّا يفاقم الوضع الاقتصادي، المتردّي أصلاً، الذي يعاني منه سكان المنطقة.

كذلك، تُفضي الأزمات في كل من اليمن والجمهورية العربية السورية والنزاع في السودان إلى تفاقم أزمة النزوح واللجوء. وتشير التقديرات إلى أنّ هناك أكثر من 4.5 مليون نازح داخلي في اليمن وحدها، إضافة إلى ملايين آخرين في الجمهورية العربية السورية والعراق. ولا تُلحق هذه الظروف الصعبة الأذى بالدول التي تشهد صراعات فقط، بل تمتد آثارها إلى الدول المجاورة التي تستضيف اللاجئين، ممّا يضغط على مواردها ويزيد من تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة للأزمة الأخيرة في السودان، اضطر ما يزيد عن 7.4 مليون شخص إلى النزوح داخلياً واللجوء إلى الخارج بحثاً عن الأمان. وبالتزامن مع ذلك، تزايدت حدة الظواهر المناخية المتطرفة، وذلك في ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة واشتداد وتيرة العواصف والأعاصير والفيضانات والسيول وحرائق الغابات، ممّا أضرّ بالزراعة والأمن الغذائي وفاقم جملة الأسباب التي تُضطر الأشخاص إلى البحث عن مناطق تتوفّر فيها سُبُل العيش.

وفي اليمن، وصل عدد النازحين داخلياً إلى 4.5 مليون. وتُشكل النساء والأطفال نسبة 80 في المائة من النازحين بسبب الحرب، وترأس الفتيات دون الثامنة عشرة خُمس الأسر النازحة. وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 1.5 مليون شخص يعيشون في نحو 2,350 موقعاً، وأنّ 45 في المائة من هذه المواقع - والتي تستضيف حوالي 700,000 شخص- تقع على بعد خمسة كيلومترات فقط من مناطق الاشتباكات المسلّحة، وأنّ 60 في المائة من النازحين يقيمون في محافظة مأرب. ويرى 20 في المائة من النازحين أنهم مهدّدون بالصراع، بينما يرى 30 في المائة أنهم يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي، ويعتبر 90 في المائة أنّهم يفتقرون إلى تدابير

السلامة من الحرائق. كما أنّ غالبية النازحين داخلياً هي من النساء والأطفال، ممّا يرفع من حجم المخاطر المحدقة بهذه الفئات، ويزيد من عجزهم عن الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويُعتبر النازحون من بين الفئات الأكثر تضرّراً من انعكاسات الهشاشة، كما تُعَدُّ مشكلة الاكتظاظ في المأوى من أخطر المشاكل التي يواجهونها، ولا سيّما النساء والفتيات والأطفال منهم. وتداعيات الأوضاع الهشّة تطال النازحين إلى حدّ بعيد، حيث يؤدّي النزوح إلى تقويض قدرة الناس على الصمود بشكل عام ويفاقم الاحتياجات الإنسانية[4].

باء. الإحصاءات والبيانات في المنطقة العربية

تؤدّي الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس دوراً بالغ الأهمية، إذ إنها تسهم في تعزيز التخطيط التنموي، ورصد التقدّم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتقييم البرامج الوطنية ومدى تحقيق النتائج والوفاء بالالتزامات الدولية. ويعكس إعلان ومنهاج عمل بيجين ضرورة توفير بيانات دقيقة حسب الجنس، ويتضمن توصيات لتطوير نظام الإحصاءات الرسمي وتعزيز الدراسات المتعلقة بقضايا المساواة. كما تتكامل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع منهاج عمل بيجين، من خلال وضع مؤشرات تقيس التقدّم في تحقيق المساواة بين الجنسين، و54 مؤشراً لقياس الإنجاز المحقَّق.

على الصعيد الإقليمي، تواجه الدول العربية تحديات كبيرة في مجال جمع البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتحليلها. وتشير التقارير إلى أن العديد من الدول لا تمتلك نظاماً إحصائياً قوياً يتيح تجميع البيانات الموثوقة والمنتظمة، وهو ما يؤدّي إلى نقص في المعلومات التي تعكس الاحتياجات والتحديات الخاصة بالنساء والفتيات. كذلك، تبرز فجوات في توافر البيانات بين الدول، حيث تختلف القدرة على جمع البيانات وتحليلها.

وفي هذا الإطار، أطلق المنتدى العربي للتنمية المستدامة رسائل تهدف إلى تعزيز العمل الإحصائي وسد فجوات المعلومات، من خلال تطوير أدوات جمع البيانات وتوفير معلومات عالية الجودة. وأصدرت الإسكوا إطاراً يتضمن 115 مؤشراً يركّز على قضايا المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، ويسهم بالتالي في تحسين رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وتحث أجندة تنمية المرأة العربية 2030[5] الدول العربية على تطوير قاعدة بيانات حكومية رسمية مصنفة حسب الجنس والعمر ومستوى الدخل والمستوى التعليمي والوظيفة والإعاقة والموقع الجغرافي، لتُستخدَم هذه البيانات كمصدر للبرامج والسياسات العامة للدول. غير أنّ الحاجة لا تزال ملحّة لتوطيد التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتحسين جودة البيانات وتوسيع نطاق استخدامها في صياغة السياسات العامة.

جيم. وضع المرأة في المنطقة العربية حسب المؤشرات العالمية

تتيح المؤشرات المركّبة[6] التي تصدرها المؤسسات الدولية مقارنة أداء دول العالم، وتقييم تطوّر أداء كل دولة مع مرور الوقت. ولتحليل وضع المرأة في المنطقة العربية في ضوء تداعيات التحديات أعلاه، تبيّن المؤشرات المركّبة التي تقيس التنمية البشرية وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أنّ الأزمات المتراكمة كان لها أثر هام في تراجع أداء بعض الدول. فقد أشار تقرير التنمية البشرية للفترة من عام 2017 إلى عام 2022 إلى أنه مقابل الارتفاع العالمي في المؤشر المركّب للتنمية البشرية في مناطق العالم 2017-2022 من 0.728 إلى 0.763، شهدت المنطقة العربية زيادة طفيفة من 0.699 إلى 0.704. وكانت هذه الزيادة أقل ممّا هي عليه في مناطق أخرى من العالم (الجدول 1).

الجدول 1. المؤشر المركّب للتنمية البشرية في مناطق العالم، 2017 و2022

	2017	2022	مقدار التغيُّر
العالم	0.728	0.763	0.035
الدول العربية	0.699	0.704	0.005
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.733	0.766	0.033
أوروبا وآسيا الوسطى	0.771	0.802	0.031
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.758	0.763	0.005
جنوب آسيا	0.638	0.641	0.003
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.537	0.549	0.012

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

ومن أهم المؤشرات العالمية المعتمَدة دليل التنمية البشرية. وعند التدقيق في تغيُّر قِيم هذا المؤشر في المنطقة العربية، يتّضح تباين أداء دول هذه المنطقة بشكل ملحوظ. فقد ارتفع المؤشر في 12 دولة عربية، في حين انخفض أو لم يتغيّر إطلاقاً في باقي الدول. وتصدّرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية بفارق 7.4 نقطة مئوية، تلاها المغرب، ثم المملكة العربية السعودية. أما الدول التي شهدت توترات سياسية خلال السنوات الخمس الماضية، فسجلت تراجعاً في مستويات التنمية البشرية بشكل عام، حيث انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها على قِيم مؤشرات التنمية البشرية.

أما مؤشر التنمية حول المساواة بين الجنسين (Gender Development Index - GDI)[7]، المشتقّ من دليل التنمية البشرية، فهو يأخذ في الاعتبار الفروق بين الذكور والإناث، ممّا يجعله وسيلة لتقييم مدى التقدّم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات. ويقيس هذا المؤشر الفروق بين الجنسين عبر ثلاثة أبعاد رئيسية هي: أولاً، العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر على الصحة العامة؛ ثانياً، متوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة في التعليم كمؤشر على التعليم؛ وأخيراً، الدخل القومي الإجمالي للفرد كمؤشر على مستوى المعيشة. وإذا كانت الفجوة بين الجنسين ضيقة، تكون القيمة قريبة من 1، ممّا يشير إلى وجود توازن نسبي بين الجنسين في هذه المجالات. أما إذا كانت الفجوة واسعة، فتنخفض القيمة، ممّا يشير إلى غياب المساواة بين الجنسين. ويُستخدم مؤشر التنمية حول المساواة بين الجنسين كأداة للمقارنة بين الدول، وتحديد الفجوات التي تحتاج إلى تدخلات لمعالجتها من أجل تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما يُعتبر هذا المؤشر جزءاً أساسياً من الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتشير البيانات المتوفرة للفترة بين العامين 2017 و2022 إلى ارتفاع متوسط المؤشر العالمي من 94.1 في المائة إلى 95.1 في المائة. وفي الدول العربية، تشير البيانات إلى أن أربع دول من أصل 21 دولة عربية تجاوزت المتوسط العالمي، في حين تراجعت 17 دولة عنه (الشكل 1).

أما مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (Women, Business and the Law Index) الصادر عن البنك الدولي، والذي يتيح بيانات لـ 22 دولة عربية، فيعتمد على تحليل المؤشرات القانونية التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة. ويستند المؤشر في نسخته الأخيرة[8] إلى ثلاثة أبعاد. البُعد الأول هو الأُطُر القانونية السائدة في الدولة؛ والبُعد الثاني هو الأُطُر الداعمة لدعم تنفيذ القوانين، وتشمل السياسات الوطنية والخطط والبرامج والخدمات والموازنات المالية والإجراءات وأعمال التفتيش والعقوبات على

الشكل 1. مؤشر التنمية حول المساواة بين الجنسين، 2017 و2022؛ المتوسط العالمي لعام 2017: 0.941 ولعام 2022: 0.951

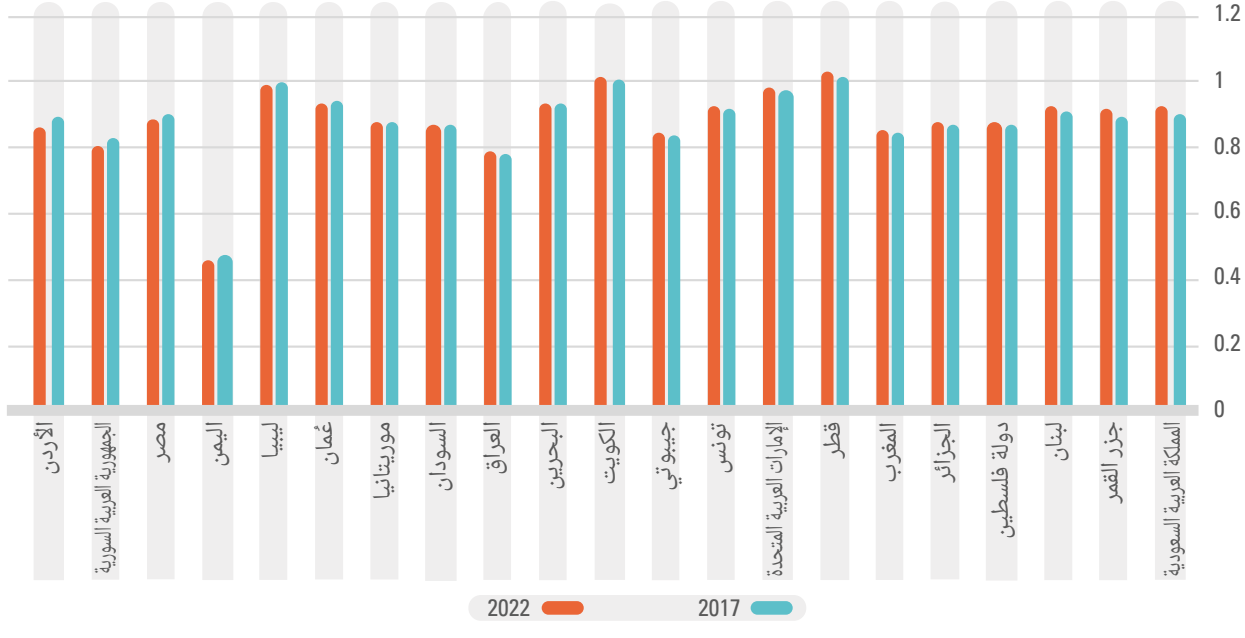

المصدر: بيانات عام 2017: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018. وبيانات عام 2022: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

عدم الامتثال لمعايير الجودة. أما البُعد الثالث، فيعتمد على آراء الخبراء حول النواتج في المجالات التي خضعت للتقييم ومدى تحقُّقها على أرض الواقع. ولتسهيل المقارنة، سيتمّ التركيز على البُعد الأول فقط بين العامين 2019 و2024. وتدل مقارنة قِيم المؤشر الفرعي حول الأُطُر القانونية في الفترة بين عام 2019 وعام 2024 (الشكل 2) إلى حدوث تحسُّن في 13 دولة، مقابل عدم حدوث أي تغيُّر في ثماني دول وتراجُع المؤشر في دولة واحدة. وعلى الرغم من الدلالة الإيجابية لهذا التغيُّر، لم يكن المؤشر المركّب أعلى من المتوسط العالمي إلا في دولة عربية واحدة في عام 2024.

وفي ضوء مراجعة تغيُّر قِيم المؤشرات المركّبة العالمية خلال خمس سنوات، يمكن القول إنّ تقدّماً قد تحقّق في عدد من الدول العربية في مجال تمكين النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من أن قيمة مؤشر التنمية حول المساواة بين الجنسين بقيت أقل من المتوسط العالمي، تحسَّن هذا المؤشر بشكل عام في الفترة بين العامين 2017 و2022 في 14 دولة عربية. وتتّسع الهوة في الدول العربية التي شهدت صراعات مسلحة في العقد الأخير.

دال. الإنجازات المحقَّقة على مستوى التشريعات والقوانين

حقّقت الدول العربية إنجازات تشريعية كبرى تمثّلت في إحداث تعديلات أو استحداث أنظمة قانونية ترسي القواعد لإلغاء التمييز ضد المرأة وتحمي النساء والفتيات. وقطعت هذه الدول أشواطاً على طريق الوفاء بالالتزامات الدَولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أكدت في ديباجتها على سيادة القانون كركن أساسي على مسار تنفيذ الخطة. وتنوّعت التعديلات التشريعية التي أدخلتها الدول العربية خلال السنوات الخمس المنصرمة، والتي بيَّنتها في مراجعتها الوطنية الأخيرة للتقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً[9]. ويتضمن هذا الجزء نظرة عامة حول التعديلات التشريعية الرامية إلى النهوض بأوضاع المرأة. وسيتمّ تفصيل الإنجازات التشريعية الأخرى في القسمين الثاني والثالث من هذا التقرير.

الشكل 2. المؤشر المركّب حول المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، 2019 و2024؛ المتوسط العالمي لعام 2019: 74.4 ولعام 2024: 77.9

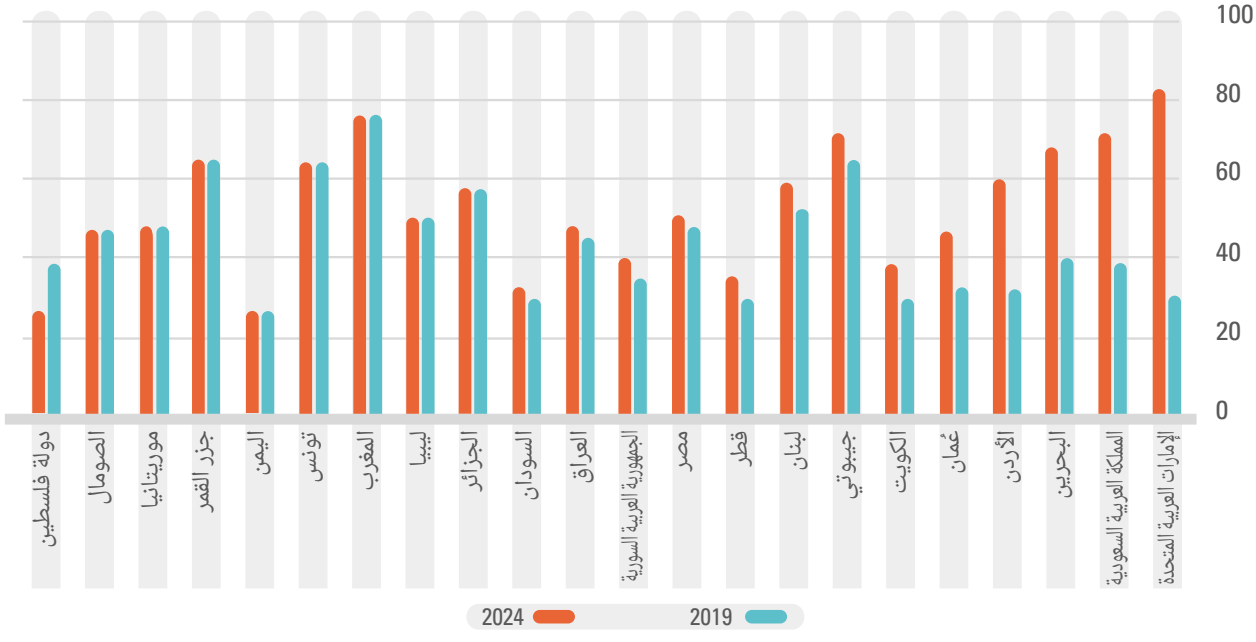

المصدر: https://wbl.worldbank.org/en/wbl-data.

سعت بعض الدول العربية إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والمصادقة عليها، ممّا انعكس على تحقيق هدف تعزيز حقوق المرأة على المستوى الوطني. على سبيل المثال، انضم كلٍ من عُمان (2020) والسودان (2021) إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما انضمت عُمان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري (2021). وصادقت تونس على اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين (2021)، وانضم المغرب إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية سيداو (2022) والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2022).

غير أنّ هذه التطوّرات لا تقلّل من أهمية التحفّظات التي لا تزال الدول العربية تتمسك بها على بعض بنود المواد من 9 إلى 16 من اتفاقية سيداو. وعلى الرغم من أنّ دولاً قامت بسحب بعض تحفّظاتها، مثل عُمان التي سحبت تحفّظها السابق على الفقرة (15/4) بالمرسوم السلطاني رقم (2019/3)، لا تزال هذه التحفّظات تشكل عائقاً كبيراً أمام تعديل قانون الجنسية أو قوانين الأسرة والأحوال الشخصية، ولا يزال أثرها يمتدّ على مجمل قضايا النساء. ولا يمكن إغفال أثر تحفّظ بعض الدول العربية على المادة الثانية من الاتفاقية، التي تدعو إلى إدماج المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية واتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغير التشريعية لحظر كل تمييز ضد المرأة[10].

نظرياً، تؤكّد معظم دساتير دول المنطقة بشكلٍ عام على مساواة المرأة والرجل أمام القانون، وذلك في الحقوق والواجبات. ولكن، على أرض الواقع، لا يشير بعض هذه الدساتير صراحة إلى المساواة بين الجنسين، أو لا يتضمن أي بندٍ خاص يحظر التمييز على أساس الجنس، الأمر الذي ينعكس سلباً على تطبيق تلك المساواة وترجمتها إلى أفعال. من هذا المنطلق، وبالرغم من إنجازات بعض الدول التي تطرّقت إليها تقارير سابقة، عملت بعض الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية على إدخال تعديلات هامة على دساتيرها تكرّس صراحةً المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس. وتتضمّن تلك الدول الأردن، والجزائر، وتونس، ومصر والسودان. فقد عدّل الأردن الدستور في عام 2022 حتى أصبح يراعي مفاهيم المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال إضافة كلمة "الأردنيات"، ليصبح عنوان الفصل الثاني "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم". كذلك، بات الدستور الأردني ينصّ صراحة على أنه على الدولة أن تكفل من جهة "تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف"، ومن جهة ثانية "حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز".

وأكدّ الدستور الأردني صراحةً على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم واندماجهم في نواحي الحياة المختلفة. وفي عُمان، نصّ تعديل النظام الأساسي في عام 2021 على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

أما في الجزائر، فأدّى تعديل الدستور في عام 2020 إلى تكريس عدة حقوق للمرأة في مجالات مختلفة. فمن جهة، أبقى الدستور الجديد في المادة 32 منه على تأكيد مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات دون تمييز؛ وحظْر التمييز في حماية المواطنين بسبب الجنس؛ وحماية المرأة من كل أشكال العنف، بما في ذلك التحرُّش في الفضاءين الخاص والعام. كما أكدّ الدستور الجزائري صراحةً على المصلحة الفضلى للطفل والطفلة، ونصّ على ضمان التعليم والتكوين المهني للنساء والفتيات مدى الحياة كحق يكفله الدستور والقوانين، وعلى العمل من أجل ترقية التناصف في سوق العمل وتشجيع المرأة على تقلّد المناصب في الهيئات والمؤسسات. وأكدّ الدستور الجزائري صراحةً على ضرورة أن تكفل الدولة ترقية الحقوق السياسية للمرأة عبر توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخَبة. وبدورها، قامت تونس في عام 2022 بتعديل الدستور للتأكيد على مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات، وضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تحمُّل جميع المسؤوليات وفي جميع المجالات. ونصّ الدستور الجديد على اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، وعلى حماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها، بالإضافة إلى تحقيق التمثيل المتكافئ للمرأة والرجل في المجالس المنتخَبة. وفي مصر، خَصّص تعديل الدستور في عام 2019 ربع مقاعد مجلس النواب للنساء، كما أكّد على عدم التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات. وقام السودان في عام 2019 بتعديل الدستور الانتقالي لينصّ على المساواة في منح الجنسية، ولكن دون أن يتمّ تضمين ذلك في قانون الجنسية.

وبشكلٍ عام، حقّقت بعض الدول العربية في السنوات الماضية تقدّماً بارزاً في تضمين جزء من تشريعاتها تعريف مصطلح "التمييز" على نحو يتطابق إلى حدٍّ ما مع التعريف الوارد في النصوص والصكوك الدولية، كاتفاقية سيداو، أو في الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الانسان التي تطوّر فيها مفهوم التمييز كثيراً في العقود الأخيرة. فهذه الصكوك تنصّ على حظر التمييز على أساس اللون، والعرق، والأصل الوطني، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والتمييز المبني على الجنس، والنَسب، والوضع الصحي، والحالة الاجتماعية والأسرية، والجنسية، والسنّ، والثروة، والدين، واللغة. ولاستكمال هذا الإنجاز، على الدول العربية العمل على تحقيق التكامل والاتّساق بين دساتيرها وتشريعاتها، من خلال اعتماد تعريف شامل وموحّد للتمييز، لمعالجة التناقضات وتفادي الثغرات القانونية.

وفي سياق متصل بقضايا الحقوق المدنية التي تتناولها قوانين الأحوال الشخصية أو قوانين الأسرة، تشهد المنطقة العربية اتّجاهاً يتمثل في العمل، ولو جزئياً، على تطوير قضايا الأحوال الشخصية. فقد اتُخذت مبادرات تشريعية مختلفة في بعض الدول العربية في قضايا رفع سنّ الزواج، والحضانة، والميراث، وغيرها. فعلى سبيل المثال، وللحد من زواج الأطفال، أقرّت بعض الدول العربية قوانين ترفع سنّ الزواج ليصبح 18 عاماً لكلا الجنسين دون تمييز، مثل المملكة العربية السعودية في عام (2022)، ولبنان (فقط لدى الطائفة السنية) في عام (2021)، والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين والأردن في عام (2019). غير أنه بالرغم من تلك الجهود، يبقى المجال مفتوحاً أمام الاستثناءات والأذونات، الأمر الذي لا يزال يهدّد حماية الفتيات القاصرات.

ولجهة الحضانة، وتماشياً مع تعديل قانون نظام الأحوال الشخصية، عدّلت المملكة العربية السعودية في عام 2022 نظام حماية الطفل، حيث أصبح يؤكد على أنه في حال انفصال الوالدين، يعود للأم الحق في حضانة أولادها حتى سنّ الخامسة عشرة مع منح حق الاختيار للمحضون، وأنه لا يمكن نزع هذا الحق من المرأة إلا بحكم قضائي. وفي الجمهورية العربية السورية، تمّ تعديل أحكام قانون الأحوال الشخصية المتعلقة بالحضانة في عام 2019 لتضمن استمرار حضانة الأم، ولو كانت على غير دين والد المحضون، حتى إتمام المحضون سنّ الخامسة عشرة، مع منح حق الاختيار للمحضون، ما لم يثبت استغلالها للحضانة لتنشئته على غير دين والده. وفي ما يتعلق بالنفقة، عدّلت مصر قانون العقوبات في عام 2020 للتصدي للمتهرِّب من دفع النفقة أو المتخلِّف عن سداد ديون النفقات، بحيث بات المحكوم عليه يعاقَب بالحبس وبالغرامة وبتعليق استفادته من بعض الخدمات الحكومية.

وبشأن الميراث، أقرّ الأردن في عام 2019 قانون الأحوال الشخصية بشأن آلية تقسيم التركة على ذوي الأرحام (وهم غير أصحاب الفروض والعصبات)، فأعطى لذوي الأرحام، ذكوراً وإناثاً، التساوي في الأنصبة، واعتمد قاعدة التساوي بين الذكر والأنثى في القسمة بدلاً من قاعدة المفاضلة. كذلك، تمّ تعديل النص المتعلق بحصة الزوجة أو الزوج في الميراث إذا كان في التركة فائض بعد أخذ أصحاب الفروض أنصبتهم، حيث كان الفائض يقسم بين الورثة ولا يضمن للزوجة أي حصة منه. وبالتالي، منح هذا التعديل الزوجة والزوج حصة من الفائض في التركة أسوةً بغيرهم من الورثة.

وبهدف تعزيز حقوق المرأة وإرساء المساواة بين الجنسين، أصدرت الإمارات العربية المتحدة في عام 2022 قانوناً ينظّم الأحوال الشخصية المدنية لغير المسلمين المقيمين في الدولة، ما لم يتمسك أحدهم بتطبيق قانونه. كما أقرّت في عام 2020 تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، فألغت من جهة أولى إلزام المرأة بطاعة زوجها، أي الطاعة الواجبة، وتضمنت من جهة ثانية منح المرأة الحق في مغادرة البيت بغرض العمل دون أي إذن. كما أزالت القيود المتعلقة باختيار الزوجة مكان إقامتها وبالتنقّل بمفردها داخل الدولة وخارجها. وبدورها، في عام 2019، ألغت المملكة العربية السعودية الامتناع عن إسكان المرأة بدون محرم، للتأكيد على حق المرأة الراشدة في الاستقلال بالسكن. كما ألغت المملكة في عام 2020 إمكانية تنفيذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى البيت الزوجي جبراً. من جانبه، ألغى السودان في عام 2020 القانون الذي كان يفرض الموافقة الخطية لولي أمر الطفل المرافق لوالدته ومنحه شهادة استيفاء لمغادرة البلد. وأصدرت الإمارات العربية المتحدة في عام 2020 تعديلات على

©Apiwan/stock.adobe.com

بعض أحكام قانون العقوبات، حيث لم يَعُد يعاقب على هتك العرض بالرضا إلا إذا كان المجني عليه ذكراً أو أنثى دون الرابعة عشرة أو كان لا يُعتدّ برضاه. وأخيراً، بشأن الجنسية، أقرّت مصر في عام 2023 تعديل بعض أحكام قانون الجنسية المصرية لتحقيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على حدّ سواء في إعطاء الجنسية للأبناء.

وتعمل دول عربية على إقرار تعديلات على مواد محدّدة في القوانين الجزائية وقوانين العمل بما أنها، بالرغم من الإنجازات العديدة في إقرار المساواة في الأجر بين النساء والرجال، تحتاج إلى مزيد من الإصلاح. فقوانين العمل تتطلب إعادة قراءة مفهوم "العمل"، وفق رؤى عالمية وإنسانية وحقوقية جديدة تأخذ بالحسبان مفهوم العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية الواجب تقديمها للفئات الأكثر احتياجاً للدعم. وبشكلٍ عام، أحرزت بعض الدول العربية تطوّراً لافتاً، خاصةً على صعيدي العمل والمشاركة السياسة. فقد أجرت بعض الدول تعديلات تشريعية لإزالة الاستثناءات والقيود على عمل المرأة، وتأمين الحماية القانونية للعاملات المنزليات مع مراعاة معايير منظمة العمل الدولية، وتضمين قوانين العمل أحكاماً حول التمييز المباشر وغير المباشر، وذلك على أساس الاعتبارات المحدّدة في اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز (في العمالة والمهن) لعام 1958 (رقم 111)، واتفاقية مكافحة العنف والتحرُّش في العمل لعام 2019، وضمان نسبة تمثيل المرأة في السياسة بحسب المعايير الدولية.

وتبقى التحيُّزات على المستوى الاجتماعي عائقاً لا يمكن معالجته على المستوى التشريعي فحسب، وإنما من خلال برامج تعليمية وتوعوية تطال كافة أفراد المجتمع، من أجل ضمان حكم القانون والتأكد من عدم تعارُض العصبيات الاجتماعية مع الحقوق المنصوص عليها بموجب القانون. على سبيل المثال، على الرغم من أن الأُطُر التشريعية لا تميِّز بين المرأة والرجل في قضايا الحصول على الخدمات المصرفية والمالية، تحول التحيُّزات المجتمعية دون حصول المرأة على هذه الخدمات. كذلك، تحدّ التحيُّزات الراسخة وغير المعلنة لدى مقدِّمي الخدمات من فرص المرأة للوصول إليها.

ويتضح من العرض السابق أن الدول العربية اتخذت خطوات إيجابية وغاية في الأهمية في الإصلاح التشريعي لتعزيز حقوق المرأة وحماية حقها في المشاركة الاقتصادية والسياسية، والتي ستتمّ مناقشتها بشكل موسّع في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير. ولاستكمال هذا التقدّم وضمان انعكاسه على واقع المرأة المعيشي، يجب العمل على الترابط والتكامل واعتماد نَهج شامل في مراجعة كامل النصوص التشريعية لضمان الاتساق ومعالجة الفجوات التشريعية الباقية، في إطار فهم متوازن لأدوار المرأة والرجل في المجتمع.

هاء. تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

يحلّل هذا البند بعض المؤشرات والبيانات المرتبطة بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين في الدول العربية، وذلك ضمن ستة مجالات تمّ دمجها وربطها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتتضمن: تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق؛ والقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؛ والتحرّر من العنف والوصم والقوالب الاجتماعية؛ والمشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين؛ والمجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد؛ والحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها.

1. تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

شهدت السنوات الخمس الماضية اتخاذ خطوات إيجابية نحو جعل التشريعات والسياسات والبرامج أكثر ملاءمة لتمكين المرأة من القيام بدور إنتاجي ولتيسير هذا الدور. فعلى سبيل المثال، نفّذت الدول العربية العديد من الإجراءات التشريعية وغيرها لضمان ما يلي:

- المساواة في الأجور، وتحديد حصص للمرأة في التعيينات الحكومية، وتطبيق ترقية التناصف، وتجريم العنف ضد المرأة في مكان العمل، وتشجيع إنشاء دُور الحضانة داخل مكان العمل، وإقرار نظام العمل المرن.
- تصميم برامج لريادة الأعمال، وتوفير التمويل للمشروعات الناشئة، مع إعطاء أولوية لرائدات الأعمال ورفع نِسب الشمول المالي بين الإناث.
- تقلُّد النساء مناصب مؤثّرة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ممّا يكسر الحاجز الزجاجي، ويحدّ من التنميط الاجتماعي المبني على أساس الجنس، ويلهم الفتيات لمحاكاة النماذج الناجحة.

والتعديلات التشريعية هامة وضرورية لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة وقدرتها على الوصول الى العمل اللائق. ولاستكمال الإنجازات التشريعية وجني ثمارها، من المهم إيجاد و/أو تعزيز المؤسسات التي تُعنى بمراقبة تنفيذ وتطبيق التشريعات، وخلق فرص عمل مواتية

ومستجيبة لاحتياجات السوق، وتوعية المجتمع بشكل عام والنساء بشكل خاص على أهمية الاستفادة من الفرص المتوفرة والمشاركة في سوق العمل، ومن ثم تعزيز فرص المشاركة في الأعمال الريادية. ويأتي هذا في ظل الجهود التي تبذلها الدول العربية لتعزيز التنويع الاقتصادي، وتحديث البنى الأساسية، وإجراء الإصلاحات اللازمة. وتتطلب هذه الإجراءات العمل على توطيد الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للعمل بشكل متناسق وزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية وتمكينها.

وبرز التقدّم في الاستثمار في رأس المال البشري للإناث واضحاً من خلال التحسُّن في مؤشرات التعليم لدى النساء والفتيات في معظم الدول العربية. غير أنّ المؤشرات ذات الصلة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة وببطالة النساء بالمقارنة مع الدول الأخرى تتطلّب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتذليل العقبات الاجتماعية التي تمنع المرأة من المشاركة الفعّالة في سوق العمل. فبشكل عام، وفقاً لتقارير التنمية البشرية التي يُعِدّها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثّرت جائحة كوفيد-19 سلباً على الاقتصادات الوطنية عالمياً، وبالتالي على معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. وكما يبيّن الجدول 2، انخفض معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي من 48.7 في المائة في عام 2017 إلى 46.8 في المائة في عام 2022. أما في المنطقة العربية، فبقيت الفجوة بين الجنسين في معدل المساهمة في القوى العاملة كبيرة مقارنة بباقي مناطق العالم، حيث انخفضت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من 20.7 في المائة في عام 2017 إلى 19.9 في المائة في عام 2022. تشير بيانات المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة إلى أن نسبة البطالة بين البالغين (الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة) في الدول العربية تتجاوز ما هي عليه في الدول الأخرى. فقد وصلت في عام 2023 إلى 10.9 في المائة، بمعدل 19.5 في المائة بين الإناث و8.6 في المائة بين الذكور. وتتفاوت هذه النسب بين الدول العربية، إذ إنها تتدنى في دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى صفر

الجدول 2. معدل مساهمة الإناث والذكور في القوى العاملة في مناطق العالم، 2017 و2022 (بالنسبة المئوية)

	2017		2022	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
العالم	75.3	48.7	73.9	46.8
الدول العربية	74.2	20.7	70.2	19.9
شرق آسيا والمحيط الهادئ	77.3	60.1	75.4	54.0
أوروبا وآسيا الوسطى	70.3	45.5	69.6	45.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	77.5	51.6	75.3	51.6
جنوب آسيا	79.1	27.9	76.3	28.1
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	74.0	65.2	76.4	63.9

المصدر: بيانات عام 2017: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018. وبيانات عام 2022: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

الجدول 3. نسب العاطلين والعاطلات عن العمل (بالنسبة المئوية)

	إناث	ذكور	السنة
الأردن	27	16	2022
الإمارات العربية المتحدة	7	1	2022
تونس	20	23	2022
جزر القمر	7	5	2021
السودان	14	6	2022
العراق	28	14	2021
عُمان	6	1	2021
دولة فلسطين	40	20	2022
قطر	1>	1>	2022
مصر	19	5	2022
المغرب	17	10	2022
المملكة العربية السعودية	13	3	2022

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. لا تتوفر بيانات حديثة عن باقي الدول العربية.

في قطر، بينما ترتفع في الدول المتوسطة الدخل لتصل إلى 26 في المائة بين الإناث و19 في المائة بين الذكور في الأردن على سبيل المثال. وترتفع هذه النسب في الدول التي تعاني من الصراعات، كدولة فلسطين التي تبلغ فيها البطالة 40 في المائة بين الإناث و20 في المائة بين الذكور. ويبيّن الجدول 3 نسب العاطلين والعاطلات عن العمل في بعض الدول لآخر سنة متاحة. وترتفع هذه النسب، وفقاً للمصدر نفسه، إلى 27 في المائة بين الشباب والشابات في الفئة العمرية (15-24) بشكل عام، لتبلغ 40.1 في المائة بين الشابات و23.4 في المائة بين الشباب. وتستدعي معالجة البطالة في الدول بشكل عام، والبطالة بين النساء بشكل خاص، تهيئة بيئة عمل ملائمة وتدريب القوى العاملة على نحو يسهم في تقريبها من الاحتياجات المطلوبة، كما تتطلب توفير الخدمات المسانِدة للنساء، بما فيها توفير الحضانات والخدمات الرعائية ذات الجودة.

ولمعالجة هذه الثغرات وتعزيز فرص العمل، عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تحسين بيئة العمل وسياسات التوطين، واعتمدت البلدان المتوسطة الدخل سياسات لتشجيع التسجيل الطوعي في نُظُم الحماية الاجتماعية. أما البلدان الأقل نموّاً أو المتضرّرة من الصراعات، فاتّخذت مبادرات مثل إلغاء رسوم تسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتكمن أهمية هذه السياسات والمبادرات الأولية في أنّها تسهم في معالجة ضعف المشاركة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، وفي معالجة الاختلالات الناجمة عن ارتفاع معدلات التشغيل غير النظامي. حيث يشير التقرير العربي للتنمية المستدامة 2024 إلى أنّ القطاع غير النظامي يوفّر ثلثي مجموع الوظائف (65 في المائة) في البلدان المتوسطة الدخل و87 في المائة من الوظائف في البلدان العربية الأقل نموّاً والبلدان المتضرّرة من نزاعات مسلحة.

وتلقي التحوّلات الديمغرافية في الدول العربية بأعباء متزايدة على النساء، ولا سيّما في إطار أدوارهنّ في رعاية الأطفال والمسنّين. فوفقاً لتقرير **توقعات السكان العالمية 2024**، يقدَّر عدد الأطفال دون سن 15 عاماً في المنطقة بحوالي **159 مليوناً في عام 2024**، ويبلغ معدل الإعالة **51 طفلاً لكل 100 بالغ** (تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً). ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى **165 مليوناً في عام 2030**، وإلى **183 مليوناً في عام 2050**[11]، ممّا يشير إلى استمرار التحديات المرتبطة برعاية الأطفال. أما بالنسبة للمسنين، فقد بلغ عددهم حوالي **23 مليوناً في عام 2024**، ومن المتوقع أن يصل إلى **30 مليوناً في عام 2030**، ثم إلى **65 مليوناً في عام 2050**[12]، بموازاة التحسُّن في **متوسط العمر المتوقّع عند الولادة** في المنطقة.

واقتصاد الرعاية أساسي للنموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ورفاه الفرد والمجتمع[13]. ويُعَدُّ تنظيم تقديم الرعاية وكيفية توزيع العمل ومقدّم الخدمة وظروف العمل أموراً أساسية لتعزيز العمل اللائق والمساواة بين الجنسين. ويؤدّي اقتصاد الرعاية دوراً مزدوجاً في تحقيق تمكين المرأة. فمن ناحية، يسمح وجود مؤسسات الرعاية للمرأة بالعمل بينما تتولى هذه المؤسسات الدور الرعائي؛ ومن ناحية أخرى، يتيح نموّ اقتصاد الرعاية فرص العمل للمرأة، نظراً إلى أنّ معظم العاملين في هذا القطاع هم من الإناث. وقد سنّ عدد من الدول العربية تشريعات لتنظيم قطاع الرعاية، إلا أنّ هذا الأمر لم ينعكس ضمن أولويات السنوات الخمس المقبلة وفقاً لتقرير الدول العربية، على الرغم من أهمية أعمال الرعاية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك، لا توجد مؤشرات تفيد بوجود اتّجاه نحو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي بين الزوجين. وتبدو الحاجة ماسة إلى إحراز تقدّم في مجال الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر وتقديم المساندة الكافية للمرأة لتستطيع التوفيق بين متطلبات العمل خارج المنزل والمسؤوليات التي تضطلع بها تجاه أسرتها، على أن ينعكس ذلك في سياسات التشغيل.

2. القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

كانت للأزمات التي وقعت خلال السنوات الخمس الماضية آثار سلبية على الاقتصادات العربية. وتشير دراسات الإسكوا إلى أن الفقر المدقع (بين الأفراد الذين يعيشون دون 2.15 دولار يومياً) قد ازداد في المنطقة العربية خلال الأعوام السابقة حتى طال ما يقارب 18.3 في المائة من السكان في المنطقة العربية. وتختلف هذه النسبة بين مجموعات الدول العربية. فنسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (نحو 84 في المائة) تتركّز في البلدان المتضرّرة من النزاعات. كما شهدت البلدان المتوسطة الدخل ارتفاعاً في معدلات الفقر منذ عام 2019. أما البلدان المرتفعة الدخل (دول مجلس التعاون الخليجي)، فقد سجّلت انخفاضاً لافتاً في معدلات الفقر. فالنتائج تبيّن أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (أي على أقل من 2.15 دولار يومياً) في البلدان المرتفعة الدخل وصلت الى صفر[14].

أما في ما يتعلق بدليل الفقر المتعدِّد الأبعاد، الذي يتضمن ثلاثة أبعاد لدرجة الحرمان الفردي، وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، فتشير النتائج التي قدّمتها الإسكوا وشركاؤها في التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد إلى أن 42 في المائة من سكان البلدان الأقل نموّاً (باستثناء جيبوتي والصومال) كانوا يعيشون في حالة من الفقر المتعدِّد الأبعاد في عام 2019، وهذه البلدان هي موريتانيا (50.6 في المائة) والسودان (52.3 في المائة) واليمن (48.5 في المائة). ونسبة الفقر المتعدِّد الأبعاد في السودان مرشحة للزيادة في ضوء ما خلّفه الصراع المسلّح الدائر.

وتتراوح هذه النسبة بين 5 في المائة و10 في المائة في كل من العراق والمغرب ومصر، وتقل عن ذلك في كل من ليبيا والجزائر والأردن وتونس[15].

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أحد مؤشرات التنمية المستدامة (مؤشر المقصد 5.8 الذي يعبّر عن الوضع الاقتصادي، والتفاوت بين الجنسين). ووفقاً للبيانات التي يوفرها البنك الدولي حول هذا المؤشر، وصل متوسط نصيب الذكور من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022 (بمعادل القوة الشرائية للدولار في عام 2017) إلى نحو 29,000 دولار، مقابل 11,000 دولار للإناث في المنطقة العربية. والفجوة بين الجنسين، قدرها 18,000 دولار، تبلغ ضعف ما هي عليه على مستوى العالم (9,000 دولار). وتشير مقارنة بيانات العامَين 2017 و2022 المتعلقة بنصيب النساء من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية للدولار في عام 2017) إلى ارتفاع في سبعة بلدان عربية. وسُجِّل أكبر ارتفاع في المملكة العربية السعودية (48 في المائة)، تليها الإمارات العربية المتحدة (30 في المائة). أما باقي الدول العربية، وعددها 14[16]، فقد شهدت انخفاضاً في نصيب النساء من الدخل القومي الإجمالي. وجاء أكبر انخفاض في الأردن (27 في المائة)، يليه السودان وليبيا (21 في المائة) ثم الجمهورية العربية السورية (20 في المائة).

تساعد نُظُم الحماية الاجتماعية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً على مواجهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص العمل، والاستثمار في صحة أولادهم وتعليمهم، وحماية كبار السنّ. ومن الممكن أن تُحدث الحماية الاجتماعية أثراً وتحوّلاً في حياة أشد الناس فقراً وضعفاً واحتياجاً، فهي توفّر شريان حياة لمليارات البشر أثناء الأزمات، وتعزِّز رأس المال البشري للأجيال القادمة، وتمكِّن المهمّشين، لا سيّما النساء، من أسباب القوة. ومع ظهور التكنولوجيا الرقمية والمعارف المكتسبة خلال جائحة كورونا، خطت بلدان كثيرة خطوات كبيرة نحو توسيع وتحسين نُظُم الحماية الاجتماعية لديها[17].

وعلى الرغم من أنّ معظم الدول العربية تمتاز بتركيبة سكانية شابة، تفرض زيادة عدد كبار السنّ تحديات في مجالات الحماية الاجتماعية. وتُظْهِرُ الإحصاءات أن ثلاثة من أصل كل خمسة

الجدول 4. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2022، حسب الجنس (بمعادل القوة الشرائية للدولار في عام 2017) (بالدولار)

الدولة	ذكور	إناث	نسبة الذكور إلى الإناث	الدولة	ذكور	إناث	نسبة الذكور إلى الإناث
الإمارات العربية المتحدة	84,088	51,510	1.63	الأردن	15,380	2,753	5.59
البحرين	64,700	22,722	2.85	الجزائر	17,859	3,842	4.65
تونس	15,528	5,198	2.99	الجمهورية العربية السورية	6,132	1,049	5.85
جزر القمر	4,174	2,338	1.79	جيبوتي	7,481	2,307	3.24
الصومال	1,563	578	2.70	دولة فلسطين	11,759	2,134	5.51
قطر	114,135	47,964	2.38	السودان	5,282	1,750	3.02
الكويت	75,232	28,018	2.69	العراق	16,070	2,087	7.70
لبنان	18,439	6,546	2.82	عُمان	45,769	13,055	3.51
ليبيا	27,248	12,073	2.26	مصر	20,790	3,739	5.56
المملكة العربية السعودية	69,723	24,647	2.83	المغرب	12,876	2,968	4.34
موريتانيا	7,727	3,053	2.53	اليمن	2,042	150	13.62

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024)، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

كبار في السنّ لا يحصلون على معاش تقاعدي، ممّا يعرّضهم لمخاطر متزايدة من الفقر والمرض والإقصاء الاجتماعي. كذلك، تعاني النساء من انخفاض التغطية التقاعدية مقارنة بالرجال، حيث يبلغ معدل تغطية معاشات التقاعد للرجال نحو خمسة أضعاف معدل التغطية للنساء. وتسعى بعض الدول العربية إلى تنفيذ استراتيجيات لحماية كبار السنّ، إلا أن هذه السياسات لا تزال مشتّتة في بعض البلدان، ممّا يزيد من تعرّض العديد من الأشخاص لمخاطر متزايدة مع تقدّمهم في العمر. ويتطلب هذا الوضع تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الميسورة والمتاحة للجميع، وتعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية لتتّسم بمزيد من الشمول[18].

شهد العقدان الأولان من القرن الحادي والعشرين تحسُّناً في كثير من المؤشرات الصحية، حيث ارتفع العمر المتوقع عند الولادة بين الإناث وانخفض معدل وفيات الأمهات. إلا أنّ السنوات الخمس الماضية، والتي بدأت بجائحة غير مسبوقة من حيث تأثيرها السلبي على منظومة الصحة، قد أبطأت التقدّم الذي شهدته المنطقة العربية منذ عام 2020. ويعرض الشكل 3 التغيُّر الذي طرأ على العمر المتوقع للإناث في الفترة بين العامين 2017 و2022، والذي يخالف الاتّجاه العام نحو الزيادة الذي تمّ رصده في العقود السابقة. ويعود التراجع عن النمط الذي كان سائداً فيما مضى، على الأرجح، إلى الوفيات التي نتجت عن جائحة كوفيد-19، والتي مثلت أحد العوامل المربِكة والمفاجئة التي ألمّت بالعالم خلال السنوات الماضية. وكما يبيّن الشكل 3، ارتفع العمر المتوقع خلال الفترة ما بين العامَين 2017 و2022 في 11 بلداً عربياً. وسُجِّل أكبر ارتفاع في الجزائر، حيث ارتفع العمر المتوقع بمقدار 1.6 سنة، وفي المغرب حيث ارتفع بمقدار 1.5 سنة. في المقابل، انخفض العمر المتوقع عند الولادة في 11 بلداً عربياً. وسُجِّل أكبر انخفاض في لبنان، حيث تراجع العمر المتوقع بحوالي خمس سنوات، وفي عُمان، حيث تراجع بنحو أربع سنوات. وتراوح العمر المتوقع للإناث في المنطقة العربية بين 83 سنة في قطر و66 سنة في الصومال، وهو ما يعكس التفاوت الكبير داخل المنطقة العربية. وتبرز الزيادة بشكل خاص في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد زاد العمر المتوقع للإناث عن 80 عاماً في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت. وفي المقابل، انخفض عن 60 عاماً في الدول المتضرّرة من الصراعات أو تلك المصنّفة بأنها الأقل نموّاً، وهي تشمل الصومال وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا واليمن والسودان. أما باقي الدول العربية، وعددها 12، فقد تراوح فيها العمر المتوقع للإناث بين 70 وأقل من 80 عاماً.

في ما يتعلق بوفيات الأمهات، يمكن تصنيف البلدان العربية في ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى، التي تقل فيها نسبة

الشكل 3. العمر المتوقع عند الولادة للإناث، 2017 و2022

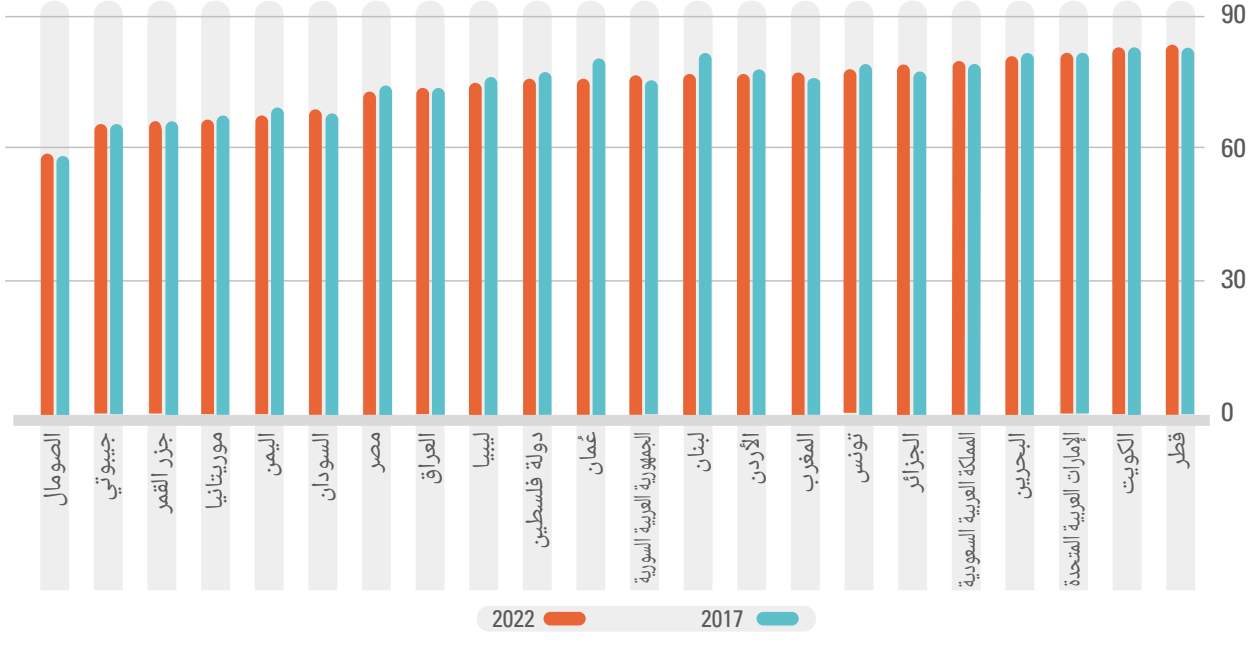

المصدر: بيانات عام 2017: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018. وبيانات عام 2022: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

وفيات الأمهات عن 50 وفاة لكل 100,000 مولود، تضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وتونس ودولة فلسطين ولبنان والجمهورية العربية السورية والأردن. والمجموعة الثانية تضم ليبيا والمغرب والعراق والجزائر، وتتراوح فيها نسبة وفيات الأمهات بين 50 و100 وفاة لكل 100,000 مولود. أما المجموعة الثالثة، فتضم اليمن وجزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا والصومال، وتزيد فيها نسبة وفيات الأمهات عن 100 وتصل إلى أكثر من 600 وفاة لكل 100,000 مولود في الصومال (الشكل 4). ويدل هذا التفاوت الكبير على أن الصحة الإنجابية تشكل تحدّياً جسيماً في ستة بلدان عربية، وأن الحاجة ماسة إلى تنفيذ تدخلات تسهم في خفض نسبة الوفيات المرتبطة بالأمومة.

وفي ما يتعلق بأوضاع التعليم في المنطقة العربية وتطوّرها خلال السنوات الماضية حسب مؤشر متوسط سنوات الدراسة التي حصل عليها الفرد (الشكل 5)، ارتفع هذا المؤشر بين الإناث من 7.1 سنة في عام 2017 إلى 7.3 سنة في عام 2022. وسُجِّل أكبر ارتفاع في البحرين، حيث ارتفع متوسط سنوات الدراسة خلال الفترة 2017-2022 بنحو 2.2 سنة، تليها مصر التي ارتفع فيها متوسط عدد السنوات بنحو 1.2 سنة، ثم عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إذ شهد كل من هذه الدول زيادة قدرها سنة تقريباً في متوسط سنوات الدراسة للفتيات. وكان ارتفاع المؤشر بين الفتيات في المنطقة العربية أكبر من الارتفاع بين الفتيان الذي لم يتغيّر في الفترة نفسها واستقر عند ثماني سنوات، لتتّجه الفجوة بين الجنسين إلى الانحسار. وعلى الرغم من هذا التحسُّن، تظلّ مشكلة الأمية ماثلة في كثير من المجتمعات العربية، ولا سيّما بين الإناث. وتشكل الشابات العربيات الأميات فرصة ضائعة لتحقيق التنمية في المنطقة العربية. وتظل الطاقة الكامنة في التكوين المعرفي للفتاة العربية أسيرةً لأعراف اجتماعية لا تتيح لها المساهمة المناسبة في القوى العاملة.

وإذا شاركت الفتاة العربية في القوى العاملة، فلا تتاح لها فرص التوظّف في القطاع النظامي. وإذا ما أُتيحت لها فرصة عمل في القطاع النظامي، فهي لا تحصل على فرص متساوية في الترقي وفي تقلُّد المناصب القيادية، كما لا تجد المساندة الكافية للتوفيق بين عملها وأعبائها الأسرية. وقد تتعرّض المرأة للعنف، سواء في مكان العمل أو في المجال العام، على نحو يجعل قرار التوظّف محفوفاً بالمخاطر.

3. التحرّر من العنف والوصم والقوالب النمطية

أحرزت الدول العربية تقدّماً ملحوظاً في تعديل الأنظمة القانونية أو استحداثها لترسي القواعد اللازمة لإلغاء التمييز ضد المرأة، ولتحمي النساء والفتيات وتتصدى للتنميط الاجتماعي المبني

الشكل 4 . نسبة وفيات الأمهات، 2017 و2022

المصدر: بيانات عام 2017: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018. بيانات عام 2022: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

الشكل 5. متوسط سنوات الدراسة للإناث، 2017 و2022

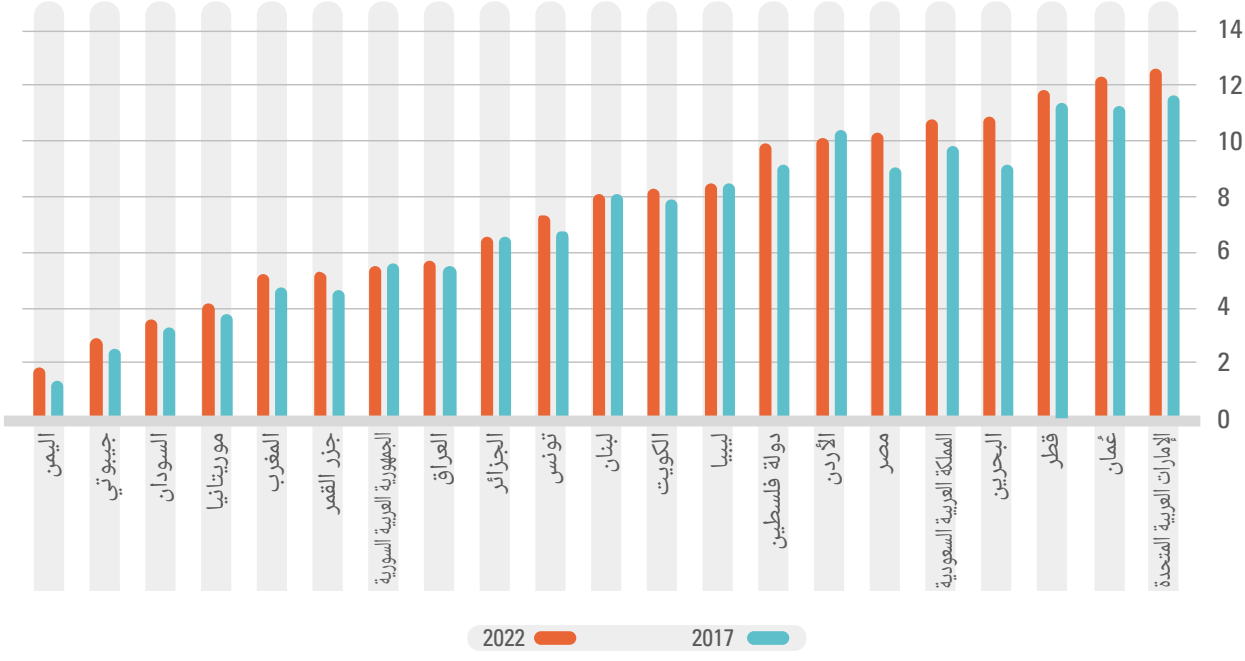

المصدر: بيانات عام 2017: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018. وبيانات عام 2022: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.

على التفرقة بين الجنسين، وفاءً بالالتزامات الدَولية التي تنصّ على ذلك. وعلى الرغم من التدخلات التشريعية التي نفّذتها المنطقة العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، لا تزال نساء وفتيات كثيرات في بعض البلدان العربية يعانين من عدد من مظاهر العنف، وخاصة العنف من ناحية الزوج، وتزويج القاصرات أو الزواج القسري، والتحرُّش الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. والمؤشرات التي تقيس العنف ضد المرأة تدعو للقلق. فبيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشير إلى أن أربع من أصل كل عشر نساء في المنطقة العربية تعرّضن للعنف الجسدي أو الجنسي على يد أزواجهن في مرحلة ما من حياتهن، وأن ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا تزال تُمارَس في بعض البلدان العربية. وفي البلدان المتضرّرة من الصراعات، يزداد تعرّض النساء والفتيات للعنف الأسري والاستغلال الجنسي والاتّجار بالبشر، كما تَسلب الأوضاع غير الآمنة حق الفتيات في تأجيل الزواج حتى بلوغ سنّ الرشد.

وتشير البيانات المتوفّرة إلى أنّ المنطقة العربية شهدت تراجعاً في ظاهرة تزويج القاصرات، وذلك نتيجةً لترسيخ قِيم إيجابية في الأسر العربية تتعلق بحق الفتيات في التعليم بكل مراحله أسوة بالفتيان، ونتيجةً للتشريعات المناهضة لسلب الفتاة حقها في الاختيار وفي الزواج في السنّ المناسب، بحيث لا تُحرم من عيش طفولة تحصل خلالها على التعليم والرعاية التي تؤهلها للقيام بدور فعّال في المجال العام. غير أن نسبة الإناث من الفئة العمرية 20-24 اللواتي تم تزويجهن قبل بلوغ 18 سنة لا تزال مرتفعة في بعض البلدان. فهي تصل إلى 37 في المائة في موريتانيا، وإلى 30 في المائة في اليمن، وإلى 21 في المائة في جزر القمر. أما نسبة تزويج الفتيات قبل بلوغ 15 سنة، فقد بلغت 16 في المائة في موريتانيا. ومن المتوقع أن تشهد ظاهرة تزويج القاصرات ازدياداً في المناطق المتضرّرة من الصراعات.

وعلى البلدان العربية تنفيذ التزاماتها تجاه التحرّر من العنف والوصم والقوالب النمطية من خلال تنفيذ حزمة متكاملة من التدخلات التي تتّسم بالترابط والاتّساق والتكامل. وتزيد أهمية ذلك في ضوء السياق الاجتماعي الثقافي الذي تسيطر عليه ثقافة ذكورية تتجذّر من خلال أساليب التنشئة الأسرية.

4. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

في السنوات الأخيرة، شهدت البلدان العربية زيادة كبيرة في نسبة النساء اللواتي تقلّدن وظائف قيادية، لعل أبرزها منصبا رئيسة وزراء ورئيسة مجلس نيابي. كما ارتفع عدد الوزيرات والنائبات

البرلمانيات والقاضيات والسفيرات ورئيسات الجامعات وعضوات مجالس إدارات الشركات والرئيسات التنفيذيات للشركات. كذلك، حقّقت النساء والفتيات العربيات إنجازات عالمية معتبرة في مجال الرياضة. يضاف إلى ذلك كسر المرأة للحاجز الزجاجي بالعمل في مجالات لم يكن مسموحاً لها الدخول إليها، وهو ما ساهم في تغيير الصور النمطية لأدوار المرأة في المجال العام. وقد أدّى هذا التقدّم غير المسبوق إلى مشاركة أوسع للمرأة العربية في اتخاذ القرار، وسن وتعديل التشريعات، وحماية النساء، وتطوير مناخ الأعمال ليصبح أكثر ملاءمة لهنّ في المؤسسات العامة وفي الشركات الخاصة على السواء.

وتعكس نسبة الإناث في المجالس النيابية المنتخَبة مدى مشاركة المرأة وتأثيرها في المجال العام. وفي عام 2017، تراوحت هذه النسبة بين أقل من 1 في المائة في اليمن و31 في المائة في تونس. وتشير أحدث بيانات الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 إلى أنّ هذه النسبة تراوحت بين أقل من 1 في المائة في اليمن و50 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. وتجدر الإشارة إلى إنه يمكن تصنيف البلدان العربية حسب نسبة الإناث في المجالس النيابية إلى أربع مجموعات من البلدان. الأولى هي مجموعة البلدان التي تجاوزت فيها هذه النسبة 25 في المائة (الإمارات العربية المتحدة والسودان[19] ومصر والعراق وجيبوتي والمغرب والأردن). والمجموعة الثانية تضم البلدان التي تتراوح فيها هذه النسبة بين 20 في المائة وأقل من 25 في المائة (البحرين والصومال وموريتانيا والمملكة العربية السعودية). وتتضمن المجموعة الثالثة البلدان التي تتراوح فيها هذه النسبة بين 10 في المائة وأقل من 20 في المائة (الأردن وجزر القمر وليبيا وتونس والجمهورية العربية السورية). أما المجموعة الأخيرة، فتضم البلدان التي تقل فيها هذه النسبة عن 10 في المائة (الجزائر ولبنان والكويت وقطر وعُمان واليمن).

5. المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

عانت بعض البلدان العربية من صراعات وأزمات ألحقت أضراراً جسيمة بنوعية حياة المواطنين ورفاههم، وقوّضت النموّ الاقتصادي والنُّظُم السياسية وحقوق الإنسان، وأدّت الى خسارات فادحة على صعيد التنمية. فأثر الاحتلال الإسرائيلي والصراعات المسلّحة المتعدِّدة على شعوب المنطقة ومؤسساتها ومواردها الطبيعية والبنية التحتية والسلم الأهلي، وعلى مسار التنمية المستدامة عموماً، يكبّل قدرة المنطقة على النهوض بمشروع تنموي طموح. ويؤدّي الاحتلال أيضاً إلى تراجع كبير

الشكل 6. نسبة الإناث في المجالس النيابية، 2017 وأحدث سنة متاحة

المصدر: الترتيب الشهري للنساء في البرلمانات الوطنية لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2024، متوفر على موقع الاتحاد البرلماني الدولي.

في المكتسبات التنموية الأساسية، ومنها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم وتمكين النساء والفتيات[20]. ففي فلسطين، اتّسم الوضع الأمني خلال السنوات الخمس الماضية بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الانسان وللقانون الدولي الإنساني، والتي لها تبعات عنيفة على النساء الفلسطينيات نتيجة حرمانهنّ من الأمن والحماية وتعرّضهن لأشكال عديدة من العنف. وجاءت تداعيات الحرب الإسرائيلية غير المسبوقة على غزة لتفاقم معاناة سكان القطاع، ولتطال سكان الضفة الغربية أيضاً[21]. وفي السودان، أدّى الصراع المسلح إلى نزوح داخلي مكثّف لاتّقاء ويلات الحرب، وإلى هجرة قسرية الى الدول المجاورة. وتواجه اللاجئات والنازحات مشاكل وقيوداً كثيرة في مجال العمل نتيجةً لقدرتهنّ المحدودة على التنقّل، ومسؤوليتهنّ غير المتناسبة عن الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، في حين تتعرّض الفتيات إلى المشاكل الناجمة عن زواج الأطفال/الزواج القسري.

وفي سياق الجهود المبذولة في المنطقة العربية لإقامة السلام والحفاظ عليه، ولا سيّما لتنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام المتقاطعة مع إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي حدّد ستة أهداف وإجراءات استراتيجية لمعالجة مشاكل المرأة في ظلّ الصراعات المسلحة، تقوم البلدان العربية بوضع خطط عمل وطنية، أو إدراج أهداف مخصّصة للمرأة والسلام والأمن في الاستراتيجيات القطاعية المعنيّة بالمساواة بين الجنسين، أو سنّ التشريعات ذات الصلة. ويُعَدُّ اعتماد جامعة الدول العربية للاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل التنفيذية حول "حماية المرأة العربية: الأمن والسلام"، والتي تمّ تحديثها في عام 2023 تماشياً مع التغييرات والتحوّلات السياسية التي شهدها العالم والمنطقة العربية، مرجعيةً للحكومات العربية. فقد وضعت بلدان عربية كثيرة خطط عمل وطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن. وتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان والآليات الوطنية المعنيّة بالمرأة على إدماج أجندة المرأة والأمن والسلام في السياسات والخطط الوطنية، من خلال الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة ورفع كفاءة وفاعلية المؤسسات الأمنية المعنيّة بتحقيق ذلك.

6. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

اهتم إعلان ومنهاج عمل بيجين بقضايا البيئة من خلال التركيز على محورين. تناول المحور الأول تأثير قضايا البيئة على النساء ومدى تأثير السياسات والبرامج البيئية على قضايا المرأة. أما المحور الثاني، فيتعلق بمشاركة النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة على مختلف المستويات. ويتناغم هذا الاهتمام مع خطة عام 2030، ولا سيّما من خلال أهدافها 13 و14 و15 المتعلقة بتغيُّر المناخ والحياة الطبيعية في المحيطات وعلى اليابسة. فقد ركّزت هذه الأهداف على قضايا البيئة، وحفّزت العمل عليها والتقليل من آثار تغيُّر المناخ على السكان والكوكب. وقد تجاوبت جامعة الدول العربية مع زيادة الاهتمام بالتقاطع بين قضايا البيئة وقضايا المرأة، وذلك من خلال استحداث محور خاص بالمرأة والبيئة في أجندة تنمية المرأة العربية (2023-2028) تحت عنوان " الإعلان الوزاري : الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنموية وبيئية".

تُعَدُّ المنطقة العربية من أكثر المناطق تضرّراً من تغيُّر المناخ، ولا سيّما من آثار الاحتباس الحراري وندرة المياه التي تؤثر سلباً على توافر المياه العذبة للسكان وعلى إنتاجية القطاع الزراعي والأمن الغذائي. ويختلف تأثير تدهور الأراضي على النساء والرجال في المنطقة العربية بسبب التباين في فرص حصول النساء على الموارد، والأدوار التي يضطلعن بها في المجتمع، والأعراف الاجتماعية والثقافية. ففرص حصول النساء على الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى محدودةٌ بسبب قوانين وممارسات الوصاية التمييزية. ويؤدّي تدهور الأراضي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وذلك عن طريق الحدّ من توافر هذه الموارد وجودتها، وبالتالي الحدّ من قدرة المرأة على الحفاظ على سُبُل عيشها وإعالة أسرتها. وتُستبعدُ المرأة عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، وبذلك تضعُف فرص حصولها على المعلومات والموارد، بما فيها التمويل، والخدمات الأساسية، فيتفاقم ضعف قدرتها على مواجهة آثار التصحّر. فالتصحّر يضرّ بالنساء من خلال شحّ المياه، والمشاكل الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة، وفقدان التنوّع البيولوجي. ويعود تمكين المرأة بالفائدة على الأسر والمجتمعات. وبما أن معدلات تأثُّر المرأة بتدهور الأراضي وتغيُّر المناخ متفاوتة، ينبغي أن تتركّز الجهود على تمكين المرأة بغية استصلاح الأراضي ومواجهة الجفاف. فاستصلاح الأراضي وفق سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين هو المسار نحو تحقيق التمكين الاقتصادي والاستدامة البيئية والتماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. ويشكل الاستثمار في تكافؤ فرص حصول المرأة على الأراضي والأصول المرتبطة بها استثماراً مباشراً في مستقبلها وفي مستقبل البشرية كذلك. فضمان حقوق المرأة في امتلاك الأراضي يساعد على النهوض بالمساواة بين الجنسين ويدعم أهداف استصلاح الأراضي على مستوى العالم، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى ندرة البيانات الحديثة الخاصة بنسبة ملكية النساء للأراضي في الدول العربية.

ويسهم تغيُّر المناخ في انخفاض الإنتاج الزراعي، وتدهور حالة التربة، وزيادة احتياجات المزروعات من المياه. ويؤثر ذلك أكثر على النساء، باعتبارهنّ يشكّلن نسبة كبيرة من العاملين في قطاع

الزراعة (كما هو الحال في المغرب على سبيل المثال)، كما يؤثّر سلباً على إنتاجية الثروة الحيوانية (كما هو الحال في مصر مثلاً). ويُلحق ارتفاع درجة الحرارة ضرّراً كبيراً بجودة حياة النساء المسنّات، اللواتي يمثلن غالبية السكان ما فوق 70 سنة، ممّا يتطلب تدخلات خاصة تساعدهن على التأقلم مع ارتفاع درجات الحرارة. ومن عواقب التغيُّرات المناخية ارتفاع كلفة كلّ من الغذاء والمياه العذبة والطاقة وقلّة توفّره، وكثرة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه التغيُّرات والتي يقع وزرها الأكبر على النساء والفتيات. يضاف إلى ذلك تفاقم وتيرة وشدّة الكوارث الطبيعية وآثارها، مثل الفيضانات وموجات الجفاف المتعاقبة والتصحّر والتلوث بأنواعه[22].

وتتّخذ البلدان العربية عدداً من الإجراءات لتحسين قدرة المجتمعات على التعايش مع آثار تغيُّر المناخ. وتشمل هذه الإجراءات التخفيف من انبعاث غازات الدفيئة، والتحوّل نحو الطاقة المتجدِّدة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية)، وإنشاء شركات لإنتاج الهيدروجين الأخضر. كما تنفّذ معظم البلدان العربية مبادرات صديقة للبيئة ومشاريع لتدوير المخلفات الصلبة. إلا أن البلدان العربية تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود بغية تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية للاهتمام بالشرائح السكانية الأكثر عرضة وتضرّراً، لا سيّما وأن الأماكن التي تتعرّض للكوارث الطبيعية لا تكون في كثير من الأحيان معروفة مسبقاً، ممّا يتطلب مرونة أكبر في التعامل مع الأزمات. ولا يزال يتعيّن على البلدان العربية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في سياسات وبرامج الإغاثة الفورية أو المتوسطة الأمد، مثل إعادة الإعمار وتوفير فرص عيش وعمل مستدامة.

02

الأولويات والإنجازات والتحديات والعقبات

الأولويات والإنجازات والتحديات والعقبات

يستعرض هذا القسم التطوّرات التي شهدتها المنطقة العربية في تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين خلال السنوات الخمس الماضية، مع التركيز على الإنجازات، والتحديات، والعقبات، والأولويات، والإجراءات المطلوبة لمنع التمييز، بناءً على تقارير الدول الوطنية.

ألف. الإنجازات والتحديات على مسار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1. الإنجازات

تمثّلت أبرز إنجازات البلدان العربية خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ إصلاحات تشريعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيّما في إدخال تغييرات على دساتير بعض البلدان. وساهم ذلك في تمكين المرأة العربية على الصعيد السياسي، وهو ما تجلّى في تقلّدها مناصب أكثر تأثيراً في أوساط صنع القرار والمجال العام، وفي زيادة تمثيلها في البرلمانات والأحزاب والمناصب الوزارية. كما اعتمد بعض البلدان مبدأ التمييز الإيجابي باعتباره ضرورة مرحلية لتخطي التمييز التاريخي ضد المرأة والوصول إلى التناصف، على أن تمثّل الكوتا والمقاعد المخصّصة للنساء في المجالس المنتخَبة الحدّ الأدنى للمشاركة وألا تكون عقبة أمام حصول النساء على المقاعد عن طريق التنافس.

كذلك، نفّذت بعض البلدان العربية تعديلات تشريعية لتعزيز حماية مشاركة المرأة في العمل، فرسّخت القوانين التي تنصّ على منع التمييز في الالتحاق بالعمل، وعلى الأجر المتساوي لنفس العمل، وعلى السماح للمرأة بالعمل في كافة القطاعات. كما أتاحت التشريعات مساحة أكبر لمساندة المرأة من خلال تعزيز التوازن بين حياتها المهنية والأسرية، وإصدار قرارات إدارية تنظِّم العمل المرن. وتَمثّل أحد المكتسبات التشريعية الهامة

في صدور تشريعات عديدة لحماية النساء والفتيات من العنف بأنواعه المختلفة، ولعلّ التحوّل غير المسبوق كمَن في سنّ بعض التشريعات للتصدي للعنف الأسري.

ساهمت هذه التغييرات في تمكين المرأة على الصعيد الاقتصادي، من خلال توجيه الاستثمارات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف النساء، ورفع معدلات الشمول المالي، وتقلُّد المرأة لمناصب رئيسية في إدارة الشركات وفي عضوية مجالس إداراتها. وقد ساهم في تحقيق ذلك تقليص الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم على مدى العقود الماضية، مما أنتج قدرات بشرية نسائية قادرة على القيام بدور فاعل في المجال العام. وأشار البرلمانيون إلى أهمية الاستمرار في مراجعة التشريعات من أجل تعزيز الشمول المالي للنساء، وتشجيع ريادة الأعمال النسائية، وتبنّي السياسات الضريبية والمالية التي تشجِع الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف المرأة، وتعزيز وصولها إلى التمويل خصوصاً في المناطق الريفية والنائية.

غير أنّ هذه الإنجازات لم تتحقّق بنفس الوتيرة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، إذ أُحرز معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي. أمّا باقي البلدان العربية، وعلى الرغم من التحسُّن في المسار الحقوقي لتمكين المرأة، فلم يحقّق معظمها القدر نفسه من النجاح في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وذلك لأسباب متنوّعة، منها الأعراف الاجتماعية السائدة. كما ألقت جائحة كوفيد-19 بظلالها على النموّ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة خاصة.

وعلى المستوى الإقليمي، وفي إطار جهود جامعة الدول العربية، أُجريت المراجعة الإقليمية الأولى لأجندة تنمية المرأة العربية التي استندت إلى التقارير الوطنية لـ 18 دولة عربية، واعتُمدت على مستوى القمة، ممّا يعكس الالتزام السياسي للدول إزاء حقوق المرأة. ومن أهم سِمات هذه الأجندة أنّه قد جرى تطويرها وتحديثها وفقاً للمتغيّرات والتحديات الناشئة خلال السنوات الخمس الماضية. وبموازاة ذلك، بُذلت جهود حثيثة لدعم النساء والنهوض بدورهنّ في مجال الوساطة، من خلال إنشاء أول شبكة إقليمية للنساء وسيطات السلام من الدبلوماسيات العربيات ممثلات وزارات الخارجية.

2. التحديات

على الرغم من الإنجازات المحرَزة خلال السنوات الخمس الأخيرة، أشارت عدة بلدان في تقاريرها الوطنية إلى أنّ تحديات مختلفة ما برحت تحول دون تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ولا بدّ من تذليل هذه التحديات من أجل تسريع جهود تمكين المرأة والتقدّم في تحقيق المساواة بين الجنسين، مع أخذ التحديات الخاصة بالبلدان المتضرّرة من الصراعات في الاعتبار.

فقد شهدت السنوات الخمس الماضية قدراً كبيراً من عدم الاستقرار بسبب مؤثرات خارجية، بدءاً بجائحة كوفيد-19، ومروراً بالحرب في أوكرانيا، ووصولاً إلى الأزمة في السودان؛ واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين والحرب الإسرائيلية على غزة؛ وتفاقُم المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات على الضفة الغربية، في ضوء تراجُع أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بسبب امتناع بعض الدول عن تمويل أنشطتها الإنسانية؛ والحرب على لبنان التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في جنوب البلد ثمّ اتّسعت رقعتها لتشمل باقي الأراضي اللبنانية وتطال البشر والحجر. ولا شك في أنّ المعاناة الناجمة عن هذه المؤثّرات هي شديدة بين النساء والفتيات بوجه خاص.

كذلك، تشهد البلدان العربية ارتفاعاً في نسب التضخّم والبطالة بين النساء والشباب. ويتصدّر تحدي خلق فرص عمل كافية في ظل تركيبة سكانية شابة قائمةَ التحديات، في خضمّ أوضاع إقليمية مضطربة واقتصاد عالمي هش. وعلى الرغم من التدخلات المتنوّعة التي قامت بها البلدان العربية من خلال اتخاذ تدابير تشريعية أو استحداث سياسات اقتصادية مسانِدة للمرأة العاملة أو الباحثة عن عمل، لا يزال كلّ من السياق الاجتماعي والأدوار النمطية للجنسين في بعض البلدان العربية يؤثّر على خيارات النساء في العمل، ممّا يحصرهنّ في قطاعات معيّنة مثل التعليم والصحة. ولا يمكن إغفال العوامل التشريعية والسياسية والثقافية أيضاً، إذ تؤدّي الممارسات التمييزية في التوظيف، وانخفاض الأجور، وعدم توافر بيئة عمل مناسبة للأسرة إلى زيادة التحديات. وبموازاة ذلك، يزداد انخراط النساء في العمل غير النظامي بسبب الحاجة الاقتصادية، ممّا يعرّضهن للاستغلال وظروف العمل السيئة، وخاصة في المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى فرص التدريب والتنمية محدوداً.

إضافة إلى ما سبق، تواجه المرأة في بعض البلدان العربية تحديات أخرى تعيق مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية الكاملة وتحول دون تمكينها، ومنها نقص مرافق رعاية الأطفال في أماكن العمل في القطاعين العام والخاص، ممّا يصعّب على المرأة التوفيق بين واجباتها المهنية والأسرية ويحدّ من قدرتها على التطوّر في بيئة العمل.

وتحت وطأة الحواجز الاجتماعية والثقافية التي لا تزال قائمة في بعض البلدان، وعلى الرغم من الجهود الوطنية المستمرة لتعزيز

تمثيل المرأة وفعالية مشاركتها، تبقى مشاركة المرأة في العمليات السياسية مثل الانتخابات محدودة. كما يحول العنف ضد المرأة والفتاة دون أدائهما دوراً في المجال العام. ويتزايد العنف ضد المرأة والفتاة بوجه خاص في البلدان التي تعاني من نزاعات مسلحة أو من عدم استقرار سياسي. وقد تزايد العنف ضد المرأة والفتاة خلال فترة الإغلاق التي صاحبت انتشار جائحة كوفيد-19 والتي أضرّت بشكل غير متناسب بالنساء، وخاصة في قطاع الرعاية الصحية حيث يتواجدن بنسبة كبيرة. كما أدّت الجائحة إلى تقييد الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، وزيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على النساء وأسرهنّ.

وأخيراً وليس آخراً، شكّلت التحديات المناخية، التي تسبّبت بها الدول الصناعية الأكثر تقدّماً، تحدّياً آخر في بعض البلدان العربية. فقد كان لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي وبيئة الحياة، ولا سيّما في المناطق التي تشح فيها المياه، أو المناطق التي تتعرّض للسيول والأعاصير، أو المناطق التي تشهد ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة. وتفضي هذه التحديات إلى انتشار الأمراض والمشاكل الصحية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتضرّر النشاط الزراعي والثروة الحيوانية، وربّما إلى نزوح وهجرة السكان. ولمجمل هذه التأثيرات تداعيات سلبية على السكان بوجه عام، وعلى النساء والفتيات بوجه خاص.

3. العقبات

لم تتناول البلدان في تقاريرها الوطنية العقبات بشكلٍ وافٍ، إلا أنّ بعضها أشار إلى الأزمات العالمية وأثرها على تعثُّر عمليّة التنمية الوطنية. فذكرت بعض البلدان جائحة كوفيد-19 كإحدى العقبات التي حالت دون المضي قُدُماً في طموحات تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وخلّفت آثاراً سلبية على المنظومة الصحية وعلى الاقتصادات الوطنية. في المقابل، أشارت بلدان أخرى إلى تأثّر سلاسل الإمداد بسبب الحرب في أوكرانيا كإحدى العثرات التي نتج عنها ارتفاع في أسعار السلع الغذائية والوقود ومستلزمات الإنتاج؛ وفي معدلات التضخم؛ ونسب السكان دون خط الفقر؛ والديون الخارجية؛ وكلفة خدمة الدين الخارجي؛ وأسعار الفائدة. وأخيراً، صنّفت بعض البلدان عدم الاستقرار الذي شهدته كإحدى العقبات المؤثّرة. فقد عطّل الصراع المسلح في السودان جهود التنمية، وأدّى تردّي الأحوال المعيشية إلى موجات من الهجرة القسرية صاحَبتها مآسٍ إنسانية وقع وزرها الأكبر على كاهل النساء والفتيات. وأشارت دولة فلسطين إلى أنّ الحرب في غزة، بما يشوبها من تدمير للبنى الأساسية، بما في ذلك المؤسسات الصحية والإغاثية، وحرمان للسكان من احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الماء والغذاء والوقود، هي عقبة جسيمة.

باء. أولويات تسريع وتيرة تقدّم النساء والفتيات خلال السنوات الخمس الماضية

تشير إجابات الدول حول أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس الماضية[23] إلى أن الأولوية الأولى تمثّلت في ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة (11 دولة)، يليها القضاء على العنف ضد النساء والفتيات (عشر دول)، ثم المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة (ثماني دول)، ويليها القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي (ست دول).

ويتضمن الجدول 5 مزيداً من التفاصيل حول تلك الأولويات. وتجدر الإشارة إلى أن "الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي/التوفيق بين الأسرة والعمل (مثل إجازة الأمومة أو إجازة الأبوة مدفوعة الأجر، وخدمات الرعاية)" لم تظهر سوى ضمن أولويات دولة عربية واحدة (عُمان)، مع أنّ دولاً أخرى قد أجرت تعديلات تشريعية في هذه المجالات، كما بيّنت في القسم الثالث من تقاريرها الوطنية.

الجدول 5. أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس الماضية

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة	●	●	●	●	●			●		●	●	●		●	●		
القضاء على العنف ضد النساء والفتيات	●			●	●		●		●	●	●		●	●	●		●
المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة	●	●	●	●		●			●	●			●				●
القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي	●		●				●	●			●			●	●	●	
المشاركة والتمثيل السياسي				●		●	●	●	●				●				●
الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين					●		●	●	●	●					●	●	
جودة التعليم والتدريب والتعلّم مدى الحياة للنساء والفتيات	●	●	●			●					●	●					●
الحصول على رعاية صحية جيدة بتكلفة معقولة، والتمتّع بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب			●			●	●				●	●				●	●
الحق في الحصول على عمل والحقوق في مكان العمل									●			●	●				
تعزيز مشاركة المرأة في ضمان الاستدامة البيئية		●												●	●		

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
وضع ميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين						●				●				●			
تغيير المعايير الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية المبنية على الفروق بين الجنسين				●								●					
الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي/التوفيق بين الأسرة والعمل		●															
الخدمات والبنى التحتية الأساسية								●								●	
دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية					●												
مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء المنعة																	

المصدر: تم جمع البيانات الواردة في الجدول استناداً إلى التقارير الوطنية المقدمة.

جيم. إجراءات منع التمييز وتعزيز حقوق الفئات المهمّشة من النساء والفتيات

اتخذت الدول العربية تدابير لفائدة الفئات المهمّشة من النساء والفتيات، والتي تتضمن الفئات التالية وفقاً لتقارير الدول:

- النساء والفتيات المقيمات في المناطق النائية والريفية.
- النساء والفتيات المهمّشات بسبب العرق و/أو الانتماء العرقي و/أو الطبقة الاجتماعية.
- النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- كبيرات السنّ.
- النساء والفتيات الأصغر سناً.
- النساء والفتيات اللاجئات والمشردات داخلياً.
- النساء والفتيات في ظلّ الأزمات الإنسانية.

وذكرت غالبية الدول العربية أنها اتخذت تدابير لفائدة النساء والفتيات ذوات الإعاقة (13 دولة)؛ والنساء والفتيات المقيمات في المناطق النائية والريفية (11 دولة)؛ والنساء الأكبر سناً (عشر دول)؛ والنساء والفتيات في ظلّ الأزمات الإنسانية (ثماني دول). وتشير تقارير الدول العربية إلى تنوّع في الإجراءات المتّخذة لمنع التمييز، ومنها:

- التعديلات التشريعية في الدساتير، و/أو تعديل القوانين وتنقيتها من النصوص التي تتسامح مع التمييز، بما في ذلك قوانين العمل.
- التمييز الإيجابي لمساندة دور المرأة في المجال العام، بما في ذلك المجالس التشريعية، وفي تقلّد وظائف رئيسية في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال.
- تنفيذ مبادرات ترمي إلى الترويج لثقافة منع التمييز وتستهدف شرائح المجتمع المختلفة.
- مساندة الفئات المهمّشة من خلال برامج حماية اجتماعية تشمل ذوات الإعاقة، وكبيرات السنّ، والفقيرات، والمطلقات، والأرامل والنزيلات[24].

على سبيل المثال، تقدّم الحكومة في إقليم كوردستان العراق الخدمات الأساسية للنساء والفتيات النازحات داخلياً، بما يشمل خدمات التعليم، والرعاية الصحية، والحماية من العنف. وساهم برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف)، الذي أطلقته وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية لمساندة النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية، في تعزيز قدرات الإناث من صغار المنتجين الزراعيين وجمعياتهنّ التعاونية ومؤسساتهنّ الريفية، وفي تمكينهنّ من الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات الزراعية والوصول للأسواق. ويعتمد البرنامج مبدأ المساواة وعدم التمييز في جميع الحقوق المادية والمعنوية لكلا الجنسين، بما في ذلك بيئة العمل والأجور، والمِنح والإعانات، والحق في الحصول على الرعاية والدعم، والتملك. وقد أخذ برنامج ريف منحى مساناً للمرأة. فبعد أن كانت النساء يمثلن 39 في المائة من المستفيدين منه في عام 2021، وصلت نسبتهنّ إلى 63 في المائة في عام 2022. كذلك، قامت الجمهورية العربية السورية، من خلال برامج التنمية الريفية، بتنفيذ دورات تدريبية للنساء الريفيات، وعقد ندوات لتوعية المرأة الريفية في مختلف المجالات المتصلة بالزراعة، وبتنظيم تدريب عملي لتنمية مهاراتها في مجالات الصناعات الغذائية والريفية واليدوية، إضافة إلى القيام بزيارات حقلية للمزارِعات.

دال. أثر الأزمات على تنفيذ منهاج عمل بيجين والتدابير المتّخذة للحد من أثرها

أشارت جميع الدول العربية إلى أن جائحة كوفيد-19 هي الأزمة الرئيسية التي حالت دون تنفيذها لمنهاج عمل بيجين، تليها أزمة المناخ (ست دول). وعند مراجعة التدابير التي اتّخذتها الدول العربية لمواجهة تبعات جائحة كوفيد-19، يتبيّن أنّ معظم هذه الدول طبّقت أنظمة العمل المرن، ولا سيّما العمل من المنزل، في ظلّ حالات الإغلاق. وقام عدد من الدول بتقديم حزم من الدعم المالي للمتضرّرين وتعويضات لمن فقدوا وظائفهم، كما لجأ البعض الآخر إلى تقديم حوافز تنشيطية للشركات لمساندتها للاستمرار في العمل. واستفادت النساء العاملات من الترتيبات الخاصة بالعمل من المنزل، في حين سمحت بعض الدول باستفادة أزواج العاملات في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة من ميزة العمل من المنزل. واستحدثت عُمان خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الهاتفي أثناء الحجر الصحي (المنزلي والمؤسسي) خلال جائحة كوفيد-19 للتخفيف من الآثار النفسية المترتبة على الحجر. كذلك، نُفّذت سلسلة من البرامج والأنشطة التفاعلية عبر تقنيات الاتصال المرئي، واستمر تقديم خدمات حماية المرأة من العنف من خلال الإيواء المؤقت وتقديم الرعاية والدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني لها.

هاء. أولويات تسريع وتيرة تقدّم النساء والفتيات خلال السنوات الخمس المقبلة

تشير إجابات الدول حول أولويات تسريع وتيرة تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس المقبلة[25] إلى أن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات يتصدّر أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات، تليه ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة. وجاء كل من المشاركة والتمثيل السياسي والمساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة ضمن أولويات ثماني دول، يليه دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية، والحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين ضمن أولويات ست دول (انظر الجدول 6 لمزيد من التفاصيل حول أولويات الدول في السنوات الخمس المقبلة). ووحدها الكويت ذكرت "الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي/التوفيق بين الأسرة والعمل (مثل إجازة الأمومة أو إجازة الأبوة مدفوعة الأجر وخدمات الرعاية)" ضمن أولوياتها في السنوات المقبلة، على الرغم من أهمية الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الرعائية لتخفيف أعباء الدور الرعائي المُلقى على النساء، وذلك من خلال إشراك الزوج في هذا الدور (إجازة الأبوة) أو الاستعانة بالخدمات التي تقدّمها الدولة.

تتيح مقارنة أولويات الدول خلال السنوات الخمس الماضية بأولوياتها خلال السنوات الخمس المقبلة تحديد التطوّر المتوقع في البرامج ذات الأولوية التي تنفّذها الحكومات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. على المستوى الإقليمي، تكرّرت الأولويات الثلاث الأولى التالية أكثر من غيرها، باعتبارها أولويات السنوات الخمس السابقة: القضاء على العنف ضد النساء

الجدول 6. أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس المقبلة

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
القضاء على العنف ضد النساء والفتيات		●		●	●		●		●	●	●		●	●			●
ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة			●		●			●		●	●	●	●	●			●
المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة				●		●			●	●	●		●		●		
المشاركة والتمثيل في الحياة السياسية	●	●		●			●	●					●		●		●
إدراج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية		●			●	●		●				●			●		
الحصول على رعاية صحية جيدة بتكلفة معقولة، والتمتّع بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب	●		●			●					●	●					
الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل	●		●						●		●	●					
الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين							●	●	●	●					●	●	

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
وضع ميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين		●				●			●	●				●			
القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي				●			●							●		●	
تغيير المعايير الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية المبنية على الفروق بين الجنسين	●	●		●													●
تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من الاستدامة البيئية واستراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره					●									●		●	●
جودة التعليم والتدريب والتعلّم مدى الحياة للنساء والفتيات												●				●	
الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي/التوفيق بين الأسرة والعمل	●																
الخدمات والبنية التحتية الأساسية								●								●	
مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الوقاية من مخاطر الكوارث وبناء المرونة																	

المصدر: تمّ جمع البيانات الواردة في الجدول استناداً إلى التقارير الوطنية المقدّمة.

والفتيات؛ وريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة؛ والمساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة. وبقيت هذه الأولويات في مقدّمة قائمة الأولويات المستقبلية، حتى وإن تغيّر ترتيبها في بعض الدول. في المقابل، فإن أولوية "القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي" المذكورة ضمن أولويات السنوات الخمس الماضية في ثماني دول (الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والعراق، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وتونس، والسودان، واليمن) لم ترد سوى ضمن أولويات السنوات الخمس القادمة في أربع دول فقط (لبنان، والعراق، وتونس، واليمن)، وذلك على الرغم من تزايد مؤشرات الفقر في عدد من الدول العربية.

وعند تحليل التطوّر الذي طرأ على أولويات الدول بين السنوات الخمس الماضية والسنوات الخمس المقبلة (الجدول 7)، يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط. في النمط الأول، تستمر أولويات الدول للسنوات الخمس الماضية خلال السنوات الخمس المقبلة. على سبيل المثال، تتطابق الأولويات الخمس للسنوات الخمس السابقة مع أولويات السنوات الخمس المقبلة في تونس والمغرب، وتتطابق أربع من هذه الأولويات في كل من لبنان، والعراق، والجزائر، والأردن، والمملكة العربية السعودية. وفي النمط الثاني، تتغيّر أولويات المرحلة المقبلة جذرياً. على سبيل المثال، اختار كل من الكويت وعُمان أولويات جديدة للسنوات الخمس المقبلة لم تكن ضمن أولوياتها للسنوات الخمس الماضية، بينما أبقت السودان على أولوية سابقة واحدة واعتمدت أولويات أخرى للسنوات الخمس المقبلة. أما في النمط الثالث، فقد استمرت باقي الدول (الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، واليمن، والصومال) في اعتماد بعض أولويات السنوات الخمس الماضية وأضافت أولويات أخرى عليها.

الجدول 7. أولويات تسريع تقدّم النساء والفتيات من خلال القوانين أو السياسات أو البرامج خلال السنوات الخمس الماضية والمقبلة

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
ريادة المرأة في مجال الأعمال ومشاريع المرأة	●	●	●	●	●			●		●	●	●	●	●	●		●
القضاء على العنف ضد النساء والفتيات	●	●		●	●		●		●	●	●		●	●	●		●
المساواة وعدم التمييز بموجب القانون والوصول إلى العدالة	●	●	●	●		●			●	●	●		●		●		●
القضاء على الفقر، والإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي	●		●	●			●	●			●			●	●	●	
المشاركة والتمثيل السياسي	●	●		●		●	●	●	●				●		●		●
الحماية الاجتماعية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين					●		●	●	●	●					●	●	
جودة التعليم والتدريب والتعلّم مدى الحياة للنساء والفتيات	●	●	●			●					●	●				●	●

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
الحصول على رعاية صحية جيدة بتكلفة معقولة، والتمتّع بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب	●		●			●	●				●	●				●	●
الحق في الحصول على العمل والحقوق في مكان العمل	●		●						●		●	●	●				
تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من الاستدامة البيئية، واستراتيجيات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره		●			●									●	●	●	●
وضع ميزانية مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين		●				●			●	●				●			
تغيير المعايير الاجتماعية التمييزية والقوالب النمطية المبنية على الفروق بين الجنسين	●	●		●								●					●
الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي/التوفيق بين الأسرة والعمل	●	●															
الخدمات والبنية التحتية الأساسية								●								●	
دمج المرأة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية		●			●	●		●				●			●		
مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في الوقاية من مخاطر الكوارث وبناء المِنعة																	

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
الأولويات خلال السنوات الخمس الماضية (فقط)	5	5	3	1	1	2	1	1	1	0	2	1	1	0	4	1	3
الأولويات خلال السنوات الخمس المقبلة (فقط)	5	5	1	1	1	1	0	1	1	0	2	1	1	0	3	2	3
الأولويات المستمرة خلال السنوات الخمس الماضية والمقبلة	0	0	2	4	3	3	4	4	4	5	3	4	3	5	1	3	2

المصدر: تم جمع البيانات الواردة في الجدول استناداً إلى التقارير الوطنية المقدّمة.

تشير ● إلى الأولوية الواردة ضمن أولويات السنوات الخمس الماضية وغير الواردة في أولويات السنوات الخمس المقبلة.
تشير ● إلى الأولوية الواردة ضمن أولويات السنوات الخمس المقبلة ولم يسبق ذكرها في أولويات السنوات الخمس الماضية.
تشير ● إلى الأولوية الواردة ضمن أولويات السنوات الخمس الماضية والسنوات الخمس المقبلة.

03

التقدّم المُحرَز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر

التقدّم المُحرَز في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر

يتبع العرض المقدَّم في هذا القسم هيكلية المذكرة التوجيهية التي تجمع مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر في ستة أبعاد شاملة ومنسجمة مع خطة عام 2030. ويعتمد هذا القسم بشكل رئيسي على المعلومات المتاحة في القسم الثالث من تقارير 15 دولة عربية عن مراجعتها الدورية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً. ويُعنى القسم برصد التقدّم المُحرَز خلال السنوات الخمس الماضية فقط، ولا يشمل التقدّم الذي أحرَزته الدول في فترات سابقة. ومن الممكن الرجوع الى تقارير المراجعات السابقة للوقوف على تلك الإنجازات.

ألف. التنمية الشاملة للجميع والرخاء المشترك والعمل اللائق

تقع الإجراءات التي اتّخذتها الدول المعنيّة خلال السنوات الخمس الماضية[26] في ثلاث مجموعات: (1) الإجراءات المتصلة بمجال العمل، بما في ذلك العمل غير النظامي وغير التقليدي وريادة الأعمال؛ (2) الإجراءات الرامية إلى الحدّ من عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي و/أو إعادة توزيعه، وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأسَرية، وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر؛ (3) الإجراءات المتّبعة لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين. وفيما يلي أهم الإجراءات التي اتّخذتها الدول ضمن هذه المجموعات الثلاث.

1. تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل على مدى السنوات الخمس الماضية

نظراً لأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة، وفي ضوء ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث والفجوة بين الجنسين في نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي، اتّخذت معظم الدول العربية مجموعة من الإجراءات خلال السنوات الخمس الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين في

مجال العمل. واجتمعت هذه الدول حول أولويات تشريعية مشتركة بهدف تعزيز حماية مشاركة المرأة في العمل، وأبرزها حظر التمييز على أساس الجنس، والإنصاف في الأجور، والتخفيف من القيود على عمل المرأة، وتمديد إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، ومنح إجازة الأبوة، وتجريم التحرُّش الجنسي في مكان العمل.

وعمدت بعض الدول العربية، مثل الأردن في عام 2023 والإمارات العربية المتحدة في عام 2022 والكويت في عام 2021 والمملكة العربية السعودية في عام 2020 إلى تكريس حظر التمييز على أساس الجنس في العمل. كما عدّل كلّ من عُمان والإمارات العربية المتحدة في عام 2023 قانون العمل، بحيث يحظَر على صاحب العمل إنهاء علاقة العمل لعدة أسباب، من بينها الجنس، أو الحمل، أو الولادة، أو الرضاعة. كذلك، كرّست الإمارات العربية المتحدة في عام 2022، والبحرين في عام 2021، ومصر والمملكة العربية السعودية في عام 2020، والأردن في عام 2019، مبدأ الإنصاف بالأجور، أي المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. كما قامت بعض البلدان العربية بتعديل وإزالة القيود التي يفرضها قانون العمل على عمل المرأة ليلاً أو في صناعات أو مهن معيّنة، بهدف تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في مكان العمل. ومن هذه البلدان البحرين والأردن في عام 2023، والكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر في عام 2021، والمملكة العربية السعودية في عام 2020.

وعملت بعض الدول العربية على تعديل تشريعاتها للاقتراب من تحقيق معايير منظمة العمل الدولية الخاصة بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر، والبالغة أربعة أشهر في مصر و14 أسبوعاً (98 يوماً) في عُمان. أما دولة فلسطين، فعدلّت قانون العمل في عام 2022 لترفع مدة إجازة الأمومة إلى 90 يوماً. وفي جيبوتي، تمّ تمديد إجازة الأمومة إلى 26 أسبوعاً، وأُتيحت للموظفة المرضِعة ساعة في بداية الدوام أو في نهايته، حسب اختيارها، لتُرضع طفلها أو طفلتها بعد عودتها من إجازة الأمومة، وذلك لمدة سنتين.

وشهدت عدة دول اتّجاهاً تشريعياً، جديداً نسبياً، نحو الاعتراف بدور الأب في رعاية أطفاله. وبالتالي، تمّ إقرار منح إجازة الأبوة في القطاع الخاص في بلدان مثل عُمان (سبعة أيام) في عام 2023، والإمارات العربية المتحدة (خمسة أيام) في عام 2020، والأردن (ثلاثة أيام) في عام 2020. أما في القطاع الحكومي، فأقرّت بعض البلدان تعديلاً يمنح إجازة الأبوة لبضعة أيام، كما في المغرب (15 يوماً) في عام 2022، والأردن (أربعة أيام) في عام 2020، وفلسطين (ثلاثة أيام) في عام 2022. وفي عام 2022، أقرّت الإمارات العربية المتحدة الإجازة الوالدية في القطاع الحكومي، ومنحت بموجبها كلاً من الأم الموظفة أو الأب الموظف الذي يُرزق بمولود حيّ إجازة والدية مدفوعة الراتب لمدة خمسة أيام.

وبشأن التحرُّش الجنسي في مكان العمل، عدّل الأردن قانون العمل في عام 2023 ليعاقب على التحرُّش الجنسي في بيئة العمل، بناءً على تعريف تضمّنه القانون، كما أصدر نظام عمال الزراعة في عام 2021، الذي يعاقِب على الاعتداء الجنسي. وفي القطاع الحكومي في الأردن، بات نظام قانون الخدمة المدنية للعام 2020 ينصّ على ضمان بيئة عمل آمنة وخالية من التحرُّش. وفي لبنان، تمّ إقرار القانون المتعلق بالتحرُّش الجنسي وتأهيل ضحاياه في عام 2020، وهو يتناول التحرُّش الجنسي في مكان العمل. وبدورها، أقرّت مصر تعديلات على أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالتحرُّش الجنسي في مكان العمل بهدف تشديد العقوبة في عام 2021. أما في الكويت، فأصدر وزير التجارة قراراً في عام 2021 حظر فيه التحرُّش الجنسي في مكان العمل وأحال تجريمه إلى القانون الجزائي تحت أحكام الجرائم المخلّة بالآداب.

وفي ما يخصّ العاملات في المنازل، أصدرت تونس في عام 2021 قانوناً يتعلق بالعمل المنزلي ويضمن الحق في العمل اللائق دون تمييز. كذلك، اعتمدت المملكة العربية السعودية لائحة العمالة المنزلية في عام 2023، والتي حدّدت ساعات العمل وأيام الراحة والإجازات والرعاية الصحية، ونصّت على الحماية من الاعتداء اللفظي أو الجسدي والتحرُّش الجنسي. وفي لبنان، اتّخذت مديرية الأمن العام قراراً في عام 2021 يمنع أصحاب العمل من التقدّم بشكاوى فرار جزائية بحق العاملات عند تركهن منازل كفلائهن، لعدم استناد هذا الإدّعاء إلى أي نصّ قانوني، واستُبدل هذا الإجراء بتقديم صاحب العمل تبليغاً إدارياً عن ترك العاملة لمنزله. واقترنت هذه الخطوة بحظر المديرية العامة للأمن العام استعمال أي تعابير مخالفة للقوانين أو لحقوق الإنسان عند وصف واقعة ترك العاملة منزل كفيلها، مثل "فرار" أو "هروب"، في المحاضِر الرسمية كافة، وباستبدالها بتعبير "ترك مكان العمل". وبدورها، في عام 2019، أدرجت الإمارات العربية المتحدة في تشريعاتها ضمانات للعمال المهاجرين وعمال المنازل، بمن فيهم النساء، وأزالت بعض القيود المفروضة على عملهم. وفي قطر، صدر في عام 2020 قانون يحدّد الحدّ الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في القطاع الخاص. وفي عام 2020 أيضاً، ألغى كلّ من قطر وعُمان شرط الحصول على شهادة عدم ممانعة من صاحب العمل للانتقال للعمل لدى صاحب عمل آخر، وحظر القانون في عُمان احتفاظ صاحب العمل بجواز العامل/ة. وقام المغرب بتفعيل أحكام القانون المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، وذلك في سياق الجهود المبذولة لإعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأسرية وتكريس حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر، وهو ما يسهم في تثمين العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى خلق فرص العمل وتحرير وقت النساء.

وبذلت بعض الدول العربية جهوداً حثيثة لتعزيز الانتقال من الاقتصاد غير النظامي إلى الاقتصاد النظامي. فعلى سبيل المثال، صدر في الأردن نظام دُور الحضانة لعام 2024 الذي ينصّ على تسجيل هذه الدُور لدى وزارة التنمية الاجتماعية فقط، لتشجيع النساء على الانتقال إلى القطاع النظامي. كذلك، في خطوة هامة في العراق، نصّ قانون التقاعد والضمان الاجتماعي لعام 2023، والذي يُعنى برعاية العمل في القطاع الخاص والعمل غير النظامي، على توفير الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة في قطاع العمل غير النظامي.

وبهدف تعزيز سياسات سوق العمل النشطة وإيجاد وظائف مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين من خلال التعليم والتدريب وتطوير المهارات والإعانات، اتّخذت عدة دول إجراءات لبناء القدرات التي تتيح للمرأة فرصاً أكبر في سوق العمل. فأطلقت عُمان المبادرة الوطنية للكفاءات الرقمية "مكين" عام 2021، وهي تهدف إلى تأهيل الكفاءات الوطنية بالمهارات الرقمية الحديثة والأكثر طلباً في السوق، ورفد سوق العمل بكفاءات وطنية تتناسب مع التجدّد المتسارع في بيئة الأعمال. وتضمّنت هذه المبادرة تنفيذ برنامج يُعنى بتدريب المرأة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات للباحثات عن عمل من خريجات تخصُّص الاتصالات وتقنية المعلومات. وحصلت هذه المبادرة على شهادة تميُّز في فئة أفضل مبادرة لتمكين المرأة ضمن جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023. وفي المملكة العربية السعودية، أُطلقت برامج لتدريب النساء وتأهيلهنّ على المهارات الرقمية ومهارات المستقبل، لسدّ الفجوة في سوق العمل، من خلال إطلاق برامج تدريبية في عدة مجالات تقنية حديثة وتقليدية وناشئة في مختلف مناطق المملكة. كما نفّذت الجمهورية العربية السورية برنامج "مساراتي" لإنشاء مراكز تدريب للشابات على المهارات الأساسية الضرورية لسوق العمل. وفي الأردن، نُفّذ مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف الذي يستهدف خلق 10,000 فرصة عمل للشباب، 30 في المائة منها للنساء، في السنوات الخمس 2020-2025، وذلك من خلال رفد الكفاءات الشبابية بالمهارات الرقمية وتوفير فرص عمل جديدة.

وللنهوض بدور المرأة في القطاع الخاص، حدّد عدد من الدول العربية حصة إلزامية للنساء في مجالس إدارات الشركات المتداولة في سوق المال. وعدّلت البحرين أحكام ميثاق الشركات لتضمن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة. وحدّد المغرب حصصاً الزامية طموحة لتصل نسبة تمثيل المرأة إلى 40 في المائة في عام 2027. وألزمت الإمارات العربية المتحدة الشركات المدرجة في أسواق المال بإتاحة الفرصة لتمثيل المرأة في مجالس الإدارة. ولزيادة حصة المرأة من المناصب القيادية في المؤسسات العامة، طبّق المغرب مبدأ المناصفة في مجالس إدارات المؤسسات العامة. وأطلقت الكويت منصّة "قياديات كويتيات نحو التغيير" التي تختّص بجمع سجل بيانات يُبرز قدرات القيادات النسائية، ممّا يسهّل على متّخِذ القرار في مختلف القطاعات زيادة عدد المناصب القيادية التي تشغلها امرأة.

وإضافة إلى الإجراءات أعلاه، اتّخذت بعض الدول إجراءات لكسر الحاجز الزجاجي الذي كان يحول دون تقلُّد النساء مناصب

©Intelligent Horizons/stock.adobe.com

سياسية وإدارية معيّنة. على سبيل المثال، تولّت المرأة في تونس منصب رئيسة وزراء. وازدادت نسبة الإناث في مجالس وزراء وبرلمانات عدد كبير من الدول، كما ترأست إناث مناصب قيادية في المؤسسات العامة. وتمثّلت إحدى الخطوات الهامة في زيادة نسبة القاضيات في عدد من الدول، وقد وصلت هذه النسبة إلى 47 في المائة في الجزائر. بموازاة ذلك، تولّت المرأة وظيفة القضاء في عدد من الدول التي لم تكن تسمح بذلك، وتناولت التقارير الوطنية تفاصيل عديدة في هذا الصدد. ومن النماذج البارزة في المنطقة العربية ما شهدته المملكة العربية السعودية من صياغة سياسات وتشريعات متطوّرة خلال السنوات الخمس الماضية ترتّبت عليها إجراءات عملية متكاملة لتمكين المرأة وإحداث توازن بين الجنسين. كما أطلقت عُمان مبادرة "تَسمو" لتطوير الكفاءات القيادية للمرأة العُمانية في عام 2024، وهي تستهدف المرأة التي تشغل وظيفة إشرافيه في القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وفي إقليم كوردستان العراق، ارتفعت مشاركة النساء في السلك القضائي إلى ما يقارب 25 في المائة.

وفي مجال تحفيز الشركات الخاصة على تحقيق المساواة بين الجنسين في بيئة العمل، تطبّق بعض الدول، ومنها الأردن ومصر، برنامج ختم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك للاعتراف بالأداء الجيد للمنظمات الخاصة والعامة وتحقيق نتائج تحويلية على مستوى المساواة بين الجنسين. كذلك، ينظِّم المغرب جائزة للمساواة المهنية تهدف إلى تعزيز الممارسات الفضلى في المساواة المهنية داخل الشركات، وإلى محاربة الصوَر النمطية المبنية على التمييز بين الجنسين، ومكافأة الشركات التي تميّزت في مجال المساواة بين المرأة والرجل. كما أطلقت المملكة العربية السعودية مشروع "وعي"، الرامي إلى زيادة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتحقيق التوازن بين الجنسين، مع التركيز بصورة خاصة على الحملات التوعوية والتسويقية والسياسات والاستراتيجيات التي تمكّن القطاع الخاص وتساعده على تعزيز التوازن بين الجنسين.

وفي مجال الحوكمة، يجري تنفيذ برنامج تمكين المرأة في عدد من الدول بهدف تمكين المرأة اقتصادياً وتحسين شروط عملها وتوفير بيئة اجتماعية داعمة لعمل النساء. وفي هذا الصدد، عمل لبنان على تطوير خدمات الرعاية لصغار الأطفال وكبار السنّ بهدف رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء، وأطلق العراق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بهدف إزالة العقبات وخلق فرص اقتصادية أكثر أمامها ورفع مشاركتها في سوق العمل في القطاع الخاص. وفي إقليم كوردستان العراق، طُوّررت استراتيجية تمكين المرأة الاقتصادية للفترة 2023-2028 التي تهدف إلى زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة.

واعتمد الأردن المؤشر الوطني المركّب لرصد ومتابعة المشاركة الاقتصادية للمرأة، مع أخذ النساء ذوات الإعاقة في الاعتبار. وأطلق المغرب برنامج "جسر التمكين والريادة" الذي يهدف إلى تمكين النساء اقتصادياً من خلال تسهيل دخول المرأة إلى سوق العمل، وتطوير قدراتها المقاولاتية، وتعزيز مهاراتها الحياتية، وتقوية كفاءتها المهنية، وذلك لتحسين قابلية تشغيل النساء، وتعزيز روح الريادة لديهن، من خلال مواكبتهنّ في تطوير الأفكار، وتدبير المشاريع، ودخول سوق العمل، والحصول على مصادر التمويل.

كذلك، أطلق الأردن مبادرة تحويل النساء العاملات من القطاع غير النظامي إلى القطاع النظامي، من خلال حوافز تشجيعية أهمها تحمُّل جزء من كلفة الاشتراكات في الضمان الاجتماعي لفترة زمنية محدّدة. كما نفّذ الأردن مبادرة المرأة في الصناعات التحويلية ومبادرة إنشاء الحضانات المؤسسية، وطوّر إطاراً وطنياً للحضانات بالتعاون مع الوزارات المعنيّة والمجتمع المدني.

وأولت بعض الدول اهتماماً خاصاً بالشمول المالي باعتباره أداة فاعلة للتمكين الاقتصادي للمرأة. فوضع المغرب النساء والفتيات ضمن التوجُّهات الرئيسية للاستراتيجيات الخاصة بالشمول المالي، وذلك من خلال التثقيف المالي، وتقديم منتجات وخدمات جديدة تتكيّف مع احتياجات النساء، ووضع مؤشرات مستجيبة للمساواة بين الجنسين لرصد الإنجازات في هذا المجال. ونفّذت مصر عدة إجراءات أدّت إلى رفع نسبة الشمول المالي بين الإناث بشكل ملحوظ. كما أطلق الأردن استراتيجية الاشتمال المالي للأعوام 2023-2028 التي تمثّل أحد أهدافها في تقليص الفجوة بين الجنسين من 22 في المائة إلى 12 في المائة.

2. الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوازن بين الحياة المهنية والأُسرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر

أما المجموعة الثانية من الإجراءات المتّخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل على مدى السنوات الخمس الماضية، فتتصل بالإجراءات الرامية إلى الحدّ من و/أو إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتوطيد التوازن بين الحياة المهنية والأُسرية وتعزيز حقوق العاملين في مجال الرعاية مدفوعة الأجر. وقد ذكرت معظم الدول أنها قامت بتوسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال أو بتقديم الخدمات المتاحة بأسعار أفضل. كذلك، توسّع نطاق الدعم المقدّم للأشخاص الأكبر سناً والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم ممن يحتاجون إلى أشكال مكثفة من الرعاية، وجرى تقديم أو تعزيز إجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية أو أي نوع

آخر من الإجازات العائلية. غير أنّ أي دولة عربية لم تذكر ضمن إجراءاتها إدخال تغييرات قانونية في ما يتعلق بتقسيم الأصول الزوجية أو استحقاقات المعاش التقاعدي بعد الطلاق التي تعترف بمساهمة المرأة غير مدفوعة الأجر في الأسرة أثناء الزواج.

3. تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين

أما المجموعة الثالثة من الإجراءات، فترمي إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين. وذكرت عشر دول أنها عملت على تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في سياسات التحوّل الرقمي الوطنية. كما استُحدثت أو عُزّزت البرامج الهادفة إلى زيادة مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى النساء والفتيات (تسع دول). ويعرض الجدول 8 توزيع هذه الإجراءات حسب الدول. وقامت عدة دول بتوظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للإسراع بجهود التمكين الاقتصادي للمرأة. على سبيل المثال، أطلقت عُمان منصّة "مكسب" بهدف إيجاد منافذ بيع ذكية لدعم منتجات أُسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود ورواد الأعمال. وأطلق الأردن مبادرة "متجر المرأة الإلكتروني"، وتشمل الحصول على التطبيق وتصميم المتجر والرّبط بوسائل الدفع الإلكترونيّ وتطبيقات التوصيل مع إمكانية إضافة خاصيّة التسويق في أماكن محدّدة داخل الأردن أو خارجه.

4. سياسات الاقتصاد الكلّي المتّبعة لدعم اقتصاد يعزّز المساواة بين الجنسين

أحرزت عدة بلدان عربية تقدّماً ملحوظاً في تمكين المرأة اقتصادياً وفي تعزيز مشاركتها في قطاع المال والأعمال. على سبيل المثال، أصدر المصرف المركزي في كل من الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 والبحرين في عام 2020 تعميماً يُلزِم البنوك وشركات التمويل والصرافة بتطبيق المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في المعاملات المصرفية والحصول على الائتمان. وبشأن مشاركة المرأة في مجالس الإدارة، ألزمت

الجدول 8. إجراءات تقليص الفجوة الرقمية حسب الدول

إجراءات تقليص الفجوة الرقمية	الدول التي تبنت الإجراء
تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في سياسات التحوّل الرقمي الوطنية	عُمان - الإمارات العربية المتحدة - لبنان - مصر - العراق - الجزائر - الأردن - المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين - تونس - الصومال
استحداث أو تعزيز برامج لتوفير ربط شامل هادف للنساء والفتيات، لا سيّما في المناطق المحرومة	الإمارات العربية المتحدة - الجزائر - المغرب - دولة فلسطين
اتّخاذ تدابير للقضاء على الحواجز التمييزية التي تواجهها النساء والفتيات في الوصول إلى الأدوات الرقمية واستخدامها وتصميمها	مصر - الأردن - تونس
اتّخاذ تدابير لدعم تصميم وزيادة أدوات وخدمات رقمية عامة وخاصة آمنة وبأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها وذات صلة وشاملة	البحرين - العراق - الجمهورية العربية السورية
استحداث أو تعزيز برامج لزيادة مستوى المعرفة والمهارات الرقمية لدى النساء والفتيات	الإمارات العربية المتحدة - لبنان - مصر - البحرين - الأردن - المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين - تونس - السودان - اليمن - الصومال
اتّخاذ تدابير لتعزيز تعليم فروع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التي تراعي منظور المساواة بين الجنسين	عُمان - الإمارات العربية المتحدة - الجزائر-الصومال
اتّخاذ تدابير لتهيئة الظروف لبيئات التعلّم الرقمية المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين	عُمان - لبنان - البحرين - الجزائر - دولة فلسطين - تونس - اليمن - الصومال
تطبيق معايير مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين وقائمة على حقوق الإنسان لجمع البيانات واستخدامها ومشاركتها وحفظها وحذفها	لبنان - العراق - الجمهورية العربية السورية - تونس - السودان

المصدر: التقارير الوطنية للدول العربية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً. متوفرة على موقع الإسكوا.

عدة دول عربية تمثيل المرأة، وذلك بنسب متفاوتة. مثلاً، حدّد الأردن في عام 2023 نسبة تمثيل المرأة في عضوية مجالس الإدارة في الشركات المساهمة بما لا يقلّ عن 20 في المائة ولا يقلّ عن مقعد واحد. ونصّت تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك، الصادرة عن البنك المركزي في عام 2024، على ضرورة مراعاة البنوك لتمثيل المرأة في عضوية مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا دون تحديد النسبة. كذلك، في عام 2021، فرض مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة بأسواق المال في الدولة، على ألا تقلّ نسبة التمثيل عن عضو واحد. أما المغرب، فألزم في عام 2021 شركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة بتخصيص حصص إلزامية وتدريجية للنساء في مجالس إدارة الشركات المتداولة في سوق العمل، بنسبة لا تقل عن 30 في المائة بحلول عام 2024 و40 في المائة بحلول عام 2027. كذلك، ألزم البنك المركزي المصري في عام 2021 البنوك بتمثيل المرأة في مجالس الإدارة بنسبة 25 في المائة أو عضوتين على الأقل. وفي سبيل الاعتراف باستقلالية المرأة عن الرجل في المجال الاقتصادي وحماية حقوقها، أقرّ لبنان في عام 2019 تعديلاً على الأحكام المتعلقة بالإفلاس في القانون التجاري، بحيث تمّ فصل الذمة المالية للزوج المفلس عن الزوجة غير المفلسة من جهة، والاعتراف بأموال المرأة من جهة أخرى.

باء. القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية

يستعرض هذا البحث الإجراءات التي اتّخذتها الدول العربية من أجل القضاء على الفقر وتقديم الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية[27]. وتقع هذه الإجراءات في أربع مجموعات: الحدّ من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات، وتحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنّساء والفتيات، وتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات، وتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات.

1. الحدّ من/القضاء على الفقر بين النساء والفتيات

نفّذ عدد من الدول العربية برامج الدعم النقدي المشروط التي تربط الدعم النقدي للأسر الفقيرة بالتزام الأسرة بتعليم بناتها والانتظام في برامج الرعاية الصحية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج تكافل وكرامة في مصر، وبرنامج الدعم النقدي في الأردن، وبرنامج الدعم المالي لمحدودي الدخل في البحرين، وبرنامج حساب المواطن في المملكة العربية السعودية، ونظام الدعم الوطني لمساندة المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط في عُمان.

وعملت بعض الدول العربية على تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في تنمية المجتمع. على سبيل المثال، عدّلت عُمان قانون الأراضي في عام 2021، بحيث منحت المرأة الحقوق نفسها الممنوحة للرجل في تملُّك الأراضي الحكومية السكنية. كذلك، أصدر المغرب قانوناً في عام 2019 ينصّ على مبدأ المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع بأملاك الجماعات السُلالية التي ينتمون إليها. وبهدف تعزيز الأهلية القانونية للمرأة، وفي اتّجاه تشريعي نحو تسهيل وصول الفئات المهمّشة من النساء إلى العدالة في ظلّ تسارع التكنولوجيا الحديثة، عدّلت بعض الدول العربية قوانين أصول المحاكمات المدنية والجزائية. فأجاز الأردن في عام 2023، على سبيل المثال، استخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة في جميع الإجراءات أمام المحاكم الشرعية والنيابة العامة الشرعية. وبدورها، أجازت البحرين خدمات رفع الدعاوي المدنية والتجارية والشرعية بجميع أنواعها ودرجاتها إلكترونياً بشكل كامل، بما في ذلك مباشرة إجراءات الدعوى عن بُعد مع المتهم، وسماع ومشاهدة وتسجيل وعرض وقائع الجلسة عليه بحضور محاميه في الأحوال التي يستلزم فيها القانون ذلك، وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة، مع توفير الضمانات القانونية في المحاكمة العادلة.

وذكرت أغلبية الدول أنها عملت على تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة (مثل التدريب على العمل، والتزويد بالمهارات، وتقديم إعانات التشغيل، وما إلى ذلك). واتّخذت الدول العربية عدداً كبيراً من الإجراءات خلال السنوات الخمس الماضية من أجل الحدّ من الفقر بين النساء والفتيات. وفيما يلي بعض الأمثلة على إجراءات نفّذتها الجزائر:

- إطلاق برنامج وطني لتشجيع المرأة المنتِجة، ولا سيّما الماكثة في البيت، والمرأة الريفية على الانخراط في مسار الإنتاج الوطني.
- مساندة المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة والحاضنات ذات الصلة بالصيد البحري، وتشجيع النساء على الاستثمار في هذا المجال من خلال وضع آليات الدعم التقني، وتوفير أدوات التمويل الرامية إلى خلق مشاريع خاصة بالمرأة لتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية. كما تمّ إنشاء خمس جمعيات نسوية لترقية مهنة الصيد البحري.
- إنجاز مشروع "تعزيز قدرات النساء الريفيات في مجال الزراعة وتحويل منتجات الأشجار المثمرة في المناطق الهشّة"، وذلك لنشر تطبيقات الطاقة المتجدِّدة صغيرة السِعة في المناطق الريفية.

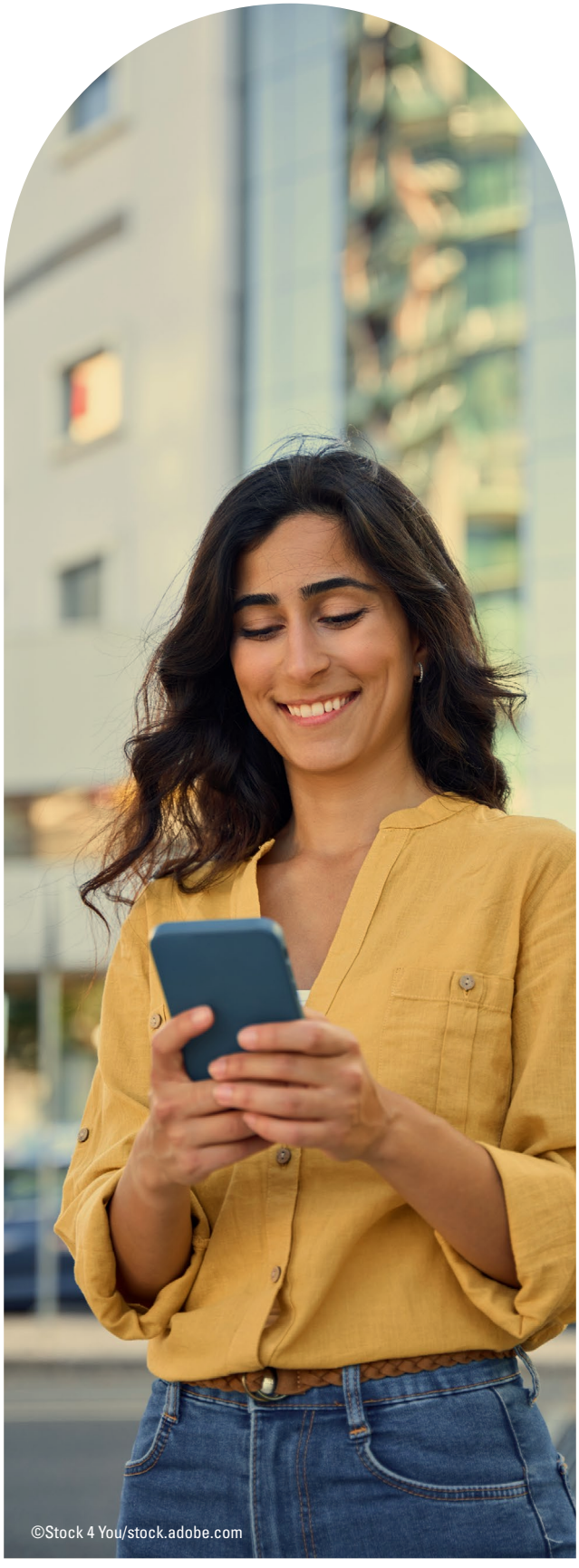
©Stock 4 You/stock.adobe.com

وفي فلسطين، طُوّر موقع لاستقطاب المبادرات الاقتصادية "oilinitiatives.ps" ومنصّة التسويق الإلكتروني (E-SOUQ)، إضافة إلى إطلاق برامج توعوية للنساء المزارعات وتدريبهنّ على استخدام التكنولوجيا في الزراعة العضوية والزراعة الآمنة والزراعة الحافظة. كما قامت البحرين بتنفيذ مبادرة صادرات المرأة البحرينية بهدف دعم المشاريع التصديرية المملوكة للبحرينيات وتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد العالمي. وفي مجال الحفاظ على حقوق المرأة، صدر في فلسطين قرار لتسريع إجراءات حصول المرأة على الميراث. وفي مصر، صدر قانون يجرّم منع الميراث عن المرأة. وفي عُمان، أُطلقت منصّة "مكسب" لإيجاد منافذ بيع ذكية لدعم منتجات الأسر المنتِجة وذوات الدخل المحدود من النساء.

وفي إطار دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع والوصول إلى الأسواق، أطلقت البحرين النسخة الثانية من محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري، "ريادات"، حيث تمّ توسيع نطاق حلول المحفظة لتغطي احتياجات المؤسسات والمشاريع بمختلف أحجامها من خلال حلول تمويلية مرنة، مع التركيز على دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة والمبتكرة. وتوفّر "ريادات" مسارات متعدِّدة لدعم المؤسسات الجديدة والقائمة، حيث تقدّم دعماً يصل إلى 50 في المائة من أرباح القرض للمساعدة في إدارة التدفُّقات النقدية. وهي توفّر أيضاً خدمة استشارية لتحسين عمل المؤسسات وجودتها، مع تمديد فترة سداد الدعم لتصل إلى سبع سنوات، حسب نوع الدعم. وفي العراق، يمارس الصندوق الاجتماعي للتنمية دوره في التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الدخل المحدود في القرى الفقيرة، من خلال دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتحفيز المرأة على المشاركة في كافة مراحل تطوير هذه المشاريع. وأطلقت عُمان مبادرات وطنية لفتح مشاريع منزلية للنساء ذوات المستوى الاقتصادي المتدني أو اللواتي يعانين من ظروف اجتماعية صعبة. ويقترن ذلك بتقديم المحاضرات التثقيفية، وتنظيم ورش العمل للفئات المستفيدة، ودعم إقامة معارض تقييمية للتنافس بين منتجات الأُسر المسجّلة في قاعدة البيانات، وفتح منافذ تسويقية مؤقتة محلية ودولية. كذلك، يركّز برنامج (تمكين) على دعم وتمكين الفئات المحتاجة والأُسر المنتِجة. كما أطلقت مصر استراتيجية لتحديث الحِرف اليدوية والتراثية، في حين تمّ إيداع تسجيل علامة تجارية جديدة، "تللي شندويل"، للحفاظ على حقوق الملكية لأحد المنتجات التراثية التي تعمل بها النساء والفتيات.

كذلك، استُحدثت أو تعزَّزت برامج الحماية الاجتماعية المقدّمة للنساء والفتيات (مثل التحويلات النقدية للنساء اللواتي لديهن أطفال، وخطط ضمان الأشغال العامة/التوظيف للنساء في سنّ العمل، ومعاشات كبيرات السنّ). على سبيل المثال، يعمل المغرب على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات من خلال

"صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" الذي يموّل برامج نظام المساعدة الطبية، وبرنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة.

2. تحسين وصول النساء والفتيات إلى الحماية الاجتماعية

على صعيد الحماية الاجتماعية، أقرّت المملكة العربية السعودية قانونين، الأول يتعلق بنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2023)، والثاني يتعلق بنظام حقوق كبير السنّ ورعايته لعام 2022. وسُجلت محاولات متفاوتة في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في بعض الدول مثل لبنان، حيث باتت المرأة العاملة المضمونة مؤهلة لضمان زوجها غير المضمون وأفراد أسرتها، وتمّ إلغاء شرط ربط الاستفادة من تعويضات الأمومة بانتساب المضمونة إلى الضمان قبل عشرة أشهر. كما ازداد تعويض الأمومة لتغطية الأجر الكامل للمضمونة خلال الأسابيع العشرة التي تقع خلال فترة الولادة بدلاً من ثلثي الأجر في عام 2023. وفي عُمان، تمّت تغطية حقوق المرأة بشكل خاص في معظم منافع الحماية الاجتماعية التي ينصّ عليها القانون (الأرملة، المطلقة، المرأة ذات الإعاقة) وفي جميع برامج التأمين الاجتماعي (تأمين كبار السنّ، العجز والوفاة، تأمين إجازات الأمومة، تأمين الأمان الوظيفي) في عام 2023. وفي البحرين، العمل جارٍ على الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة (2023-2027) والتي تُعَدُّ إعلاناً والتزاماً وطنياً للمساندة والدعم المقدّم من الحكومة لتمكين ذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع. أما في الإمارات العربية المتحدة، فتمّ تعديل قانون تنظيم علاقات العمل في عام 2023. وهو ينصّ الآن على حماية الأمومة، بما يشمل حق المرأة في الحصول على إجازة الوضع وإجازات إضافية في حال إصابتها بأي مرض يتعلق بالحمل أو الولادة. وفي ما يخصّ العاملات في القطاع الزراعي، أصدر الأردن في عام 2021 نظام عمال الزراعة الذي بات يحيل عمال الزراعة إلى قانون العمل في كل ما لم يرد عليه نصّ في النظام، وبالتحديد كل ما يتعلق بحمايتهم الاجتماعية. كذلك، بُذلت جهود للحدّ من التمييز بين المرأة والرجل لجهة سنّ التقاعد، وعلى وجه الخصوص في البحرين، حيث عُدّلت الأحكام المتعلقة بسنّ التقاعد في القطاع الحكومي في عام 2022، وأصبح الرجل والمرأة الآن يُمنحان الحق في الاستمرار بالعمل حتى سنّ الـ 65 بعد بلوغ سنّ التقاعد الاعتيادي. وبشأن التساوي بين النساء والرجال في منح المعاشات التقاعدية، عدّلت دولة فلسطين قانون التقاعد في عام 2022، حيث بات يجيز للمرأة توريث راتبها التقاعدي أسوةً بالرجل. من جانبها، عدلّت الكويت قانون المساعدات العامة في عام 2021 لضمان حق المرأة من ذوي الأوضاع الصعبة وغير القادرين على العمل والعاجزين في المجتمع في الحصول على المساعدات المالية. وأطلق المغرب مشروعاً مجتمعياً متعلقاً بالحماية الاجتماعية يهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع، حيث يساهم في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وفي تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية المتعدِّدة، إضافة إلى تطوير المنظومة القانونية ذات الصلة بالمجال الاجتماعي.

وتشير تقارير الدول العربية إلى أن معظم الدول قدّمت تحويلات نقدية للأسر التي لديها أطفال والتي تعطي الأولوية للنساء بصفتهن مستفيدات (مثل بدلات إعالة الأطفال، والعلاوات العائلية، والتحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة). وقدّمت غالبية الدول أو عزّزت الحماية الاجتماعية للنساء في سنّ العمل (عن طريق إعانات البطالة وبرامج الأشغال العامة والمساعدة الاجتماعية مثلاً)؛ وحسّنت سُبُل الحصول على الحماية الاجتماعية للنساء الأكثر احتياجاً. وأطلق لبنان الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في عام 2024، وهي تهدف إلى إقامة نظام مستدام قائم على الحقوق يستجيب للصدمات، وإلى توفير الوصول المالي إلى الخدمات، وتعزيز الرعاية الاجتماعية، وتوفير المساعدات الاجتماعية والتأمين، وتعزيز التكامل الاقتصادي، مع ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين دون أي تمييز. وتضمن منظومة الحماية الاجتماعية في عُمان منفعة الطفولة التي توفّر دعماً مالياً شهرياً للأطفال العُمانيين منذ الولادة وحتى سنّ 18 عاماً، وكذلك منفعة الأيتام من فاقدي أحد الأبوين أو كليهما، أو مجهولي الأبوين أو أحدهما). وحرصاً على حماية النساء والفتيات في المجال العام، أصدرت مصر مدونة لتعزيز التنقّل الآمن للمرأة.

3. تحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات

أما المجموعة الثالثة من الإجراءات، فتتعلق بتحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات. ووفقاً للتقارير، عملت معظم الدول العربية على تعزيز حصول النساء على خدمات صحية، وذلك من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة؛ و/أو توسيع نطاق خدمات صحية محدّدة للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات صحة النساء، والصحة الإنجابية، وخدمات صحة الأم، وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية. وحقّقت معظم الدول العربية تقدّماً في كثير من الأهداف الصحية ومن تقديم الخدمات الصحية بمستوى عال من الجودة. وفي عام 2022، حصلت عُمان على شهادة القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة المكتسب والزهري من الأم إلى الطفل من قِبل منظمة الصحة العالمية، وهي أول دولة في الشرق الأوسط تحصل على هذه الشهادة.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، نُفِّذت عدة إجراءات لتحسين المنظومة الصحية، سواء لجهة الوقاية أو العلاج. فقد أصدرت وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية في عام 2024 وثيقة الحقوق التي تنصّ على حق المرأة في الحصول على المشورة

الصحية والشرعية بشأن تنظيم الإنجاب وخدمات منع الحمل. وفي الجزائر، صدر قانون الصحة وتضمّن فصلاً عن صحة الأم والطفل في عام 2018. وفي الإمارات العربية المتحدة، أُقِرّ في عام 2019 قانون الصحة العامة الذي يضمن حق المرأة، وبالتحديد من كبار المواطنين، في الرعاية الصحية. وأصدر الأردن نظام رعاية المسنين الذي يؤمن رعاية النساء الأكبر سناً. ومن جانبها، أنشأت تونس في عام 2019 لجنة وطنية تُعنى بمواءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادَق عليها.

وفي الجمهورية العربية السورية، أُطلِقت "الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والمراهقين والأطفال للأعوام 2022-2025"، التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات العالمية، بهدف الالتزام بتحسين صحة النساء والمراهقات والأطفال عبر تدخلات متعدِّدة القطاعات. وفي الأردن، أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية، وأُنشئ نظام وطني للرصد والاستجابة بهدف رصد حالات وفيات النساء في سنّ الانجاب فور حدوثها، ومعرفة الأسباب والعوامل المساعِدة التي أدّت إلى الوفاة، وتحديد التوصيات وطُرق الاستجابة لمنع حدوث وفيات مشابهة. وفي الإمارات العربية المتحدة، تمّ تعزيز خدمات التطبيب عن بُعد لتسهيل عملية الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك خدمات صحة الأمومة والطفولة، وذلك عبر العيادات الإلكترونية التي كان لها دور كبير في تعزيز الاستجابة الصحية لجائحة كوفيد-19. وفي محاولة لتخفيض نسبة الولادات القيصرية غير المبرّرة في مصر، اتُّخذت إجراءات لمتابعة تنفيذ الضوابط المعتمَدة في المنشآت الصحية الحكومية. وفي المملكة العربية السعودية، ابتكرت وزارة الصحة نظام الجواز الصحي للأم والطفل، الذي يهدف إلى تحقيق رعاية صحية متكاملة من خلال مراقبة الحالة الصحية ومتابعتها، وعمل الفحوصات والتحاليل اللازمة، ومن ثم توثيق ذلك في الجواز لاستخدامه في المراكز الصحية، بحيث يصبح المرجع الأول لصحة الأم والطفل.

وبالنسبة للشابات، اتّجه عدد من الدول إلى تقديم المشورة والإرشاد النفسي للفتيات المقبلات على الزواج بشأن الأمراض الوراثية والصحة الإنجابية وغيرها. وتشمل قائمة الدول المهتمة بالفحص قبل الزواج الإمارات العربية المتحدة وعُمان. كما نفّذت عدة دول مشاريع من شأنها زيادة عدالة المنظومة الصحية. ففي العراق، نصّ قانون الضمان الصحي الصادر عام 2020 على إعفاء الإناث من غير الموظفات والمتقاعدات اللواتي تجاوزت أعمارهن 55 سنة والنساء ذوات الإعاقة من دفع بدلات الاشتراك. وأطلقت مصر برنامج الصحة الوقائية "100 مليون صحة" الذي يقدّم خدمات الكشف المبكر عن الأمراض وخدمات صحة الأم والطفل.

وخلال السنوات الخمس الماضية، أطلق العراق حزمة من الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة بصحة الأم، وتشمل الاستراتيجية الوطنية متعدِّدة القطاعات لتنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات، واستراتيجية التواصل وتغيير السلوك في مجال رعاية الأم والطفل وحديثي الولادة واليافعين، والاستراتيجية الوطنية للكشف المبكر عن سرطان الثدي. وبموازاة ذلك، تمّ تحديث الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة والأطفال اليافعين، وتحديث الخطة الوطنية للسيطرة على فيروس العوز المناعي المكتسب (الإيدز) لفئة الحوامل.

كذلك، نفّذت عُمان برنامجاً وطنياً استراتيجياً يُعنى بصحة المرأة والطفل، واعتمدت سياسة وطنية خاصة بصحة المرأة، كما أصدرت اللائحة التنظيمية لكبار السنّ في الأُسر البديلة في عام 2024. وخصّصت منظومة الحماية الاجتماعية في "منفعة كبار السنّ" دعماً مالياً شهرياً لكبيرات السنّ اللواتي بلغن 60 عاماً.

وعلى المستوى الإقليمي، أُطلِقت أول مبادرة إقليمية لمكافحة سرطان الثدي وعنق الرحم، وهي "مبادرة المحفظة الوردية"، عام 2019. وهذه المبادرة معتمَدة على مستوى القمة العربية، وقد وُضِعت خارطة طريق لتنفيذها عام 2023 بصدور "إعلان الرياض".

إجراءات التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19

قامت الدول العربية بإجراءات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على المنظومة الصحية وعلى الوضع الاقتصادي، ونفّذت استجابات متنوّعة تأخذ منظور المساواة بين الجنسين في الاعتبار. وتمثلت أفضل الممارسات في تطبيق نظام العمل عن بُعد. ففي البحرين، طُبّق نظام العمل من المنزل على الأم العاملة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، وشُكلت لجنة مشتركة لمتابعة تطبيق هذا النظام. وساهمت الجائحة في إرساء أنماط العمل المرن في مرحلة ما بعد التعافي من الجائحة، وهو ما يصبّ في جهود التمكين الاقتصادي للمرأة. ففي الأردن، وافق مجلس الوزراء في عام 2024 على الأسباب الموجبة لنظام العمل المرن بهدف تسهيل دخول النساء إلى سوق العمل واستمرارهن فيه، بما يسهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة.

4. تحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات

تتعلق المجموعة الرابعة من الإجراءات بتحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات. وتبيّن التقارير الوطنية أن أكثر الإجراءات تداولاً في هذا المجال تتضمن اتّخاذ تدابير لزيادة فرص وصول الفتيات إلى التعليم الابتدائي والثانوي ومواصلة واستكمال دراستهن. كما قامت غالبية الدول بتذليل العقبات التي تحول دون نجاح النساء والفتيات في الانتقال من المدرسة إلى العمل، وبتعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والقضاء على التحيّز على مستويات التعليم كافة.

جيم. التحرّر من العنف والوصم والقوالب النمطية

يتقاطع هذا البُعد مع مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: العنف ضد المرأة؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والمرأة ووسائل الإعلام؛ والطفلة.

1. أولويات أشكال العنف ضد النساء والفتيات

يشير تحليل بيانات التقارير الواردة من الدول العربية إلى أن مناهضة أنواع العنف التالية حظيت باهتمام الدول خلال السنوات الخمس الماضية:

- العنف الأسري الذي يرتكبه أفراد من العائلة أو الأسرة المعيشية.
- التحرُّش الجنسي والعنف في الأماكن العامة وفي البيئات التعليمية وأماكن العمل.
- العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا (مثل التحرُّش الجنسي عبر الإنترنت، والمطاردة عبر الإنترنت، والمشاركة غير الرضائية للصور الحميمة).
- زواج القاصرات والزواج القسري.
- الاتّجار بالنساء والفتيات.

وذكرت نصف الدول أنّ الإجراءات التي نفّذتها كانت تهدف إلى علاج هذه القضايا ضمن أولويات العمل خلال السنوات الخمس الماضية.

2. الإجراءات والاستراتيجيات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

وفقاً لما ورد في التقارير، توافقت الدول العربية على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات من خلال المدخل التشريعي، وذلك بسنّ أو تعزيز قوانين مناهضة للعنف ضد المرأة وتطبيقها وتنفيذها. ويتّسق ذلك مع تحليل البيئة القانونية في الدول العربية الذي ورد بالتفصيل في القسم الأول من التقرير. وإضافة إلى النَّهج التشريعي، عملت الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية على وضع خطط عمل وطنية بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات أو تحديثها أو توسيع نطاقها. كما عملت على تقديم أو تعزيز الخدمات المقدّمة للناجيات من العنف (مثل الملاجئ، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصّصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة، والإسكان، وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي). ورداً على سؤال حول الإجراءات المحدّدة التي اتّخذتها الدول، جاء "تمكين النساء والفتيات لتعزيز استقلالهن الاقتصادي وحصولهن على الموارد، وتعزيز التكافؤ في العلاقات داخل الأُسر والمجتمعات المحلية والمجتمع" على رأس قائمة الإجراءات المتّخذة في الدول العربية، يليه "التخفيف من وطأة الفقر من خلال تدخلات تستهدف المرأة أو الأسرة"، ثم "تهيئة بيئات آمنة بما في ذلك المدارس وأماكن العمل والأماكن العامة".

وتشير تقارير الدول العربية إلى أن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات حظي باهتمام كبير، وأن التدخلات المنفّذة في هذا الشأن خلال السنوات الخمس الماضية كانت متنوّعة. فعلى صعيد التشريع، ينصّ دستور الجزائر على حماية المرأة من مختلف أشكال العنف المرتكَب ضدها في الفضائين الخاص والعام. كذلك، سنّت مجموعة من الدول العربية قوانين وتشريعات وطنية لتهيئة بيئة مواتية للنهوض بأوضاع المرأة. وفي لبنان، صدر في عام 2020 قانون تعديلي لتحسين شروط حماية الضحايا من العنف الأسري. وفي الكويت وتونس، صدر في عام 2021 قانون يتعلق بالعمل المنزلي ويضمن العمل اللائق دون تمييز. أما في الجزائر، فتمّ في عام 2020 إقرار القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، والذي ينصّ على إنشاء المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية. وأصدرت البحرين في عام 2021 قانوناً بشأن العدالة الإصلاحية وحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة. وأصدرت الجمهورية العربية السورية في عام 2021 قانون حقوق الطفل الذي تضمّن أحكاماً تتعلق بالسنّ الأهلية للزواج، وأكّد على مبدأ مصلحة الطفل الفضلى، وعلى عدم التمييز في القانون والمعاملة بين الأطفال الذكور والإناث. وقامت الدول بإلغاء عددٍ من المواد المتصلة بما يسمى جرائم الشرف، أو المواد التي تتيح الإفلات من العقاب بالزواج من ضحية الاعتداء الجنسي، وذلك في البحرين والإمارات العربية المتحدة

والجمهورية العربية السورية. وفي العراق، أُطلقت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف تجاه النساء والفتيات، وحُدّثت تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة وأهداف التنمية المستدامة.

وأولت الدول العربية قضية الحماية من العنف أهمية خاصة، فأقرّت قوانين تحمي المرأة من العنف أو عدّلتها. وقد أُعتمد نهجان في هذا الشأن، إذ اختارت بعض الدول تعديل قانون العقوبات لمكافحة العنف المرتكَب ضد النساء، بينما أصدرت دول أخرى قوانين خاصة بالحماية من العنف الأسري أو المنزلي. وقد أصدر كلّ من الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 والكويت ولبنان في عام 2020 قانوناً لمكافحة العنف الأسري. وأقرّت الكويت قانون العنف الأسري في عام 2023، وأصدرت اللائحة التنفيذية للقانون الذي عرّف العنف الأسري بأنه "كل شكل من أشكال المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو المالية، سواء كانت فعلاً أم امتناعاً عن فعل أم تهديد بما يُرتكَب من أحد أفراد الأسرة ضد فرد أو أكثر منها، متجاوزاً ما له من مسؤولية قانونية، وذلك وفق الأفعال أو الجرائم المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كافة". كذلك، اعتمدت جيبوتي قانوناً خاصاً بحماية الأطفال والنساء في عام 2020. وفي الأردن، وبهدف رفع نسبة الإفصاح عن العنف الأسري بحسب ما ورد في التقرير، عُدّل قانون العقوبات في عام 2022، بحيث تمّ توسيع نطاق أنواع بدائل العقوبات السالبة للحرية في الجرائم البسيطة (الجنح) في إطار الأسرة لتشمل، وفق نظام وآليات تنفيذ محدّدة، ما يلي: الخدمة المجتمعية، والمراقبة الإلكترونية، وحظر ارتياد المحكوم عليه أماكن محدّدة. من جانبها، اعتمدت الكويت تعديلات على قانون المساعدات للبنت غير المتأهلة في عام 2021، حيث أُضيفت شريحة جديدة من النساء والفتيات المعنّفات اللواتي يحتجن إلى المساعدة من ضمن فئة الفتيات أو البنات غير المتزوجات اللواتي يعانين من التصدع الأسري، وذلك في حالة وفاة الأب أو التفكك الأسري على سبيل المثال. وأجرت المملكة العربية السعودية تعديلاً تشريعياً في عام 2022 لتوفير الحماية من الإيذاء والعنف بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، والإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية لضحاياه، ومساءلة المتسبِّب ومعاقبته، والتأكيد على نشر التوعية حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع. وألغت الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 النصوص التي تنصّ على عقوبات بدنية مثل الجلد والرجم في قانون الجرائم والعقوبات. وفي إقليم كوردستان العراق، اعتُمدت عقوبات رادعة للجناة وقُدّمت خدمات متعدِّدة القطاعات للناجيات، كما عُدّل عدد من التشريعات، ومنها قانون الغرف الإصلاحية، وصدر 35 قانوناً للحدّ من العنف تجاه النساء والفتيات. كذلك، استحدث الإقليم وحدات الشرطة المتخصّصة بالعنف تجاه النساء والفتيات، ممّا ساهم في تحسين وصول المرأة إلى العدالة.

وبشأن التحرُّش الجنسي، أصدر لبنان قانوناً حول تجريم التحرُّش الجنسي وتأهيل ضحاياه في عام 2020. وأقرّت الإمارات العربية المتحدة تعديلات على قانون العقوبات في العامين 2019 و2021، حيث أصبح يجرّم التحرُّش الجنسي من جهة، ويعاقب بشكلٍ عام على المساس بجسم الإنسان وعلى أي نوع من أنواع العنف والأذى، من جهة ثانية. وفي مصر، أُضيفت مادة إلى قانون الإجراءات الجنائية تنصّ على الحفاظ على سرية بيانات المجني عليه في الجرائم الجنسية مثل التحرُّش في عام 2020. وأطلقت المملكة العربية السعودية استراتيجية الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل.

وبهدف تعزيز حماية المرأة من العنف والحدّ من الإفلات من العقاب وإرساء المساءلة، أُقرّ قانون الناجيات الأيزيديات في العراق عام 2021، بهدف تعويضهنّ مادياً ومعنوياً والتصدي لجرائم العنف الجنسي المرتكَب أثناء الصراع. وألغى كل من البحرين في عام 2023 والإمارات العربية المتحدة في عام 2020 المادة المنصوص عنها في قانون العقوبات، والتي كانت تعفي المغتصب من العقوبة في حال الزواج من الضحية. وفي الاتّجاه نفسه، ألغت الجمهورية العربية السورية في عام 2020 نصّ قانون العقوبات الذي كان يمنح عذراً مخفّفاً لمرتكِب جريمة الشرف، وأصبح الجاني يُعاقَب بعقوبة جريمة القتل. ومن جانبه، شدّد السودان في عام 2020 عقوبة الاغتصاب المنصوص عليها في قانون العقوبات لتصبح سجناً مؤبداً.

وفي إطار الجهود المبذولة لمنع الاتّجار بالبشر، اعتمد العراق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتّجار بالبشر لعام 2024. وعدّل الأردن في عام 2021 قانون منع الاتّجار بالبشر، حيث بات يوفّر الحماية القانونية للضحايا ويشدّد العقوبات على مرتكبي تلك الجرائم، خاصة إذا كانت الضحية امرأة أو طفلاً. كما أنشأ الأردن محكمة خاصة تنظر في قضايا الاتّجار بالبشر، وأقرّ في عام 2022 قانون حقوق الطفل، والذي يحظر تعريض الطفل للعنف وإساءة المعاملة أو الاستغلال بكافة أشكاله (الاقتصادي أو الجنسي) أو أي شكل من أشكال الاتّجار بالبشر. كذلك، أقرّت دولة فلسطين في عام 2022 تعديل قانون الطفل الفلسطيني الذي بات يجرِّم الاستغلال الجنسي للأطفال إلى جانب استغلالهم الاقتصادي. وبدورها، أقرّت الجزائر في عام 2023 القانون المتعلق بالوقاية من الاتّجار بالبشر ومكافحته. وشدّد السودان في عام 2021 عقوبة الاتّجار بالنساء والأطفال لتصل العقوبة القصوى للإعدام. من جانبها، أقرّت الجمهورية العربية السورية في عام 2021 قانون حقوق الطفل الذي يؤكد على حق الطفل في الحماية والأمن الشخصي لمكافحة التجنيد والاتّجار.

وبشأن تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أقرّ السودان في عام 2021 أحكاماً تجرّم تلك الممارسة بموجب القانون الجنائي.

وفي جيبوتي، تمّ تضمين القانون تعريفاً لتشويه الأعضاء التناسلية وحُدّدت عقوبة بالسجن وغرامة على مرتكبي هذه الجريمة. أما عُمان، فأصدرت في عام 2019 لائحة تنفيذية لقانون الطفل تحدّد وتجرِّم الممارسات الضارة بصحة الطفل، ومن ضمنها تشويه الأعضاء التناسلية بأي طريقة كانت. وعدّلت مصر في عام 2019 بعض أحكام قانون العقوبات المتعلقة بختان الإناث بهدف تغليظ العقوبة، كما حذفت أي إشارة إلى المبرّر الطبي.

وفي مجال الاعتراف بحق المرأة في الإجهاض وفي تقرير مصيرها، أصدرت وزارة الصحة في الإمارات العربية المتحدة مؤخراً في عام 2024 قراراً يسمح بالإجهاض في الحالات الجديدة التالية: إذا كان الحمل نتيجة مواقعة أنثى كرهاً أو بغير رضاها أو بإرادة لا يعتدّ بها؛ إذا كان المتسبّب في الحمل من أصول المرأة أو من محارمها؛ وبناءً على طلب الزوجين؛ وبعد موافقة اللجنة. ويُشترَط في ذلك إثبات الحالة الأولى والثانية بموجب تقرير رسمي صادر عن النيابة العامة المختصة في الدولة. وفي العراق، أجيز الإجهاض في حال إصابة الجنين بمرض خطير يشكل خطورة على حياة المرأة الحامل، شرط الحصول على موافقة الزوج وقرار اللجنة المعنيّة.

لا تزال جهود الدول العربية ضئيلة في مجال مكافحة العنف الناتج عن الجرائم الإلكترونية. على سبيل المثال، أصدر كلٍ من الأردن في عام 2023 والإمارات العربية المتحدة في عام 2021 قانون الجرائم الإلكترونية الذي يعاقب على كل الأفعال المتصلة بالاتّجار بالبشر والدعارة والفجور. غير أنّ هذا القانون ذو طابع عام في البلدين، ولا يتمحوّر بشكل خاص حول العنف المرتكَب ضد النساء والفتيات في العالم الرقمي أو الافتراضي. كذلك، أصدرت الجمهورية العربية السورية في عام 2022 قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية. غير أنّ هذا القانون يتداخل مع أحكام وجرائم واردة في قوانين أخرى، وبالتحديد في قانون العقوبات، كما يضيف الغموض على طريقة تطبيق القوانين ويزيد، بالتالي، من قمع حرية المرأة في التعبير.

استحدثت البحرين مكتب حماية الأسرة والطفل بهدف اعتماد مسار مستقل من التدابير والإجراءات القانونية لصالح الأسرة والطفل، وتوفير الحماية الفورية لهما، وتوفير البيئة الملائمة لطبيعة الأسرة والطفل أثناء ارتيادهما للمديريات الأمنية. وللقيام بتدخلات مبنية على القرائن، أعدّ الأردن في عام 2023 دراسة وطنية لتقدير الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة. هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الكلفة المترتبة على الناجيات نتيجة تعرّضهنّ للعنف، وكلفة الخدمات المقدّمة لهنّ من الجهات الحكومية وغير الحكومية والمتعلقة بالرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية الرامية إلى إنفاذ القانون والمقاضاة في قضايا العنف ضد المرأة. وستُرشد هذه الدراسة وضع السياسات اللازمة للاستجابة لظاهرة العنف ضد المرأة والوقاية منها، وتوجيه الموارد بشكل أفضل لتحسين الاستجابة من خلال التركيز على الوقاية، والمساهمة في الحدّ من حالات العنف. وأنشأت تونس المرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة في عام 2020. كما أنشأت مصر في عام 2021 الوحدة المجمّعة لحماية المرأة من العنف، وهي تتبع لمجلس الوزراء وتهدف إلى تلقي الشكاوى المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة. كما استحدثت عُمان إدارة متخصّصة تحت مسمى "إدارة الادعاء العام لقضايا الأسرة والطفل"، وتختص بالتحقيق والتصرف في الجرائم المعاقَب عليها بموجب قانون مساءلة الأحداث، وقانون الطفل، وجرائم العنف الأسري وجرائم الأسرة الواردة في قانون الجزاء، ومباشرة الدعوى فيها أمام المحاكم المختصة، وتنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها. واستحدث العراق مراكز للحماية المجتمعية.

كذلك، انتشرت الخطوط الساخنة للإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات في معظم الدول العربية. إلا أن إحدى الممارسات الفضلى تطبَّق في الإمارات العربية المتحدة، من خلال نظام "صون" الإلكتروني الذي لا يقتصر على التعامل مع حالات العنف بعد حدوثها، إنما يحاول وقاية الأسرة والمجتمع من حدوثها. فهو يهدف إلى الكشف المبكر عن حالات الإساءة المحتمل حدوثها لأي من أفراد الأسرة، بخاصة المرأة والطفل، لدعم جودة الحياة لكافة أفرادها. وهو يحقّق التوعية والوقاية والعلاج في آنٍ معاً من خلال أربعة مكونات هي: (1) الكشف عن الإساءة المحتملة بحق الشخص، حيث يقوم النظام من خلال العمليات التحليلية التقنية المتضمنة به بإشعار الشخص بالحالة التي هو عليها، وذلك بالاعتماد على ثلاثة ألوان (الأخضر - البرتقالي - الأحمر)، حيث يعطي كل من هذه الألوان مدلولاً على حالة المفحوص. (2) التشريعات والقوانين ذات الصلة بالشأن الأسري. (3) فيديوهات توعوية تمنح المعلومات الهامة المتعلقة بتجنّب العنف الأسري. (4) دليل حماية الأسرة. في المقابل، دشّنت المملكة العربية السعودية، عبر برنامج الأمان الأسري الوطني، "خط مساندة المرأة" في عام 2023 لتقديم الإرشاد المناسب لها عبر فريق مختص، أو إحالتها إلى الجهات المعنيّة للمتابعة. ويهدف هذا الخط إلى مساندة المرأة في مجالات عديدة، بما في ذلك العنف والإيذاء، وإلى تمكينها من التعبير عن الصعوبات التي تواجهها، والاستماع إليها بفعالية وخصوصية، وتقديم المشورة المناسبة عبر فريق إرشادي متخصّص ومؤهل. وأنشأت الجمهورية العربية السورية خط مساعدة لتقديم خدمات الدعم النفسي والإحالة للمتضرّرين من الزلزال، مع التركيز على حالات الناجيات من العنف. وتتيح الجزائر منصّات إلكترونية للتبليغ عن المساس بحقوق كبار السنّ ذوي الأوضاع الصعبة، ولتقديم الاستشارات الأسرية من قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

ومن أفضل التجارب في حماية المرأة والطفل في حال وقع الطلاق بين الزوجين، إنشاء صندوق للنفقة في الجزائر، وإصدار قانون في عام 2024 لضمان حصول المطلقات والأبناء على النفقة المقرّرة، وإنشاء مكتب لدى الجهات القضائية يتولى استلام طلبات الاستفادة من النفقة ومتابعة تنفيذ الأحكام ذات الصلة. كما أطلقت تونس برنامجاً وطنياً جديداً بعنوان "صامدة للتّمكين الاقتصادي للنّساء ضحايا العنف الزّوجي والمهدّدات به"، وهو يجمع بين التّمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف وحمايتهنّ. ويرتكز البرنامج على توفير موارد رزق لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف تساعدهنّ على الاستقلالية الماليّة وتحسّن فرص إدماجهنّ في الحركة الاقتصادية.

ولنشر ثقافة نبذ العنف الموجّه ضد النساء والفتيات، وقّعت حكومة إقليم كوردستان العراق بمذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، للتعاون على رفع الوعي حول العنف تجاه النساء والفتيات والتنمّر الإلكتروني. كما تحتفل معظم الدول العربية بحملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، وتتنوّع المبادرات من دولة لأخرى، وتأخذ أشكالاً متنوّعة، منها التظاهرات الثقافية والفنية والرياضية. وهي تتوجّه لمختلف شرائح المجتمع، ولا سيّما الشباب، بهدف إحداث تغيير في الأعراف السائدة التي تتسامح مع ممارسة العنف ضد النساء والفتيات بأنواعه.

3. الإجراءات والاستراتيجيات المتّخذة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا

اتفقت الدول العربية على التصدي للعنف ضد النساء والفتيات الذي تيسّره التكنولوجيا من خلال سنّ التشريعات والأحكام التنظيمية أو تعزيزها. وعمل عدد كبير من الدول على تنفيذ مبادرات لرفع مستوى وعي عامة الناس، ولتهيئة بيئات التعليم المناسبة لتوعية الشباب ومقدّمي الرعاية والمعلمين بشأن السلوك الأخلاقي والمسؤول عبر الإنترنت. واستحدثت تونس فِرقة للبحث في جرائم تكنولوجيا الاتصال مهمّتها البحث في تلك الجرائم المرتكَبة ضدّ الأطفال والراشدين والنساء. وجرى العمل على تحسين جودة الخدمات المقدّمة، وعلى تهيئة أربع فِرق مختصة بالبحث في جرائم العنف ضدّ المرأة والطّفل لتصبح فِرقاً نموذجيّة تستجيب للمواصفات والمعايير الدولية، وعلى تمكين سائر الفِرق المختصة وتزويدها بالتجهيزات السمعية البصرية للاستماع إلى الأطفال ضحايا العنف الجنسي. وفي فلسطين، أطلقت وزارة شؤون المرأة، بالتنسيق مع الشركاء، المرصد الوطني الإلكتروني للعنف ضد المرأة. كما أطلق المغرب الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء والفتيات، التي استهدفت قضية مخاطر العنف الرقمي على النساء والفتيات تحت شعار "جميعاً من أجل

فضاء رقمي مسؤول وآمن للنساء والفتيات". وهدف ذلك إلى تسليط الضوء على حجم الظاهرة وسُبُل الوقاية منها، وإلى تعزيز فرص التعايش والتنشئة على أساس المساواة والتعاون بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، أطلق المغرب منصّة "كلنا معك" للاستماع إلى النساء والفتيات في وضعية هشّة ودعمهنّ وتوجيههنّ، وهي منصّة هاتفية لاستقبال اتصالات النساء ضحايا العنف واستقبال طلبات الدعم والتوجيه في مجالات التشغيل والتدريب المهني وتنفيذ المشاريع المدرّة للدخل على المستوى المحلي والجهوي لفائدة النساء.

4. تدابير توفير الموارد للمنظمات النسائية التي تعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له

أشارت بعض الدول إلى إبرام شراكات بين الحكومات والمنظمات النسائية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ففي المغرب، تخصِّص القطاعات الحكومية، ضمن ميزانياتها السنوية، حيّزاً لبرنامج الشراكة مع الجمعيات، يتمّ من خلاله تقديم الدعم للجمعيات الحاملة للمشاريع في مختلف مجالات تدخلها، بما فيها النهوض بحقوق النساء، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة. وفي مجال التكفّل بالنساء ضحايا العنف، يقدَّم دعم مالي للمشاريع الرامية إلى استحداث أو تطوير مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، مع الحرص على توفير هذه الخدمات في المناطق الريفية. وفي إطار الشراكة مع الجمعيات العاملة على مكافحة العنف ضد النساء، يقدَّم دعم لمدة ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة، لضمان استمرارية الخدمات التي تقدّمها هذه المراكز لفائدة النساء ضحايا العنف. وفي لبنان، تبرم وزارة الشؤون الاجتماعية عقوداً سنوية مع جمعيات تُعنى باستقبال وإيواء ومتابعة وتأهيل النساء المعنّفات والمعرّضات للخطر. وخلال الأعوام الأربعة الماضية 2019-2023، شكّلت الميزانية المخصّصة لهذه الجمعيات ما يقدّر بحوالي 20 في المائة إلى 23 في المائة من مجموع ميزانية دائرة الرعاية الاجتماعية المتخصّصة.

5. معالجة التحيّز ضد المرأة في وسائل الإعلام

في ما يتعلق بصورة المرأة في الإعلام، أقرّت الجزائر في عام 2023 قانوناً في مجال الإعلام ينصّ على منع نشر أو بثّ أي خطاب كراهية وتمييز، وأي انتهاك لحقوق الطفل، وأي مساس بصورة المرأة وشرفها وكرامتها. ولمعالجة التحيّز ضد المرأة في وسائل الإعلام، قامت معظم الدول العربية بتوفير التدريب للإعلاميين لتشجيعهم على إنشاء الصوَر غير النمطية والمتوازنة والمتنوّعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. كما قامت معظم الدول بتعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام. وعملت أغلبية الدول على سَنّ إصلاحات قانونية وتعزيزها وإنفاذها لمكافحة التمييز و/أو التحيّز على أساس الجنس في وسائل الإعلام، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. وبذلت الدول العربية جهوداً أقل لاعتماد لوائح ملزِمة لوسائل الإعلام، بما في ذلك للإعلانات؛ ولدعم صناعة الإعلام من أجل تطوير مدونات قواعد سلوك طوعية؛ ولتعزيز خدمات حماية المستهلك بغية تلقي الشكاوى المتعلقة بمحتوى الوسائط أو التمييز/التحيّز القائم على التمييز بين الجنسين في وسائل الإعلام ومراجعتها.

وتشير تقارير الدول إلى وجود قناعة بأن معالجة التحيّز ضد المرأة في وسائل الإعلام هو أحد المداخل لتغيير الأعراف الاجتماعية السائدة. وفي هذا الشأن، اعتمد العراق مدونة السلوك الإعلامي لتنظيم العمل الإعلامي ومنع التمييز ضد المرأة. وحرصت عُمان، من خلال جمعية الصحفيين العُمانية، على تمكين المرأة للقيام بدورها الإعلامي، حيث أنشأت لجنة خاصة باسم "لجنة شؤون الصحفيات" تعمل على إعداد برامج التأهيل والتدريب لبناء قدراتها الذاتية ومهاراتها. كما استُحدث منتدى صحافة المرأة العُمانية بهدف تسليط الضوء على دور المرأة في قطاع الصحافة والإعلام، وتمّ تدشين مبادرة "ويكي نساء عُمانيات" في عام 2021 بهدف إثراء المحتوى الرقمي للنساء العُمانيات المؤثرات في مجالات الثقافة والتعليم والمجتمع والسياسة والابتكار، من خلال رفع تمثيلهن الرقمي عن طريق النشر الإلكتروني، وتوثيق سِيَر مجموعة من النساء العُمانيات في موسوعة "ويكيبيديا". ونظّمت مصر مهرجان أسوان الدولي لسينما المرأة، الذي يتشارك فيه أفلام من مختلف دول العالم ويُعَدُّ بمثابة حوار سينمائي بين المبدعين في مختلف القارات، بهدف إبراز دور المرأة في المجتمع وتسليط الضوء على أهم القضايا والتحديات التي تواجهها. وفي المغرب، أُطلقت جائزة "تيليلا" بهدف مكافحة الصوَر النمطية للمرأة في الإعلانات عن طريق توعية المعلنين ووكالات الاتصال والإشهار بضرورة احترام قِيم المناصفة والمساواة بين المرأة والرجل. وهذه الجائزة سنوية، وهي تكافئ الوصلة الإعلانية الأكثر إسهاماً في تعزيز صورة المرأة. وفي مصر، يُنتَج ويراجَع فنياً عدد من المسلسلات الدرامية (المرئية والمسموعة) التي تناقش أهم قضايا المرأة، من أجل بناء الوعي وتغيير الصورة النمطية للمرأة. كما قام المجلس القومي للمرأة بإعداد كود إعلامي لتناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام. وتتولّى لجنة متخصّصة تابعة للمجلس مراجعة المسلسلات التلفزيونية عند بثها، للإبلاغ عن المشاهد المسيئة للمرأة.

وفي الجمهورية العربية السورية، أُنتِجت فواصل درامية تلفزيونية وإذاعية ومسلسلات درامية وأفلام وثائقية وحملة إعلانات في الطُرق حول العنف القائم على أساس الجنس. وقد تناولت قضايا العنف ضد المرأة، وزواج الأطفال، وتعليم الفتيات، والمساواة بين الجنسين، وزواج الأقارب، وأثر وسائل التواصل الاجتماعي السلبي، والاتّجار بالأشخاص وخاصة الفتيات، وتجنيد الفتيات، والصحة الإنجابية.

6. الإجراءات والاستراتيجيات المتّخذة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في الأوضاع الهشّة

اتّفقت الدول العربية على اتّخاذ إجراءات للتصدي للعنف الذي تتعرّض له الفئات المهمّشة من النساء والفتيات ذوات الإعاقة. كما اتّخذ عدد كبير من الدول إجراءات للتصدي للعنف الموجّه إلى الفتيات والمراهقات والنساء الأصغر سناً وإلى النساء اللواتي يعشن في المناطق النائية والريفية. على سبيل المثال، أنشأت الجزائر "فِرق حماية الأشخاص الهشّة" للتصدي للعنف الذي قد تتعرّض له النساء والفتيات، وهو يقدّم خدماته لكافة النساء والفتيات. وبالنسبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، أطلقت الكويت حملة "شركاء لتوظيفهم"، ويتمّ فيها تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وإعدادهم للانخراط في سوق العمل، وإدماجهم في العمل الميداني، مثل الإدارات المكتبية، والأرشفة، وبرامج الصحة والسلامة الوظيفية، بهدف دمجهم في المجتمع من خلال القطاعين الحكومي والخاص. كما أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج "مواءمة"، تطبيقاً لاستراتيجية المملكة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبهدف تمكين هؤلاء الأشخاص من الحصول على فرص عمل مناسبة، ومدّهم بكافة التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق النجاح. وهدف البرنامج أيضاً إلى تحفيز منشآت القطاع الخاص على توفير بيئة عمل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفق معايير واشتراطات محدّدة تمكّن المنشأة من الحصول على الترخيص اللازم لتوظيفهم. ويتمّ احتساب العامل من الأشخاص ذوي الإعاقة بأربعة عاملين في برنامج تحفيز المنشآت على التوطين "نطاقات"، وذلك بشرط الحصول على شهادة "مواءمة" التي تضمن ملاءمة بيئة العمل للعاملين ذوي الإعاقة. وبالنسبة لكبيرات السنّ، وتنفيذاً للاستراتيجيّة الوطنية متعدِّدة القطاعات لكبار السنّ، أنشأت تونس خطّاً أخضر مجانياً في عام 2023 تزامناً مع اليوم العالمي للتّوعية بشأن إساءة معاملة كبار السنّ، يهدف إلى مساعدة كبار السنّ البالغين من العمر 60 سنة فما فوق، من خلال تلقّي الإشعارات المتعلقة بحالات العنف ومختلف أشكال التهديد التي تطالهم والعمل على تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه حول الخدمات المسداة لفائدتهم. وشكّل العراق لجنة عليا لمتابعة أوضاع المرأة في السجون، ووضْع برامج لتدريب السجينات والمحتجزات، وإعداد لائحة سلوك خاصة بموظفي الدوائر الإصلاحية والعاملين فيها. أما السودان، فأجرى تعديلاً يقضي باستبدال عقوبة الاحتجاز بالخدمات المجتمعية في حالة النساء الحوامل، والمرضعات، والمصحوبات بأطفالهن.

دال. المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

1. تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار

شهدت المنطقة العربية في السنوات الماضية تطوّراً تدريجياً نحو دعم المشاركة السياسية للمرأة[28]. فقد اعتمدت بعض البلدان العربية تعديلات تشريعية، ولكن بنسب متفاوتة، إذ لا يزال معظمها بعيداً عن تحقيق المعايير الدولية في هذا المجال. على سبيل المثال، زاد الأردن في عام 2022 عدد المقاعد المخصّصة للنساء لتصل إلى 18 مقعداً، إضافةً إلى ضمان تمثيل المرأة ضمن القوائم الحزبية، وتخفيض سنّ الترشّح إلى 25 سنة لتعزيز مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات النيابية. كما خُصّصت نسبة 25 في المائة من عدد أعضاء مجلس المحافظة المنتخَبين للنساء. ورفعت الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50 في المائة. أما في الجزائر، فكرّس قانون الانتخابات لعام 2021 مبدأ المناصفة في تشكيل القوائم الانتخابية المقدّمة للترشّح في الانتخابات التشريعية الوطنية والولائية والبلدية. وفي مصر، خصّص تعديل الدستور للعام 2019 ربع مقاعد مجلس النواب للمرأة. وتماشياً مع التعديلات الدستورية، صدر قانونان في مصر في عام 2020: الأول خصّص حصة لا تقل عن 25 في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة بشكل دائم، والثاني خصّص نسبة لا تقل عن 10 في المائة للمرأة في مجلس الشيوخ. وبدوره، خصّص المغرب في عام 2021 ما لا يقل عن ثلاثة مقاعد ولا يزيد عن 12 مقعداً لكل جهة في مجلس النواب. وفي عام 2020، عدّل الصومال القانون الانتخابي،

فخصّص نسبة 30 في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة. وفي العراق، بات قانون الانتخابات لعام 2020 ينصّ على تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 25 في المائة من أعضاء مجلس النواب في كل محافظة. وفي جيبوتي، ينصّ القانون على تحديد حصة النساء المنتخَبات في الجمعية الوطنية بنسبة 25 في المائة على الأقل. وفي عُمان، بلغت نسبة النساء في مجلس الدولة 21 في المائة، كما جرى تعيين 11 عضوة في المجالس البلدية وفي مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال. وفي فلسطين، فرض قانون الانتخابات المعدل في عام 2021 كوتا لتمثيل المرأة في قوائم المرشحين للبرلمان، ولكن ليس في المقاعد البرلمانية، على أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات حدّاً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، والأسماء الأربعة التي تليها، وكل خمسة أسماء تليها. ووفقاً لهذا التعديل، أصبحت نسبة المقاعد المخصّصة للمرأة تبلغ 26 في المائة عوضاً عن 20 في المائة كما في السابق. وفي العراق زادت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان من 25 إلى 29.3 في المائة (96 مقعد). وبهدف تعزيز ودعم دور المرأة في المناصب القيادية العليا، فرضت الإمارات العربية المتحدة حديثاً، في عام 2024، وجود عضو واحد من القيادات النسائية في مجالس الإدارة في الحكومة الاتحادية.

ولجهة قوانين الأحزاب السياسية، اشترط قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 في الأردن ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في الهيئة التأسيسية للأحزاب عن 20 في المائة من عدد المؤسِّسين، وأن يسهم نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية عن كل مقعد تفوز به امرأة في الحزب في الانتخابات النيابية. وفي المغرب، فرض القانون التنظيمي للأحزاب السياسية لعام 2021 تحقيق نسبة الثلث لصالح النساء في هياكلها الوطنية والجهوية. كذلك، عدّل السودان قانون الأحزاب السياسية في عام 2020، الذي بات يفرض الآن كوتا نسائية بنسبة 40 في المائة لتمثيل المرأة في الأحزاب السياسية.

وقد انتهجت الدول العربية أساليب مكمّلة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار. فقام بعضها بتوفير فرص لبناء القدرات وتنمية المهارات، مثل الإرشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة والاعتداد بالنفس و/أو إطلاق الحملات السياسية للمرشحات والسياسيات المنتخَبات أو المعيَّنات والكتل البرلمانية و/أو المدافعات عن المساواة بين الجنسين. كما حرصت دول عدة على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في المناصب المشغولة بالتعيين والانتخاب.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً قليلاً فقط من الدول العربية أقرّ قوانين أو سياسات للمساواة بين الجنسين على مستوى الحكومة بأكملها أو على مستوى مجلس الوزراء تنصّ على أن تشغل النساء نصف مناصب صنع القرار تقريباً، وأنّ قلّة قليلة فقط من البلدان اتّخذت تدابير لمنع العنف ضد المرأة في المجال السياسي والحياة العامة والتحقيق بشأنه وملاحقة من يقوم به ومعاقبته.

في المقابل، اتّخذت معظم الدول العربية إجراءات من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في المجال العام وفي صنع السياسات واتّخاذ القرار، وأدخلت عدة دول تعديلات تشريعية لمساندة هذه الإجراءات. ففي فلسطين، صدر في عام 2021 قانون بشأن الانتخابات العامة نصّ على أن تتضمن القوائم الانتخابية اسم امرأة من أصل كل أربعة أسماء. وفي الجزائر، نصّ القانون على مبدأ المناصفة في تشكيلة القوائم الانتخابية المقدّمة للترشّح في الانتخابات التشريعية الوطنية والمحلية (الولائية والبلدية). وفي العراق، تشكّلت لجان في البرلمان تختّص بشؤون المرأة. وفي السودان، تمّ تعديل قانون الأحزاب ليخصّص للمرأة نسبة 40 في المائة كحد أدنى داخل الحزب.

وأسفرت هذا التطوّرات عن نتائج ملموسة. فقد عيّنت تونس أول رئيسة حكومة في تاريخ البلد والمنطقة العربية. وفي لبنان، تولّت امرأة منصب نائبة رئيس الحكومة وحقيبة وزارة الدفاع، لأول مرة في المنطقة العربية. كما ترأّست امرأة البرلمان في الإمارات العربية المتحدة، وتولّت امرأة نيابة رئيس البرلمان في جيبوتي وترأست لجنتين في البرلمان (لجنة القانون ولجنة الدفاع). وترأست نساء خمسة أحزاب سياسية في الجزائر، وحزبين سياسيين في جيبوتي، بموازاة ارتفاع نسبة تولّي المرأة الحقائب الوزارية في عدد من الدول، منها البحرين. وتتولّى امرأة في كل من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان، كما عُيّنت 13 سيدة في مجلس هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، أي بما نسبته 50 في المائة من عضوية المجلس. وارتفع عدد الوزيرات في مجالس الوزراء في معظم الدول العربية. كذلك، عمل عدد من الدول العربية على بناء قدرات النساء في العمل السياسي والحزبي. ففي الأردن، تعمل مدرسة المشاركة السياسية التي أطلقتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة على بناء قدرات النساء في العمل السياسي والحزبي، من خلال التركيز على التمكين الذاتي والمهارات وطُرق النموّ على المستوى المهني والشخصي، خصوصاً في مجالات التنظيم والعمل الحزبي ومساعدة النساء للنساء، مع إيجاد أرضية مشتركة رغم الاختلافات السياسية.

ولزيادة تمكين المرأة من التعبير عن رأيها والمشاركة في صنع القرار في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قامت معظم الدول العربية بتعزيز توفير التعليم والتدريب على الصعيدين الرسمي والفني المهني في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في مجالات الإدارة والقيادة. يضاف إلى ذلك أن عدداً محدوداً من الدول اتّخذ تدابير لتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتوفيرها بكلفة ميسورة وتمكين النساء والفتيات من استخدامها (على سبيل المثال، مراكز خدمة "الواي فاي" المجانية، ومراكز التكنولوجيا المجتمعية). في المقابل، لم تحظَ إجراءات معيّنة سوى باهتمام عدد محدود من الدول، وهي سنّ لوائح لتعزيز المساواة في الأجور، والاحتفاظ بالمرأة وتقدّمها الوظيفي في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعاون مع أرباب العمل في مجال الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين السياسات الداخلية وممارسات التوظيف على أساس طوعي؛ وتقديم الدعم للشبكات والمنظمات الإعلامية للمرأة.

2. الآلية الوطنية للمساواة بين الجنسين

لا يوجد إطار مؤسسي موحّد للآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين، إذ إنّ الدول اعتمدت أنماطاً مختلفة، على النحو التالي:

- وزارة مختّصة بشؤون المرأة يتضمّن اسمها إشارة صريحة إلى أنها معنيّة بالمرأة. وتكون الآلية على مستوى وزاري أو ما يعادله، ويشارك/تشارك رئيسها/رئيستها مشاركة كاملة في مجلس الوزراء، كما هو معمول به في سبع دول هي: الجزائر، والصومال، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، وليبيا، ودولة فلسطين.
- كيان داخل وزارة أخرى، غير أنّ اسم الوزارة لا يتضمن إشارة صريحة إلى أنها معنيّة بالمرأة. وعادة ما تكون الآلية الوطنية بمثابة هيئة داخل وزارة قطاعية، وهذا النمط تتبعه أربع دول عربية، هي: المغرب، وموريتانيا، وعُمان، والسودان.
- مجلس أعلى أو هيئة أو لجنة وطنية تضم ممثلين عن القطاعات ذات الصلة، بما يشمل المؤسسات غير الحكومية. وفي بعض الأحيان، يُنسَب هذا المجلس أو الهيئة أو اللجنة مباشرة إلى رئيس السلطة التنفيذية. وهذا النمط سائد في باقي الدول العربية، وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والكويت، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وقطر، ولبنان، ومصر، والعراق[29]. وفي بعض الحالات، تتبع الآلية الوطنية لرأس الدولة، كما هو الحال في البحرين ومصر.

ويشير تحليل بيانات تقارير الدول إلى أن الميزانية المخصّصة للآليات الوطنية زادت في معظم الدول كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي، وهو ما يعكس اهتماماً بتمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين. غير أنّ عدداً من الدول لم يقم بزيادة هذه الميزانيات.

هاء. المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

لتقييم ما تحقّق من إنجازات خلال السنوات الخمس الماضية، تناولت التقارير القُطرية الأبعاد الأربعة التالية[30]:

1. إجراءات إقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
2. إجراءات زيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلّها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، وذلك على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الصراعات وفي المناطق الهشّة أو التي تشهد أزمات.
3. إجراءات تعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة.
4. إجراءات القضاء على التمييز ضد حقوق الطفلات وانتهاكها.

1. إجراءات إقامة السلام والحفاظ عليه، وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

بالنسبة للبُعد الأول، قامت غالبية الدول باعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية معنيّة بالمرأة والسلام والأمن؛ أو بدمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أُطُر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات. واقتصر الاهتمام في عدد محدود من الدول على الإجراءات التالية:

- استخدام استراتيجيات الاتصال، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، لإذكاء الوعي بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- زيادة مخصّصات الميزانية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
- دعم التحليل الشامل والمراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين وآليات الإنذار المبكر والوقاية.

ولم تذكر أي دولة عربية في تقريرها أنها اتّخذت إجراءات للحدّ من النفقات العسكرية المفرطة و/أو السيطرة على توافر الأسلحة؛ أو لإعادة تخصيص الأموال من الإنفاق العسكري إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتشير تقارير الدول إلى عدد من الإجراءات المتّخذة لإقامة السّلام والحفاظ عليه وتشجيع المجتمعات المسالمة التي لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، عمل العراق على تعزيز المشاركة الفعّالة للمرأة وتأثيرها في عمليات صنع السلام على جميع المستويات وتفعيل دورها المهم في حل النزاع وصنع السلام، وذلك من خلال مبادرة هي الأولى من نوعها في المنطقة. وتمثّلت هذه المبادرة في إنشاء شبكة وسيطات السلام الوطنية بهدف تعزيز دور المرأة في صنع الأمن والسلام والمحافظة عليهما. كذلك، أنهى العراق تنفيذ الخطتين الأولى والثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325. وفي الأردن، تمّت المصادقة على الخطة الوطنية الثانية لتفعيل القرار، والتي تضمنت مشاركة المرأة في أُطُر صنع القرار للوقاية من الأزمات والاستجابة لها، بما في ذلك تغيُّر المناخ وحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والأوبئة والنزاعات المسلحة، ولضمان مراعاة الاحتياجات المختلفة للجنسين. كما أُشرِك القطاع الدبلوماسي وجهاز الأمن والجيش في العمل على تعزيز مشاركة المرأة واتّخاذ خطوات لضمان إدماجها في هذا القطاعات. وفي فلسطين، شكّل مجلس الوزراء لجنة وطنية دائمة لرصد ممارسات وانتهاكات وجرائم الاحتلال الموجّهة ضد النساء، وسيتمّ العمل من خلالها على جمع البيانات عن المرأة والسلام والأمن. وأنشأت الكويت اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 "المرأة والسلام والأمن"، والتي تُعنى بصياغة وإعداد ورسم السياسات والبرامج والخطط الاستراتيجية بغية تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وبإعداد تقارير دورية وطنية طوعية عن حالة تنفيذ القرار. وفي لبنان، تمّ تنفيذ الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن.

2. إجراءات زيادة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، وذلك على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الصراعات وفي المناطق الهشّة أو التي تشهد أزمات

تمّ تحليل إجراءات زيادة نسبة قيادة المرأة وتمثيلها ومشاركتها في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات، وذلك على مستويات صنع القرار في حالات النزاعات المسلحة وغيرها من الصراعات وفي المناطق الهشّة أو

التي تشهد أزمات. ويشير التحليل إلى أن عدداً من الدول قام بتعزيز ودعم مشاركة المرأة الهادفة في عمليات السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام على جميع المستويات؛ وبتعزيز مشاركة المرأة المتكافئة في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الاستجابة للأزمات على جميع المستويات، لا سيّما على مستوى صنع القرار؛ وبوضع و/أو اعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية عالية التأثير بشأن تنفيذ القرار 1325.

3. تعزيز المساءلة القضائية وغير القضائية عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة

يشير تحليل تقارير الدول إلى أن الإجراء الأكثر شيوعاً هو اتّخاذ تدابير لمكافحة الاتّجار بالنساء والأطفال؛ تليه زيادة فرص وصول النساء المتضرّرات من الصراعات أو اللاجئات أو المشردات إلى خدمات الوقاية من العنف والحماية منه. في المقابل، كان عدد الدول التي اتّخذت الإجراءات التالية محدوداً:

- تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لتدارك انتهاكات حقوق النساء والفتيات ومنعها.
- تعزيز القدرات المؤسسية، بما في ذلك نظام العدالة وآليات العدالة الانتقالية حسب الاقتضاء، في أثناء الصراع والاستجابة للأزمات.
- تعزيز قدرة مؤسسات قطاع الأمن لحماية حقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.
- اتّخاذ تدابير لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة واستخدامها والاتّجار بها.

كذلك، لم تذكر أي دولة في تقريرها أنها اتّخذت إجراءات لمكافحة الاتّجار غير المشروع بالأسلحة.

4. القضاء على التمييز ضد حقوق الطفلات وانتهاكها

تباينت الإجراءات التي اتّخذتها الدول العربية للقضاء على التمييز ضد حقوق الطفلات وعلى انتهاكها، وتضمنت ما يلي:

- اتّخاذ تدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية، وزيادة الوعي باحتياجات الطفلات وإمكانياتهنّ.
- تعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد، وتنمية مهاراتهنّ، وتدريبهنّ.
- معالجة النتائج الصحية السلبية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل فقر الدم) والتعرّض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.
- تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة مثل زواج القاصرات والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.
- تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على عمالة الأطفال، والإقرار بخدمات الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الطفلات، والحدّ منه وإعادة توزيعه.
- تعزيز وعي الفتيات بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومشاركتهنّ فيها.
- إشراك الفتيات في تعلّم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والقضاء على الفجوة الرقمية بين الجنسين في الوصول إلى الأدوات الرقمية واكتساب المهارات الرقمية.

وتشير التقارير الوطنية إلى عدد من الإجراءات المتّخذة للقضاء على التمييز ضدّ حقوق الطفلات والمراهقات وانتهاكها. على سبيل المثال، أصدر الأردن قانون منع الاتّجار بالبشر، ووفّر الحماية لضحايا الاتّجار بالبشر من خلال منظومة من الخدمات المتكاملة الاجتماعية والنفسية والشُرطية والطبية والقانونية والقضائية وخدمات الاستضافة. كما ينفّذ الأردن برامج علاجية ووقائية، إضافةً إلى برامج التأهيل الكفيلة بمساعدة ضحايا الاتّجار بالبشر وحمايتهم ودعمهم وتمكينهم لإعادة دمجهم بالمجتمع، مثل التدريب المهني. وشدّد السودان عقوبة الاتّجار بالبشر لتصل إلى الإعدام. كما اعتمد المغرب سياسة شاملة تهدف إلى تعزيز نظام حماية الطفولة وتحسين وضع الأطفال، من خلال إجراءات متعدِّدة تشمل منع جميع أشكال العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال، بما في ذلك الاتّجار بالأطفال وبيعهم، وتطوير استراتيجيات فعّالة للوقاية والمعالجة. كما تركّز السياسة في المغرب على توضيح كيفية تنسيق الجهود عبر آليات فعّالة تجمع بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني، وتعمل على تعزيز الوصول إلى الخدمات المتاحة وتغطيتها الجغرافية، وتسهم في تعزيز دور الفاعلين. وتستهدف السياسة الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة، بمن في ذلك الأطفال ضحايا العنف والإساءة والأطفال في أوضاع هشّة. كما أنها تستهدف الأُسر والمجتمعات التي يعيش فيها الأطفال، بما يشمل الأُسر البيولوجية والكافلة والمتكفلة، لتعزيز قدرتها على حماية أطفالها. كما أصدرت الجزائر قانوناً يهدف إلى الوقاية من الاتّجار بالبشر ومكافحة كل صوره، من خلال فرض عقوبات مشدّدة على مرتكبيه. وضماناً لإعفاء

النساء والفتيات المعرّضات لخطر الاتّجار من أي مسؤولية جنائية، كفل قانون مكافحة الاتّجار بالبشر في عُمان الرعاية الطبية والمساعدات القانونية والاجتماعية المجانية للضحايا، وخصّص دار إيواء يتمّ فيه التعامل مع النساء والفتيات المعرّضات للاتّجار والاستغلال في البغاء وعاملات المنازل كضحايا. وتناول القانون أيضاً التعاون مع الجهات القضائية لضمان القبض على المعتدين وتقديمهم للقضاء، وتقديم الدعم القانوني المتمثّل في تعريف الضحايا بموقفهنّ في القضايا وبتفاصيلها. وفي فلسطين، تمّ تجريم أشكال الزواج الاستعبادية بموجب قانون الطفل لسنة 2022 الذي شمل أشكال الزواج الاستعبادية ضمن تعريف مصطلح "الأعراف والممارسات الشبيهة بالرق"، واعتبر هذا النوع من عقود الزواج جنايةً لا تقل عقوبتها عن خمس سنوات.

واو. الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

يتناول هذا القسم دمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات البيئية وسياسات الحدّ من مخاطر الكوارث والتكيُّف البيئي[31]. وفي ما يتعلق بدمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات البيئية، قامت معظم الدول العربية بدعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية. إلا أن الإجراءات التالية لم تطبَّق إلا في عدد محدود من الدول:

- تعزيز الأدلة و/أو رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بالمرأة.
- زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكّم فيها.
- تعزيز تعليم النساء والفتيات في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا وغيرها من التخصّصات المتعلقة بالبيئة الطبيعية.
- تعزيز وصول المرأة إلى الهياكل الأساسية المستدامة الموفِّرة للوقت والعمالة (مثل الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة) والتكنولوجيا الزراعية المتكيّفة مع المناخ.
- رصد وتقييم تأثير السياسات البيئية ومشاريع البنية التحتية المستدامة على النساء والفتيات.

وتجدر الإشارة إلى أن دولتين فقط، هما لبنان والمملكة العربية السعودية، اتّخذتا خطوات لضمان استفادة المرأة بشكل متكافئ من الوظائف اللائقة في الاقتصاد الأخضر، وهو أحد المجالات التي تستحق مزيداً من الاهتمام لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في المستقبل.

وقد عُقدت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في شرم الشيخ والدورة الثامنة والعشرون في دبي، ممّا ساهم في الترويج لقضايا تغيُّر المناخ في المنطقة العربية. وتخلّل كلاً من هاتين الدورتين يوم عالمي حول المرأة وقضايا تغيُّر المناخ، وأُطلقت فيهما عدة مبادرات للتصدي لتغيُّر المناخ من منظور المساواة بين الجنسين. وساهمت هذه المبادرات في التوعية بمخاطر تغيُّر المناخ، ولا سيّما على النساء والفتيات اللواتي يتحمّلن الوزر الأكبر من تداعياته. واقترن ذلك بإجراءات متنوّعة نفّذها عدد من الدول العربية. على سبيل المثال، أُعدّ تقرير حول دمج قضايا المساواة بين الجنسين في العمل المناخي في فلسطين. وهذا التقرير هو أحد مخرجات مشروع لتنفيذ خطط العمل المناخي، ويقدّم تحليلاً مبنياً على منظور المساواة بين الجنسين للمجالات التالية: القوانين والسياسات، والأعراف المجتمعية، وتغيُّر المناخ، والقوى العاملة، والطاقة، والزراعة، والنقل، والمياه، والنفايات ومياه الصرف الصحي. كما أنه يتضمن توصيات عامة لدمج احتياجات النساء والفتيات في خارطة الطريق التكنولوجية لتنفيذ خطط العمل المناخية. وحرص المغرب على ضمان مشاركة المرأة في إدارة البيئة من خلال النصّ على تمثيل النساء في المجالس المعنيّة. وفي العراق، أُنشئ فريق المرأة الوطني لدعم الطاقة برئاسة الدائرة الوطنية للمرأة العراقية، وبعضوية مديري تشكيلات شؤون المرأة في الوزارات والهيئات والمحافظات كافة. ويتولى الفريق إعداد خطة لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ، والحفاظ على البيئة والمياه، وتفعيل دور المرأة في حماية البيئة ومواجهة التغيُّرات المناخية. وفي لبنان، أعدّت وزارة البيئة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة "إجراءات التشغيل الموحّدة" لمساعدة الوزارات على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات البيئية. وتوفّر هذه الإجراءات خطوات واضحة للعمل بهذا المبدأ في التخطيط والإبلاغ عن المناخ، بما في ذلك جمع البيانات والمعلومات. وأطلقت عُمان الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة، بمشاركة واسعة من المرأة قاربت 70 في المائة. كما أطلقت عُمان البرنامج الوطني للحياد الصفري، الذي تؤدّي فيه المرأة دوراً قيادياً من خلال تولّيها منصب نائبة رئيس البرنامج. وتعمل المملكة العربية السعودية على بناء مؤشر محلي يقيس مشاركة المرأة في مجال البيئة والمناخ، بما يكفل وجود إحصاءات دقيقة حول هذه المشارَكات، ويرصد مشاركة المرأة في قضايا البيئة والمناخ. وفي عام 2022، صادقت تونس على الخطة الوطنية "المرأة والتغيُّرات المناخية" التي ستكون مكمّلة وداعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار الجهود المبذولة لدمج منظور يستجيب لاحتياجات النساء والفتيات في السياسات والبرامج الرامية إلى الحدّ من

مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيُّف البيئي والمناخي، تنوّعت مساعي الدول للحدّ من مخاطر الكوارث وبناء قدرتها على التكيُّف البيئي والمناخي، وتضمنت عدداً من الإجراءات:

- دعم مشاركة وقيادة النساء، بمن فيهنّ المتضرّرات من الكوارث، في الحدّ من مخاطر الكوارث وفي تنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع تنهض بالقدرة على التكيُّف المناخي والبيئي.
- تعزيز قاعدة الأدلة وزيادة الوعي بشأن تعرُّض النساء والفتيات بشكل أكبر لآثار تغيُّر المناخ والتدهور البيئي والكوارث.
- تعزيز وصول المرأة في حالات الكوارث إلى الخدمات، من خلال مدفوعات الإغاثة والتأمين ضد الكوارث والتعويضات على سبيل المثال.
- سنّ وتعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين والرامية إلى الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيُّف المناخي والبيئي.

كذلك، نفّذت الدول العربية إجراءات لدمج المنظور المراعي والمستجيب لاحتياجات النساء والفتيات في سياسات وبرامج الحدّ من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيُّف البيئي والمناخي. فقام المغرب بإطلاق استراتيجية وطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية تتوخى الإدماج الفعلي للنساء في نظام تدبير المخاطر. فالفئات الهشّة، من نساء وأطفال وكبار في السنّ، تتطلب اعتماد مقاربة خاصة من أجل فهم الخطر ومن ثم تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة تعزيزاً للقدرة على الصمود. وقد اعتمدت الاستراتيجية برنامجاً متكاملاً لإدماج مقاربة المساواة بين الجنسين. وطبّق لبنان منظور المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجية الحدّ من الكوارث والتكيُّف مع التغيُّر المناخي، بما يضمن تمثيل النساء في هياكل الاستجابة للكوارث واتّخاذ القرارات وتنفيذ البرامج الخاصة بالاستجابة للكوارث. وفي البحرين، أُعدّت الخطة الوطنية الاستثمارية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتي تسهم في زيادة مِنعة قطاع الزراعة والمياه والتنوّع الحيوي إزاء ارتفاع درجات الحرارة.

04

المؤسسات الوطنية والإجراءات المتّخذة

المؤسسات الوطنية والإجراءات المتّخذة

يسلّط هذا القسم الضوء على أنماط الآليات الوطنية المنوط بها النهوض بأوضاع المرأة وتمكين النساء والفتيات، ويبيّن التغييرات التي طرأت على هذه الآليات خلال السنوات الخمس المنصرمة. ويتناول القسم التقاطع بين الآليات الوطنية المعنيّة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتلك المعنيّة بالنهوض بأوضاع المرأة، ويتطرّق إلى الترابط بين الاستراتيجية الوطنية للمرأة وخطط التنمية المستدامة، وكذلك إلى الترتيبات المؤسسية المتّخذة لمتابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويرصد هذا القسم أيضاً التحديات التي تحول دون تحقيق هذه الآليات أهدافها كاملة، وتلك التي تحول دون ضمان مشاركة النساء والفتيات، ولا سيّما في ظل الأوضاع الهشّة، في هذه الآليات. ويعتمد هذا القسم على المعلومات الواردة في القسم الرابع من المذكرة التوجيهية وردود الدول عليها.

ألف. المرجعية

يوصي منهاج عمل بيجين بإنشاء "أجهزة وطنية لتمكين المرأة" تعمل كوحدة مركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة. وتتمثّل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة على نطاق الحكومة. وتتّخذ الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية هياكل مختلفة وأنماطاً متعدِّدة:

- وزارة مختصّة بشؤون المرأة يتضمن اسمها إشارة صريحة إلى أنها معنيّة بالمرأة. وتكون هذه الآلية على مستوى وزاري أو ما يعادله، ويشارك رئيسها/تشارك رئيستها مشاركة كاملة في مجلس الوزراء، كما هو معمول به في ست دول هي: الجزائر، والصومال، وتونس، وجزر القمر، وجيبوتي، وليبيا، ودولة فلسطين.
- كيان داخل إحدى الوزارات، غير أنّ اسم الوزارة لا يتضمن إشارة صريحة إلى أنها معنيّة بالمرأة. وعادة، تكون الآلية الوطنية هيئة داخل وزارة قطاعية، كما في الدول العربية الأربع التالية: المغرب، وموريتانيا، وعمُان والسودان.
- مجلس أعلى أو هيئة أو لجنة وطنية تضم ممثلين عن القطاعات المعنيّة، وتشمل المؤسسات غير الحكومية في بعض الأحيان. وغالباً ما تُنسب هذه الآلية مباشرة إلى رئيس السلطة التنفيذية، كما هو سائد في باقي الدول العربية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والكويت، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وقطر، ولبنان، ومصر، والعراق[32]. وفي بعض الحالات، تتبع الآلية الوطنية لرأس الدولة، كما هو الحال في البحرين ومصر.

ولكي تتمكن هذه الآليات من تأدية دورها بفعالية أكبر ومن اقتراح السياسات الوطنية اللازمة لتطوير واقع المرأة، فمن الضروري أن يُتاح لها ما يلي:

- البيانات المصنّفة حسب الجنس، من أجل الوقوف على أوضاع المرأة ومدى مشاركتها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تسليط الضوء على الفجوة بين الجنسين ووضع السياسات الكفيلة بحلها.
- الدراسات النوعية حول مختلف الأدوار التي تضطلع بها المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل التعرّف على الأسباب التي تحول دون المشاركة الفعّالة للمرأة، واقتراح البرامج الكفيلة بمعالجة هذه الأسباب.
- القدرة على توفير التدريب والمساعدة الاستشارية للأجهزة الحكومية بغية مساعدتها على إدماج منظور المساواة بين الجنسين في سياساتها وبرامجها وموازناتها.

باء. الاستراتيجيات والخطط

إنّ وجود استراتيجيات وطنية أو خطط عمل تتّبعها الدول هو شرط أساسي لنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشير التقارير الوطنية إلى وجود مثل هذه الاستراتيجيات والخطط في كل الدول العربية التي تقدّمت بتقاريرها، وأنّها متوائمة مع خطة عام 2030. كذلك، تشير التقارير إلى استمرار التزام الدول بالاستراتيجيات والخطط التي سبق أن اعتمدتها قبل فترة المراجعة الحالية. وقد قامت بعض الدول بتحديث استراتيجياتها وخططها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو ما تعكسه الاستراتيجية الوطنية للمرأة في العراق التي تتضمن خمسة محاور هي: (1) المشاركة والتمكين السياسي، (2) التمكين الاقتصادي، (3) التمكين الاجتماعي، (4) حماية المرأة ومواجهة العنف الذي تتعرّض له، (5) المرأة وإدارة مخاطر التغيُّر المناخي. واعتُمدت الخطة الخمسية لتمكين المرأة في إقليم كوردستان (2024-2028) لتكون إطارا استراتيجياً يضمن مساهمة النساء في تحقيق النموّ الاقتصادي وتعزيز الشمول الاجتماعي وتنمية المنطقة، وذلك على قَدَمِ المساواة مع الرجل.

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025 في الأردن أربعة أهداف رئيسية، هي: (1) النساء والفتيات قادرات على الوصول إلى حقوقهن الإنسانية والاقتصادية والسياسية للمشاركة والقيادة بحرية في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس الجنس، (2) النساء والفتيات يتمتّعن بحياة خالية من كافة أشكال العنف المبني على أساس الجنس، (3) الأعراف والاتّجاهات والأدوار الاجتماعية الإيجابية تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (4) المؤسسات تنفّذ وتضمن استدامة سياسات وهياكل وخدمات تدعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكّن المرأة.

واعتمد المغرب الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، وهي تُعتبر الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتتضمن ثلاثة محاور: (1) التمكين والريادة، (2) الحماية والرفاه، (3) الحقوق والقِيم.

وأطلقت الجمهورية العربية السورية الخطة الوطنية للعدالة بين الجنسين، التي تقوم رؤيتها على الوصول إلى مجتمع سوري واعٍ بشأن المساواة بين الجنسين، باعتبار ذلك شرطاً من شروط التنمية المستدامة. كما أطلقت المملكة العربية السعودية الاستراتيجية الوطنية للأسرة في عام 2021 والتي نصّت على "تعزيز التطوّر الشخصي والمهني للمرأة، ودعم وتأهيل النساء من الفئات ذوات الظروف الخاصة". وتندرج عدة مبادرات ضمن هذه الاستراتيجية، منها دراسة احتياجات ربات المنزل ومتطلباتهنّ، وتنمية المهارات الحياتية والمهنية للمرأة، ودعم بيئة عمل المرأة. كذلك، أطلق لبنان الاستراتيجية الوطنية للمرأة للفترة 2022-2030 وخطة عملها الأولى (لغاية عام 2026) المستندتَين إلى الركائز الخمس الرئيسية التالية:

1. العنف ضد النساء والفتيات مرفوض اجتماعياً ومحظور قانوناً، وحماية الناجيات ومساعدتهنّ متوفرتان أمنياً وقضائياً ومادياً ونفسياً، والتأهيل النفسي متوفّر للمرتكبين.
2. النساء قادرات ومتمكّنات شخصياً وعلمياً واقتصادياً.
3. النساء يشغلن مراكز قيادية في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية والدفاعية ويشاركن في رسم الإصلاحات التنموية وفي تطبيقها على المستويين الوطني والمحلي.
4. مبدأ المساواة بين النساء والرجال معتمَد في القانون والتشريعات والسياسات والإدارات ومعمول به في الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية، ويتمّ رصد تطبيقه بواسطة أجهزة وآليات مختصّة.
5. الثقافة السائدة مبنيّة على مبادئ حقوق الإنسان للرجال والنساء، ووسائل نشرها مدرِكة لمسؤولياتها.

وأشارت معظم الدول إلى أنها قامت بحساب كلفة الاستراتيجية أو خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين وخصّصت موارد كافية لتنفيذها في الميزانية الحالية، وأنّها أنشأت أنظمة تتبع من خلالها النسبة المخصّصة من الميزانية الوطنية للاستثمار في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكرت أربع دول أنها تفتقر إلى مثل هذه الأنظمة بسبب تطبيقها ميزانية الأبواب وليس ميزانية البرامج.

جيم. الآليات الرسمية المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

بالنسبة للآلية الرسمية المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين، ذكرت جميع الدول التي قدّمت تقارير وطنية أنّ لديها، إضافة إلى الجهات الحكومية، آليات تشاركية تُعنى بتنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة. وتضمّن الاستبيان الموجّه للدول قائمة من ثماني جهات مشارِكة (تمّ اختصارها في ست جهات مشاركة)[33] (الجدول 9)، بهدف تحديد مدى مشاركة كل جهة.

بالنسبة للآلية الرسمية المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ذكرت جميع الدول التي قدّمت تقارير وطنية أنّ لديها آليات تشاركية تُعنى بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة. وتضمّن الاستبيان الموجّه للدول قائمة من ست جهات[34] (الجدول 10)، بهدف التعرّف على مدى مشاركة كل جهة. ويبيّن الجدول أن تركيبة الآلية التشاركية المعنيّة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تختلف حسب الدول. وقد أفاد الأردن والجمهورية العربية السورية بأن الجهات الثماني كانت ضمن الآلية التشاركية المعمول بها. وبلغ عدد الجهات سبعاً في فلسطين وتونس، وستاً في الكويت ومصر، وخمساً في المملكة العربية السعودية ولبنان. وتراوح العدد بين جهة إلى أربع جهات شركاء في عُمان، والجزائر، والعراق، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. أما السودان والمغرب، فلم يأتيا على ذكر أية جهات مشاركة في ردهما على الاستبيان. إلا أن تقرير المغرب السردي يشير إلى مشاركة كل من المجتمع المدني والأكاديميين والمؤسسة البرلمانية والجماعات المحلية. وعند تجميع استجابات الدول، يتبيّن أنّ ثلاث جهات قد ذُكرت أكثر من الجهات الشريكة الأخرى، وهي: منظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص. ويلاحَظ من تحليل التقارير الوطنية أن خمس دول فقط ذكرت منظمات يقودها الشباب من بين الجهات المشاركة في الآلية التشاركية المعنيّة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشارت كل الدول (باستثناء واحدة) إلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات مدرجان كأولوية رئيسية في الخطة/الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 9. الجهات المشاركة في تنفيذ ورصد إعلان ومنهاج عمل بيجين

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
منظمات المجتمع المدني	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
القطاع الخاص	●	●		●	●	●		●	●	●	●	●		●	●		
الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث	●	●		●	●	●	●		●	●	●	●	●	●	●	●	
منظومة الأمم المتحدة	●			●	●	●	●	●	●	●		●	●	●	●	●	●
البرلمانات/اللجان البرلمانية	●	●	●	●			●	●	●	●	●		●	●			
المنظمات الدينية					●				●		●				●		

المصدر: التقارير الوطنية للدول العربية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً. متوفرة على موقع الإسكوا.

الجدول 10. الجهات المشاركة في تنفيذ ورصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال	عدد الدول
منظمات المجتمع المدني	●	●	●	●	●			●	●		●	●	●	●				11
منظومة الأمم المتحدة	●			●	●	●	●		●		●	●	●	●		●	●	12
القطاع الخاص	●	●		●	●	●			●		●	●	●	●				10
الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث	●	●			●		●		●		●	●	●	●				9
البرلمانات/اللجان البرلمانية	●	●		●					●		●		●	●				7
المنظمات الدينية					●				●		●							3

المصدر: التقارير الوطنية للدول العربية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً. متوفرة على موقع الإسكوا.

دال. خطط العمل لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

تفيد معظم الدول في تقاريرها بأنّ لديها خطط عمل لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أو توصيات الاستعراض الدوري الشامل أو الآليات الأخرى لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعنيّة بمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة. ويقوم عدد من الدول العربية بتقديم تقارير في المحافل الدولية عن التقدّم المُحرَز في مجالات حقوق الإنسان بصفة عامة، وفي مجال مكافحة التمييز ضد المرأة بصفة خاصة. فقد قدّمت عدة دول تقارير الاستعراض الدوري الشامل، وهو إحدى آليات مجلس حقوق الإنسان، حيث يخضع سجل حقوق الإنسان في كل دولة لاستعراض من قِبل الأقران مرة كل أربع سنوات. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل فرصة للدولة لتعلن عن الإجراءات التي اتّخذتها بغية تحسين أحوال حقوق الإنسان والتغلّب على التحديات التي تحول دون تحقيقها. كما يتخلّل الاستعراض الدوري الشامل تبادل لأفضل ممارسات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. وخلال السنوات الخمس الماضية، قدّمت 18 دولة عربية تقريرها، وهي: الإمارات العربية المتحدة[35] (2018)، والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن وجزر القمر[36] (2019)، والعراق ومصر والكويت[37] (2020)، وليبيا ولبنان وموريتانيا وعُمان[38] (2021)، والجمهورية العربية السورية والسودان[39] (2022)، والبحرين وتونس والمغرب والجزائر[40] (2023)، والأردن (2024).

كما قدّمت 12 دولة عربية تقريراً وطنياً حول التدابير التي اعتمدتها لإعمال الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبشأن التقدّم الذي أحرَزته في مجال تعزيز حقوق المرأة. فقدّم كل من البحرين والعراق وقطر تقريره عام 2018، والمغرب ومصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي واليمن في عام 2020، والكويت في عام 2021، وعُمان في عام 2022، والعراق والمملكة العربية السعودية في عام 2023، والجمهورية العربية السورية في عام 2024[41]. كما قدّمت بعض الدول، بصفة دورية، تقريراً وطنياً لحقوق الطفل أمام لجنة حقوق الطفل الدولية وتقارير دورية متعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدّم المغرب ومصر تقارير متعلقة بإعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم.

05

البيانات والإحصاءات

البيانات والإحصاءات

يتناول هذا القسم التقدّم المُحرَز في توافر البيانات المصنّفة حسب الجنس والمؤشرات التي تعكس الفجوة بين الجنسين وتلك التي تعكس مدى تمكين النساء والفتيات. وهو يعتمد على تقارير الدول وإجاباتها على الأسئلة الواردة في القسم "خامساً"، ويسترشد بالدراسات التقييمية لإحصاءات المساواة بين الجنسين والصادرة عن المنظمات الأممية.

وتعتبر مؤشرات المساواة بين الجنسين حجر الزاوية في عملية التخطيط والمتابعة والتقييم، وفي توفير محتوى معرفي يسهم في تطوير السياسات وتصميم التدخلات وتخصيص الموارد من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على تحقيق منهاج عمل بيجين. كما يحتاج المخطِّطون وواضعو السياسات إلى بيانات واحصاءات مصنّفة حسب الجنس لتقييم الاتّجاهات ووضع الاستراتيجيات والبرامج التي تراعي المساواة بين الجنسين. أمّا المجتمع المدني، فيحتاج إلى هذه الإحصاءات لأداء دوره في مراقبة وتقييم السياسات والبرامج، وذلك في ضوء أهداف خطة عام 2030 والخطط الوطنية للتنمية المستدامة. ولإنتاج مؤشرات تقيس تمكين النساء والفتيات والفجوة بين الجنسين، لا بدّ من الاستناد إلى منهجيات قياسية متفق عليها دولياً حتى تتسنى المقارنة بين الدول وقياس الاتّجاه العام للظواهر مع مرور الوقت.

وتعرَّف المؤشرات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين بأنها المؤشرات التي "تقيس الاختلافات والتفاوتات بين أوضاع النساء والرجال في جميع مجالات الحياة على نحو وافٍ". وغالباً ما تنشأ الاختلافات عن تحيُّزات قائمة بسبب التمييز بين الجنسين ومتجذرة في المجتمع بسبب الثقافة المجتمعية. وتبيّن هذه الإحصاءات تنوّع خصائص النساء والرجال، وخصوصيات فئات مختلفة من النساء والفتيات. ويؤدّي توافر إحصاءات المساواة بين الجنسين دوراً هاماً في رصد أهداف التنمية المستدامة وتطبيق المساءلة، ويسهم بشكل رئيسي في الحوارات المجتمعية حول التنمية المستدامة بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص. وتشمل إحصاءات المساواة بين الجنسين البيانات التي تمّ جمعها ونشرها حسب الجنس والخصائص الأخرى، فضلًا عن البيانات التي لا تُصنَّف حسب الجنس ولكن تعكس الاحتياجات والفرص والتحديات والمساهمات الخاصة بالنساء والفتيات في المجتمع.

ألف. تقييم حالة إحصاءات المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

أحد الأدلّة المركّبة المستخدَمة لرصد أداء الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو دليل التنمية المستدامة المجمّع، وهو يقيس مدى توفّر البيانات التي ترصد 125 مؤشراً من المؤشرات المستخدَمة في قياس التقدّم المُحرَز في خطة عام 2030. ويشير الجدول 11 إلى أن نسبة البيانات المتاحة لحساب هذا المؤشر تتراوح في الدول العربية بين 74 في المائة و100 في المائة. وتزيد هذه النسبة عن 95 في المائة في ثماني دول عربية، وتتراوح بين 85 في المائة وأقل من 95 في المائة في سبع دول عربية، وتقل عن 85 في المائة في ست دول عربية[42].

أما مؤشر القدرة الإحصائية[43]، فهو المؤشر 17-18-1 الخاص بالمقصد 18 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وهو "تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصّلة حسب الدخل، والجنس، والسنّ، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2030". ويبيّن هذا المؤشر أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، حيث يتراوح المؤشر بين 24 نقطة مئوية في بعض هذه الدول و80 نقطة مئوية في بعضها الآخر. وعند مقارنة قيمة المؤشر في الدول العربية بالمتوسط العالمي، يتبيّن أنّ هذا المؤشر يقل عن المتوسط العالمي في 14 دولة عربية[44] (الشكل 7)، وهو ما يتطلب بذل مزيد من الاهتمام لإنتاج البيانات الضرورية لرصد أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 11. نسبة البيانات المتاحة لحساب دليل التنمية المستدامة المجمّع

أكثر من 95 في المائة	من 85 في المائة إلى أقل من 95 في المائة	أقل من 85 في المائة
مصر (100 في المائة) - المغرب (99 في المائة) - تونس (98 في المائة) - الجزائر (98 في المائة) - الإمارات العربية المتحدة (97 في المائة) - موريتانيا (97 في المائة) - الأردن (96 في المائة) - السودان (96 في المائة)	لبنان (91 في المائة) - اليمن (90 في المائة) - المملكة العربية السعودية (89 في المائة) - الكويت (89 في المائة) - العراق (88 في المائة) - الجمهورية العربية السورية (87 في المائة) - عُمان (86 في المائة)	قطر (84 في المائة) - جيبوتي (82 في المائة) - البحرين (80 في المائة) - الصومال (78 في المائة) - جزر القمر (76 في المائة) - ليبيا (74 في المائة)

المصدر: Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G. (2024). The SDGs and the UN Summit of the Future. Sustainable Development Report 2024. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press. https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2024/sustainable-development-report-2024.pdf.

الشكل 7. مؤشر القدرة الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة، 2022؛ المتوسط العالمي: 72 في المائة

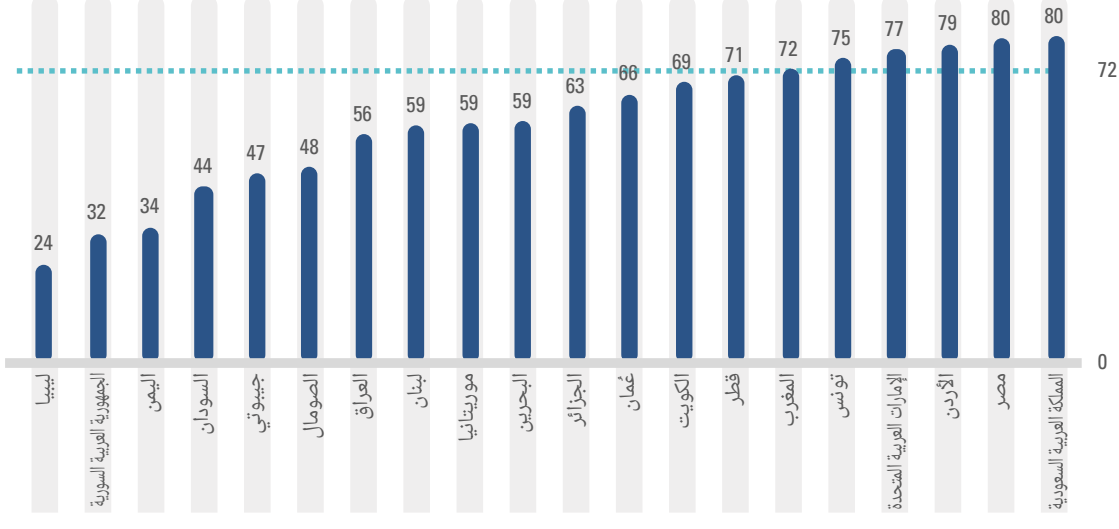

المصدر: Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G. (2024). The SDGs and the UN Summit of the Future. Sustainable Development Report 2024. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press.

الجدول 12. توافر البيانات المعبّرة عن حالة تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، 2022

التوفّر (بالنسبة المئوية)	العالم	الدول العربية
	عدد الدول	عدد الدول
أقل من 30	33 (17 في المائة)	7 (33 في المائة)
39-30	39 (20 في المائة)	8 (38 في المائة)
49-40	55 (29 في المائة)	6 (29 في المائة)
50 فأكثر	66 (34 في المائة)	0 (0 في المائة)
الإجمالي	193 (100 في المائة)	21 (100 في المائة)

المصدر: https://data.unwomen.org/features/it-will-take-22-years-close-sdg-gender-data-gaps.

وبحسب المصادر المتوفرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تفتقر جميع الدول العربية إلى 50 في المائة من البيانات المعبِّرة عن حالة تمكين النساء والفتيات. في المقابل، تجاوزت ثلث دول العالم عتبة الـ 50 في المائة. وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية إلى حدٍّ بعيد (17 في المائة في ليبيا مقابل 48 في المائة في كل من الأردن وتونس). وتقل نسبة البيانات المعبِّرة عن حالة تمكين النساء والفتيات عن 30 في المائة في سبعة بلدان عربية، وتتراوح بين 30 في المائة وأقل من 40 في المائة في ثمانية بلدان، وتتراوح بين 40 في المائة وأقل من 50 في المائة في ستة بلدان. ويتضمن الجدول 12 مقارنة بين توافر هذه البيانات في بلدان العالم والبلدان العربية.

باء. التقدّم المُحرَز في بيانات ومعلومات المساواة بين الجنسين

تُظْهِرُ تقارير الدول حول التقدّم المُحرَز خلال السنوات الخمس الماضية في مجال بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين إلى أنّ جميع البلدان العربية بذلت جهوداً لتطوير قاعدة بيانات لإحصاءات الجنسين ولإتاحة هذه البيانات على المواقع الإلكترونية للأجهزة الإحصائية أو للمؤسسات التي تقوم بدور الآلية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين. كما أنّ لدى معظم الدول العربية إطاراً مؤسسياً إحصائياً يتضمن وحدات مسؤولة عن الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين. وقد توفّرت معلومات إضافية متنوّعة خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة لإجراء مسوحات ميدانية للمرة الأولى. وتُصْدِرُ معظم الدول العربية نشرات دورية خاصة بإحصاءات المساواة بين الجنسين.

1. مجالات التقدّم على مدى السنوات الخمس الماضية

تشير تقارير الدول العربية المتعلقة بإحصاءات الجنسين إلى أنّ أهم مجالين حقّقت فيهما الدول العربية تقدّماً على مدى السنوات الخمس الماضية هما "استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع"، و"إصدار القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية التي تحدّد تطوير إحصاءات مصنّفة حسب الجنس". وجاءت في مرتبة تالية "إعادة معالجة البيانات الموجودة (بيانات التعدادات والمسوحات على سبيل المثال) لإنتاج إحصاءات جديدة و/أو أكثر تصنيفاً" تكون مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين، و"إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (مثل استخدام الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)". ويلي ذلك "إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات مثلاً)"، و"تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس". وفي مرتبة تالية، يأتي "إنتاج المنتجات المعرفية المتعلقة بإحصاءات مصنّفة حسب الجنس (تقارير سهلة الاستخدام، موجزات السياسات، أوراق البحث على سبيل المثال)"، و"المشاركة في بناء القدرات لتعزيز استخدام إحصاءات مصنّفة حسب الجنس (الدورات التدريبية والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي مثلاً)". ولم تذكر سوى دولة واحدة "تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات المصنّفة حسب الجنس". ويلّخص الجدول 13 المجالات التي حقّقت فيها كل دولة تقدّماً خلال السنوات الخمس الماضية في مجال إحصاءات المساواة بين الجنسين.

الجدول 13. مجالات التقدّم في إحصاءات المساواة بين الجنسين على مدى السنوات الخمس الماضية، حسب الدولة

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
إصدار القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية المعنيّة بإنتاج إحصاءات مصنّفة حسب الجنس	*	*	*			*			*			*		*			
إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات مثلاً)			*				*			*		*					
استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع			*	*	*		*		*		*			*	*		*
إعادة معالجة البيانات الموجودة (التعدادات والمسوحات على سبيل المثال) لإنتاج إحصاءات جديدة و/أو أكثر تصنيفاً للجنسين					*			*			*	*			*		
إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (مثل استخدام الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)					*		*			*			*		*	*	
تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة الثغرات في توفير بيانات مصنّفة حسب الجنس														*		*	
إصدار المنتجات المعرفية المتعلقة بإحصاءات مصنّفة حسب الجنس (تقارير سهلة الاستخدام، موجزات السياسات، أوراق البحث على سبيل المثال)				*				*					*				
تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس		*		*					*	*							*
المشاركة في بناء القدرات لتعزيز استخدام إحصاءات مصنّفة حسب الجنس (الدورات التدريبية، والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي على سبيل المثال)	*							*			*					*	

المصدر: التقارير الوطنية للدول العربية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً. متوفرة على موقع الإسكوا.

وطبقاً لما ورد في تقارير الدول، يمكن فيما يلي الإشارة إلى نماذج لمجالات التقدّم في الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين:

1. في مجال إصدار القوانين واللوائح أو البرامج الإحصائية/ الاستراتيجية المعنيّة بإنتاج إحصاءات مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين، قام الأردن- لضمان التنسيق بين كافة المؤسسات الوطنية لدمج المساواة بين الجنسين في خطط وسياسات دائرة الإحصاءات العامة - بتشكيل فريق فني لدمج الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين في الدائرة، وذلك من خلال مشروع "لنجعل عمل كل امرأة وفتاة محتسباً". وأجرت مصر مراجعة وطنية للإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وعملت على تهيئة بيئة تمكّن من جمع البيانات، وتحسين إنتاجها، وتعزيز إمكانية الوصول إليها واستخدامها، بهدف المساعدة في تحديد أولويات إنتاج بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة لكل من النساء والرجال والفتيات والفتيان، ممّا يتيح قياس التقدّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصده.
2. في مجال إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات لتطوير إحصاءات مصنّفة حسب الجنس (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات مثلاً)، تفرّدت الجزائر بإنشاء وزارة الإحصائيات والرقمنة. كما أنشأت "المجلس الوطني للإحصاء" الذي يضم كل الشركاء في العمل الإحصائي، ويقدّم توصيات حول السياسة الوطنية للإحصاء، ويُعِدّ ويقترح برنامج الخطة السنوية للعمل الإحصائي التي من شأنها تعزيز التسجيل الإحصائي. وبالنسبة للإحصاءات المصنّفة حسب الجنس، استكمل عدد من الدول إنشاء كيانات إدارية تختص بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، أنشأت المملكة العربية السعودية إدارة إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوّع في الهيئة العامة للإحصاء. وأنشأت عُمان قسم إحصاءات الفئات الخاصة والمشاركة المجتمعية للقيام بالدراسات العلمية التي تشخّص واقع المرأة في المجتمع، ولقياس التفاوت والفجوات بين الجنسين من منظور إحصائي. وأنشأ المغرب لجنة مشتركة بين وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والمندوبية السامية للتخطيط لتحسين مؤشرات المساواة بين الجنسين ورصدها.
3. في مجال استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج، أنتج الأردن بيانات مراعية لقضايا المرأة ومصنّفة حسب الجنس، من خلال إجراء مسوحات جديدة مثل مسح تقدير الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة في عام 2021. كما أضاف نموذج الإعاقة بين أفراد الأسرة، ونموذج انضباط الأطفال، وطوّر نموذج العنف الأسري ضمن مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023. وأطلق المغرب مشروع نجاعة الأداء في وزارة العدل، وأدرج مؤشراً يتعلق بالمساواة بين الجنسين ويركّز على قياس مدى تضمُّن النُّظُم الرقمية معطيات عن المساواة بين الجنسين.
4. في مجال تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس، طوّر الأردن قواعد بيانات ولوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وطوّر روابط إلكترونية للإحصاءات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين على موقع الدائرة الإلكتروني حيث تُنشَر الإحصاءات بشكل دوري وتفاعلي باللغتين العربية والإنكليزية. وفي مجال إنشاء المراصد، طوّرت مصر مرصد المرأة المصرية[45] الذي تمّت من خلاله متابعة 250 مؤشراً، كما أصدرت 34 ورقة سياسات وثلاثة موجزات سياسات وأتاحتها للجمهور باللغتين العربية والإنكليزية. وأنشأت المملكة العربية السعودية المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية. وأطلق المغرب منصّة تفاعلية مخصّصة لإحصاءات ودراسات تمكين المرأة. وأنشأت الجمهورية العربية السورية المرصد الوطني للعنف، بهدف رصد حالات العنف الأسري وتتبُّعها. أما عُمان، فقامت بتخصيص بوابة إلكترونية في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات تستعرض مؤشرات تمكين المرأة.
5. لم تتحقّق إعادة معالجة البيانات الموجودة (التعدادات والمسوحات على سبيل المثال) لإنتاج إحصاءات مصنّفة حسب الجنس جديدة و/أو أكثر تصنيفاً في المنطقة العربية إلا على نطاق ضيق. وأحد الأمثلة على ذلك استخدام بيانات التعداد الزراعي في فلسطين لتوفير قاعدة بيانات شاملة ومحدَّثة حول الحيازات الزراعية المصنّفة حسب الجنس، وتطوير مؤشر مركّب لقياس اتّجاهات المشاركة الاقتصادية للمرأة في مصر، اعتماداً على بيانات مسح الأسر المعيشية.
6. في مجال إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (مثل استخدام الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)، أنتج عدد من الدول العربية بيانات حول مواضيع متخصّصة متصلة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال مسوحات ميدانية، ومنها مسوحات حول ظاهرة العنف وكلفتها (المغرب على سبيل المثال)، ومسح للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة (العراق)، ومسح القطاع غير المنظَّم والعمالة غير المنظَّمة (دولة فلسطين)، ومسح الشمول المالي في السودان. وقامت مصر بتنفيذ مسح حول العنف ضد المرأة ذات الإعاقة.

7. في مجال تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين في السجلات الإدارية، يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في عُمان بتجميع البيانات الإدارية من الجهات المختلفة حسب الجنس. كذلك، قام الأردن بمراجعة بيانات مسح الاستخدام ومقارنتها مع السجلات الإدارية (الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي) بهدف تحسين جودة البيانات المنتَجة عن فجوة الأجور وإيجاد مصدر بيانات من السجلات الادارية يوسّع نطاق تغطية البيانات، وذلك لإنتاج مؤشرات على مستوى المحافظات، حيث أن مسح الاستخدام يوفرها على مستوى المملكة. وقام المغرب بتوفير قاعدة بيانات تفصيلية متعلقة بالعنف ضد النساء تتضمن مختلف المتغيّرات المرتبطة بجرائم العنف، ما مكّن من الحصول على معطيات متكاملة حول ظاهرة العنف. وعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تصميم نماذج بيانات سجلات إدارية من أجل إنتاج مؤشرات مراعية للمساواة بين الجنسين، وقد شملت هذه النماذج مؤشرات متعلقة بملكية النساء للأراضي. كما تمّ تطوير نماذج بيانات سجلات إدارية من أجل تغطية الفجوات في بيانات مؤشرات متعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين ومتصلة بأهداف التنمية المستدامة، واشتقاق المزيد من المؤشرات التي تقيس مدى تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وفي مقدّمتها اتفاقية سيداو. وفي تونس، يُستفاد من سجلات الحالة المدنية لاستخراج المؤشرات الديمغرافية، ومن أبرزها التقديرات السكانية، ومعدل الإنجاب الكلي، ومتوسط العمر عند الولادة، ومعدلات الوفيات، والولادات، والزواج.

© master1305stock.adobe.com

2. أولويات السنوات الخمس المقبلة

بالنسبة لأولويات الدول العربية المتعلقة بتعزيز الإحصاءات الوطنية المصنّفة حسب الجنس خلال السنوات الخمس المقبلة، جاء على قمة الأولويات[46] كل من "تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية التي تعزِّز تطوير الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس" و"إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات مثلاً)" و"بناء القدرات الإحصائية للمستخدمين لزيادة التقدير الإحصائي واستخدام إحصاءات مراعية لقضايا المساواة بين الجنسين (الدورات التدريبية والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي على سبيل المثال)". وجاء في المرتبة الثانية "استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور إدماج المرأة في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع". أما في المرتبة الثالثة، فجاء كل من:

- إعادة معالجة البيانات الموجودة (التعدادات والمسوحات على سبيل المثال) لإنتاج إحصاءات مصنّفة حسب الجنس جديدة و/أو أكثر تصنيفاً".
- إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (مثل استخدام الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة).
- زيادة و/أو تحسين استخدام مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات المصنّفة حسب الجنس.
- جاء "تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس" في مرحلة متأخرة على سلم أولويات الدول العربية. كما لم يُدرَج أي من "إصدار المنتجات المعرفية المتعلقة بالإحصاءات المصنّفة حسب الجنس (تقارير سهلة الاستخدام، موجزات السياسات، أوراق البحث على سبيل المثال)" و"إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحوار بين المنتِجين والمستخدِمين" سوى ضمن أولويات عدد قليل من الدول.

الجدول 14. أولويات إحصاءات الجنسين خلال السنوات الخمس المقبلة، حسب الدولة

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية التي تعزّز تطوير الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس	*	*	*			*			*				*			*	*
إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين (فريق عمل تقني ولجنة مشتركة بين الوكالات مثلاً)			*			*			*	*		*			*	*	
استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع			*	*							*		*	*		*	
إعادة معالجة البيانات الموجودة (التعدادات والمسوحات على سبيل المثال) لإنتاج إحصاءات مصنّفة حسب الجنس جديدة و/أو أكثر تصنيفاً				*	*	*						*					
إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (استخدام الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة مثلاً)							*			*		*			*		*
زيادة و/أو تحسين استخدام مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين					*			*					*	*			

	الكويت	عُمان	الإمارات العربية المتحدة	لبنان	مصر	البحرين	العراق	الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	دولة فلسطين	تونس	السودان	اليمن	الصومال
إصدار المنتجات المعرفية المتعلقة بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين (تقارير سهلة الاستخدام، موجزات السياسات، أوراق البحث على سبيل المثال)		*						*									
تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس		*			*		*			*							*
إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحوار بين المنتجين والمستخدمين											*						
بناء القدرات الإحصائية للمستخدمين لزيادة التقدير الإحصائي واستخدام إحصاءات مصنّفة حسب الجنس (الدورات التدريبية والحلقات الدراسية حول التقدير الإحصائي على سبيل المثال)	*			*			*	*	*		*						

المصدر: التقارير الوطنية للدول العربية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً. متوفرة على موقع الإسكوا.

فيما يلي أولويات الدول في مجال إحصاءات الجنسين للسنوات الخمس المقبلة، حسبما وردت في التقارير الوطنية:

1. في مجال تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية التي تعزِّز تطوير الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين، يضع الأردن ضمن أولوياته تحديث الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي، لضمان توافق الاستراتيجية مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بتمكين المرأة. ويعمل السودان على بناء نظام إحصائي وطني متكامل وعلى تفعيل قانون الإحصاء.
2. في مجال استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع، يهدف العراق في السنوات الخمس المقبلة إلى احتساب فقر النساء المتعدِّد الأبعاد. كما أنه يهدف إلى إنتاج مؤشرات تغيُّر المناخ الذي يؤثر على المرأة، ومؤشرات عمل المرأة في القطاع الخاص غير النظامي.
3. في مجال إعادة معالجة البيانات الموجودة (التعدادات والمسوحات على سبيل المثال) لإنتاج إحصاءات مصنّفة حسب الجنس جديدة و/أو أكثر تصنيفاً، يعمل لبنان على تعزيز التعاون بين إدارة الإحصاء المركزي وقوى الأمن

الداخلي للارتقاء بالبيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والجرائم الإلكترونية. أما المملكة العربية السعودية، فأطلقت مؤشر "مشاركة المرأة في التنمية" لرصد مشاركة المرأة الاقتصادية والتعليمية والتنظيمية والصحية والاجتماعية دعماً لأصحاب القرار.

4. في مجال إجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (مثل استخدام الوقت والعنف القائم على أساس الجنس وملكية الأصول والفقر والإعاقة)، ولتحسين عملية جمع البيانات وتوسيع نطاقها كي تشمل مواضيع جديدة تتقاطع مع المتطلبات الوطنية والالتزامات الدولية وأهداف التنمية المستدامة، تضع الدول العربية ضمن أولوياتها إجراء مسوحات حول العنف والتحرُّش في مكان العمل (الأردن والمغرب)، ومسح استخدام الوقت (الأردن، البحرين، المملكة العربية السعودية، المغرب)، ومسح كبار السنّ (المملكة العربية السعودية)، والمسح المتعدِّد المؤشرات (البحرين والمملكة العربية السعودية)، ومسوحات الأسر المعيشية التي تركّز على الجانب الاجتماعي والصحي (المغرب).
5. في مجال تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس، يهدف المغرب إلى تطوير نظام "ساج" من أجل تتبُّع العمل القضائي للمحاكم المختصّة بتتبُّع مؤشرات المساواة بين الجنسين، ووصول المرأة إلى العدالة، وقضايا العنف ضد النساء، وزواج القاصرات، ويشمل ذلك جنس الأطراف في مختلف الدعاوى، وسنّ ضحية العنف، وجنسها، وجنسيتها، وعلاقتها بالمعتدي، ونوع العنف، ومكان ارتكابه، وتدابير الوقاية والحماية منه، وجنس وسنّ طالبي زواج القاصر، وخصائصهم الاجتماعية. كما يهدف العراق إلى إعداد منصّة للبيانات الإحصائية على المستوى الوطني، بالاستناد إلى مؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ومجالات منهاج عمل بيجين وأجندة المرأة والسلام والأمن.

3. مجالات التقدّم على مدى السنوات الخمس الماضية في ما يتعلق بالإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين

خلال السنوات الخمس الماضية، حقّقت عدة دول عربية قدراً من التقدّم في مجال إحصاءات الجنسين، سواء في مرحلة التوسّع في إنتاج مؤشرات جديدة (المؤشر الوطني لتتبُّع المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة في الأردن) أو في استخدام المصادر التقليدية لإنتاج مؤشرات تقيس تمكين النساء والفتيات (تقارير سنوية عن المرأة العُمانية) أو في مجال إتاحة البيانات المصنّفة حسب الجنس بأسلوب متطوّر (المرصد الوطني لمشاركة المرأة السعودية في التنمية ومرصد المرأة المصرية).

ووفقاً للتقارير القُطرية، هناك تفاوت بين الدول العربية في الإجراءات المتّخذة لتطوير إحصاءات المساواة بين الجنسين. فقد قامت سبع دول بإصدار القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية لتطوير إحصاءات المساواة بين الجنسين، وقام عدد مماثل من الدول باستخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات إدماج المرأة في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع. أما إنشاء آليات للتنسيق بين الوكالات المعنيّة بالإحصاءات المصنّفة حسب الجنس، فلم تقم به إلا أربع دول، وهو نفس عدد الدول التي قامت بإعادة معالجة البيانات الموجودة لإنتاج إحصاءات جديدة تتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ أو قامت بتطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس؛ أو قامت بإجراء مسوحات جديدة لإنتاج معلومات أساسية وطنية بشأن مواضيع متخصّصة (مثل استخدام الوقت، والعنف القائم على أساس الجنس، وملكية الأصول، والفقر، والإعاقة). وتجدر الإشارة إلى أن دولة واحدة فقط (تونس) ذكرت أنها عملت على تحسين مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات المصنّفة حسب الجنس، على الرغم من انخفاض كلفة هذا الإجراء وإمكانات استخدامه في ظل التوسّع الكبير الذي شهدته معظم الدول العربية في التحوّل الرقمي.

4. أولويات تعزيز الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين خلال السنوات الخمس المقبلة

يشير تحليل بيانات التقارير القُطرية حول أولويات تعزيز الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين خلال السنوات الخمس المقبلة إلى الاهتمام الكبير بسد فجوة المعلومات، ولا سيّما في ما يتعلق بتوفير البيانات ذات الصلة بالعنف ضد المرأة وباستخدام الوقت. كما تشير التقارير إلى التركيز الواضح على البيئة التشريعية وعلى بناء القدرات، حيث أشارت ست دول عربية إلى أن أولوياتها خلال السنوات الخمس المقبلة تشمل تصميم القوانين أو اللوائح أو البرامج الإحصائية/الاستراتيجية التي تعزِّز تطوير الإحصاءات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين. وأشارت ست دول إلى أن أولوياتها تضم بناء القدرات الإحصائية للمستخدِمين لزيادة استخدام إحصاءات مصنّفة حسب الجنس. وذكرت خمس دول عربية

إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات ضمن أولوياتها، كما ذكر عدد مماثل من الدول استخدام بيانات أكثر مراعاة لاعتبارات منظور المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمشاريع. وتضمنت باقي الاستجابات ما يلي: (1) إعادة معالجة البيانات الموجودة لإنتاج إحصاءات مصنّفة حسب الجنس جديدة و/أو أكثر تصنيفاً، (2) زيادة و/أو تحسين استخدام مصادر البيانات الإدارية أو البديلة لمعالجة ثغرات البيانات المصنّفة حسب الجنس، (3) تطوير قاعدة بيانات و/أو لوحة متابعة مركزية على شبكة الإنترنت عن الإحصاءات المصنّفة حسب الجنس. وقد وردت كل هذه الاستجابات ضمن أولويات أربع دول. ولم يرِد إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الحوار بين المنتِجين والمستخدِمين سوى ضمن أولويات دولة واحدة (الجمهورية العربية السورية).

5. المؤشرات المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين والتي تقع ضمن أولويات رصد التقدّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تستخدم الدول العربية القرائن لرصد مستوى التقدّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تستخدم منظومة من المؤشرات التي يتفاوت عددها من دولة لأخرى. وتعتمد هذه الدول أيضاً بدرجات متفاوتة على المؤشرات المصنّفة حسب الجنس في متابعة تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين[47]. وتهدف المكاتب الإحصائية الوطنية إلى جسر الفجوة المعلوماتية من خلال استكمال المؤشرات غير المتاحة في منظومة متابعة التقدّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويكمن التحدي الرئيسي الذي تواجهه معظم الدول العربية في إنتاج البيانات الضرورية لحساب المؤشرات المصنّفة حسب الجنس. ويرجع ذلك في بعض الدول إلى نقص الموارد اللازمة لتنفيذ مسوحات أسرية لمواضيع متخصّصة مثل الإعاقة، واستخدام الوقت، والعمل غير مدفوع الأجر، وكلفة العنف ضد النساء والفتيات. إلا أن نقص الموارد ليس السبب الوحيد، إذ إن لنقص القدرات البشرية في بعض الدول دوراً أيضاً. وغالباً ما تكون الدول التي تعاني من صراعات داخلية غير قادرة على تنفيذ المسوحات الأسرية على الإطلاق، أو غير قادرة على تنفيذها على امتداد كامل النطاق الجغرافي للدولة.

6. تصنيفات البيانات التي توفّرها المسوحات الرئيسية

يشير تحليل البيانات الواردة من الدول أنّها تصنّف بياناتها حسب الموقع الجغرافي والجنس والعمر والحالة التعليمية. ويقتصر تصنيف البيانات حسب الدخل على ست دول، بينما ذكرت ست دول فقط أنها تصنِّف البيانات حسب حالة الإعاقة.

©javiindy/stock.adobe.com

جيم. خاتمة

أحرَز عدد من الدول العربية تقدّماً في جَسر فجوة المعلومات المتعلقة بمؤشرات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ولا تزال الحاجة ماسة إلى الاستمرار في إنتاج مزيد من البيانات للتعرّف على التغيُّرات في واقع المرأة، ولضمان الحق في الوصول إلى البيانات والمعلومات للجميع. ويتمثّل التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة العربية في مجال إنتاج بيانات ومؤشرات المساواة بين الجنسين في إنتاج هذه المؤشرات للشرائح الأضعف والأَولى بالرعاية. فقد قطعت معظم الدول العربية شوطاً في إنتاج المؤشرات التي تعكس الفجوة بين الذكور والإناث في مجملهم. أما المؤشرات التي تصف الشرائح الأضعف، فلا تتوفّر بالقدر الكافي، ويشمل ذلك ذوات الإعاقة وكبيرات السنّ، وهو ما يجب التركيز عليه في الفترة المقبلة لتحقيق روح خطة عام 2030 التي تقوم على عدم إهمال أي من النساء والفتيات في المجتمع. وتقف تحديات أخرى في طريق الرصد الممنهج والمراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين، مثل التغطية غير المتكافئة لمؤشرات المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات الخاصة بخطة عام 2030 ؛ وعدم التوازن في توفير إحصاءات المساواة بين الجنسين بين الدول بشكل مستمر. كما أنّ كلاً من جمع البيانات وإنتاج المؤشرات في المجتمعات التي تشهد صراعات وتوترات وجمع البيانات عن النازحين يشكّل تحدّياً إضافياً. وجدير بالذكر أن إعادة بناء المنظومة الإحصائية في غزة وجمع البيانات لتوصيف حالة البشر والمباني والمنشآت سيكونان أساسيين في جهود إعادة إعمار القطاع. وسيكون من الأهمية بمكان تخصيص مزيد من الموارد لإنتاج هذه البيانات، مع مراعاة اعتبارات المهنية والشفافية والجودة والشمول. وقد برز أيضاً من خلال المراجعة ضعف البناء على البيانات الإدارية التي يمكن أن تكون مصدراً هاماً رديفاً للبيانات الإحصائية، وفرصة للدول في السنوات الخمس المقبلة.

06

الاستنتاجات والخطوات المقبلة: نحو بيجين+35

الاستنتاجات والخطوات المقبلة: نحو بيجين+35

يقترح هذا القسم خارطة طريق لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين في ضوء السياق الإقليمي العربي، ويرصد الدروس المستفادة في المنطقة العربية في ضوء تجربة السنوات الخمس الماضية. وهو يتطرّق إلى أولويات السنوات الخمس المقبلة حسبما ورد في التقارير الوطنية بشكل رئيسي. وقد أُعِدّ هذا القسم بناءً على المناقشات التي تخلّلت اجتماع الخبراء وتحدّدت فيها الأولويات والإجراءات.

ألف. الدروس المستفادة

أشار عدد من الدول إلى الدروس المستخلصة من تجربة العمل في مجال المساواة بين الجنسين خلال السنوات الخمس الماضية. ويمكن إجمال هذه الدروس كما يلي:

- أهمية الإرادة السياسية لإحداث التغيير على مسار تحقيق المساواة بين الجنسين.
- أهمية وجود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، وأهمية التنسيق فيما بينها والتشبيك بين الشركاء في تنفيذ البرامج بكفاءة وفاعلية.
- أهمية التصدي للأعراف الاجتماعية السلبية التي تقف حجر عثرة أمام الإسراع بتحقيق منهاج عمل بيجين وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وأهمية توثيق قصص نجاح المرأة ونشرها.
- ضرورة الاستمرار في مراجعة التشريعات والقوانين وفق متطلبات إدماج احتياجات المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين ومواكبة المتغيّرات العالمية وإطلاق مبادرات نوعية لرفع نسبة مساهمة المرأة في كافة المجالات.
- أهمية التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات باعتباره يساهم في التنمية الاقتصادية وفي خلق الثروة ويحمي من الأوضاع الاقتصادية الهشّة الناتجة عن كلّ أشكال العنف والتمييز والاستغلال وانتهاك الحقوق.
- ضرورة الوصول الى عدد أكبر من النساء في برامج الدعم الاقتصادي وتوفير المشاريع لهن، لا سيّما النساء المهمّشات[48].
- أهمية توافر البيانات المحدّثة، وإتاحة البيانات من خلال المراصد، وانتاج أوراق السياسات المعتمِدة على القرائن.
- ضرورة الاهتمام بإدماج مؤشرات الصحة النفسية في تطوير سياسات القطاع الصحي، خاصة في مجتمعات ما بعد الصراعات.

باء. الأولويات الإقليمية والوطنية

أشارت تقارير الدول العربية إلى الإجراءات المقترح اتباعها في السنوات الخمس المقبلة لتسريع تحقيق المساواة بين الجنسين.

1. التشريعات

- مواصلة تعزيز حقوق المرأة من خلال تطوير التشريعات والقوانين الوطنية وتحديثها بصفة مستمرة، مع اتّباع نَهج شامل ومتكامل للقضاء على التمييز ضد المرأة يقوم على المدخل الحقوقي وتطبَّق بموجبه برامج تُعنى بكل مرحلة من مراحل دورة حياة المرأة والفتاة.
- تطوير التشريعات والقوانين الوطنية كخطوة على الطريق السليم يجب استكمالها بتسهيل إجراءات تقاضي النساء، وتحقيق العدالة الناجزة، وتقديم الدعم للمؤسسات القانونية التي تساند النساء المهمّشات للحصول على حقوقهنّ.

2. السياسات والبرامج المراعية للمساواة بين الجنسين

- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي، وتقليص معدلات البطالة، وتشجيع سياسة التشغيل الذاتي من خلال تطوير الآليات والمؤسسات التمويلية وتعزيز الإجراءات التسهيلية والتحفيزية لتشجيع النساء على الابتكار وخلق مشاريع ونشاطات اقتصادية مدرّة للدخل، وزيادة معدلات الشمول المالي.
- الاستمرار في اتّخاذ الإجراءات التي تسهم في تخفيف أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، مثل رعاية الأطفال وكبار السنّ والأشخاص ذوي الإعاقة، والتوسّع في اقتصاد الرعاية.
- الحدّ من تأثير تغيُّر المناخ على أوضاع النساء والفتيات، لا سيّما العاملات في النشاط الزراعي.
- تحقيق استفادة المرأة بشكل متكافئ من الوظائف اللائقة في الاقتصاد الأخضر.
- مواصلة تطوير سياسة التعليم والتكوين للفتيات والنساء ومواكبة التغيُّرات الحاصلة، ولا سيّما التكنولوجية منها، وما يتصل بمهن المستقبل.
- التصدي للأعراف الاجتماعية السائدة التي لا تثمّن دور المرأة الإنتاجي في المجتمع وتقلّل من قِيم المساواة بين الجنسين.
- العمل على تعزيز التمثيل السياسي للمرأة وتقلُّدها للمناصب القيادية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

3. حماية النساء والفتيات من العنف بكافة أنواعه

- التخفيف من أثر الحرب التي شنتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على غزة ولبنان وإعادة إعمارهما وإعادة بناء مؤسساتهما، وإعادة تشغيل المرافق الصحية والتعليمية، وضرورة تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضرّرين لا سيّما النساء والفتيات. كذلك، التخفيف من آثار الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية، بما يشمل تدمير المباني السكنية والمنشآت والبنى التحتية، وضرورة تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للنازحين قسراً.
- تقديم العون والمساندة للنساء والفتيات السودانيات النازحات، بمن فيهن النازحات قسراً.
- تعزيز الوقاية والحماية القانونية والاجتماعية للنساء وتوفير بيئة آمنة ومحفّزة لهنّ، وذلك من خلال تعزيز الإجراءات لمحاربة العنف الموجّه ضد النساء والفتيات بشتى أنواعه.
- تكثيف البرامج التوعوية حول العنف الميسّر عبر التكنولوجيا وطُرق الوقاية منه.
- تحقيق الحماية للنساء من العنف في المجال السياسي والحياة العامة وملاحقة من يرتكبه ومعاقبته.

4. حوكمة منظومة المساواة بين الجنسين

- إعادة النظر في موقع الآليات الوطنية لتمكين المرأة من عملية اتّخاذ القرار، لجعل هذه الآليات أكثر قدرة على التأثير في السياسات العامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.
- دعم وتعزيز العمل مع المجتمع المدني بصفته شريكاً فاعلاً في التنمية المحلية والوطنية، وإشراكه بدرجة أكبر في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين ومتابعة الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما تلك المتعلقة بتمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين.
- التحوّل إلى موازنة البرامج (بدلاً من موازنة الأبواب) لمتابعة البرامج الرامية إلى تمكين وحماية الفتيات والنساء.
- اعتماد مبدأ التقاطعية في الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وذلك لضمان تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة وكبيرات السنّ من نيل حقوقهن الإنسانية.
- الحرص على عدم تشتّت وازدواجية البرامج والمشاريع المموّلة من قِبل المجتمع الدولي، وعدم الاكتفاء بتنفيذ برامج نموذجية محدودة الأثر.

5. عدم إهمال أحد

- مواصلة البرامج الرامية إلى حماية النساء، مع إيلاء اهتمام خاص للبرامج الموجّهة للنساء ذوات الإعاقة وكبيرات السنّ.
- مواصلة دعم المرأة الريفية، لا سيّما في المناطق النائية.
- تعزيز آليات الحماية الاجتماعية المراعية لقضايا المساواة بين الجنسين والرعاية الصحية الشاملة والقضاء على الفقر.

6. بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين

- استكمال منظومة البيانات والإحصاءات التي تتيح تقييم الإنجاز المحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال المسارات التالية:
  - سدّ فجوات المعلومات عن طريق جمع ونشر البيانات غير المتوفّرة، وهي تشمل بيانات استخدام الوقت والعمل غير مدفوع الأجر وأعمال الرعاية والعنف ضد النساء والفتيات بكل أنواعه، بما في ذلك العنف الأسري، وعمل المرأة في القطاع غير النظامي والعمل غير المنظّم والعمل اللائق والعمل عن بُعد؛ وأوضاع النساء والفتيات واللواتي يعشنّ في أوضاع سيئة، ويشمل ذلك المرأة ذات الإعاقة والمرأة كبيرة السنّ.
  - إجراء مسوحات ميدانية في قطاع غزة لرسم خريطة مبنية على القرائن تُظْهِرُ أولويات الإعمار واحتياجات السكان من السلع والخدمات الأساسية ودمج احتياجات النساء في المساعدات الانسانية.
  - إجراء مسوحات وطنية عن أوضاع النساء والفتيات تتناول الجوانب المختلفة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتسمح بربط المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية باحتياجات النساء والفتيات، كما تسمح بالتعرّف على ديناميكية العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وتأثيراتها على المساواة بين الجنسين عبر دورة حياة الإناث.
  - إجراء مسوحات خاصة بأوضاع النازحات واللاجئات والمهجّرات من السودان للتعرف على الاحتياجات الإنسانية ولتقييم الخدمات الأساسية المقدّمة، وذلك على نحو يسمح بحساب مؤشرات تفيد في صنع السياسات وفي تخصيص الموارد للتعامل مع قضايا النزوح واللجوء والهجرة القسرية على المستويين الوطني والإقليمي.
  - استخدام البيانات الإدارية الحكومية وغير الحكومية وإنتاج ونشر بيانات مصنَّفة حسب الجنس، مع مراعاة الجوانب المهنية المرتبطة بدقة البيانات وتحديثها وتمثيلها للمجتمع واتّباع التعريفات المقنّنة التي تسمح بعقد المقارنات الدولية والإقليمية.
- بناء القدرات الوطنية في مجال إحصاءات المساواة بين الجنسين، ويشمل ذلك بناء القدرات التحليلية لكافة أطراف المنظومة الإحصائية على المستويين الوطني والمحلي، لبناء المعارف والمهارات المتصلة بجمع بيانات المساواة بين الجنسين.
- تسخير التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك تطبيقات المحمول) لإنتاج وإتاحة إحصاءات المساواة بين الجنسين بكلفة أقل، مع الحفاظ على جودة البيانات وشمولها، وإطلاق العنان للابتكارات الفردية في هذا المجال، والاستثمار في تنميتها.

الحواشي

1. تمّ اختيار منظمات المجتمع المدني المشارِكة في الاستشارات بناءً على مجموعة من المعايير، منها أن تكون المنظمة مسجّلة على المستوى الوطني؛ ولديها خبرة على المستوى الإقليمي في مجال المساواة بين الجنسين؛ ولديها خبرة في إعداد التقارير الوطنية والإقليمية؛ ولديها شبكة علاقات مع منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى الوطني؛ ومعتمَدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
2. https://genderjustice.unescwa.org/.
3. مقابلة مع رئيس البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.
4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (78)، شباط/فبراير 2023.
5. الإعلان الوزاري: أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية (2023-2028) : الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنموية وبيئية. صدر عن جامعة الدول العربية وتم اعتماده على مستوى القمة العربية (تشرين الثاني/نوفمبر 2022).
6. بعض المؤشرات المركّبة الإضافية: المؤشر المركّب حول تمكين المرأة (Women Empowerment Index) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمؤشر المركّب حول الفوارق بين الجنسين (Gender Inequality Index) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والمؤشر المركّب حول الأعراف الاجتماعية المتصلة بالمساواة بين الجنسين (Gender Social Norms Index) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. نسبة قيمة مؤشر التنمية البشرية للإناث إلى قيمة مؤشر التنمية البشرية للذكور.
8. اقتصرت النسخ السابقة على البُعد الأول فقط.
9. اعتمد هذا القسم على التقارير الوطنية وعلى بيانات وتقارير مبادرة العدالة بين الجنسين والمراجعة الإقليمية الأولى لرصد التقدّم المُحرَز في تنفيذ أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030 بعد خمس سنوات الصادرة عن جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
10. لمزيد من المعلومات، الاطّلاع على الاتفاقية على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx.
11. United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2024). World Population Prospects 2024, Online Edition.
12. Ibid.
13 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). تقدم المرأة في الدول العربية 2020 : دور اقتصاد الرعاية في تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
14. ESCWA (forthcoming) Arab Poverty Report: The huge toll of conflicts and immiserizing growth.
15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023/2024، مقتطفات، الخروج من المأزق، صورة التعاون في عالم الاستقطاب.
16. لا تتوفر بيانات عن الصومال لعام 2017.
17. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/socialprotection/overview.
18. الإسكوا (2023). الشيخوخة في المنطقة العربية، عملية المراجعة والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، نتائج المراجعة الإقليمية الرابعة في المنطقة العربية.
19. البرلمان معلّق حالياً في السودان.
20. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22673E_HLPF_2019_3_Add_3_Note_by_the_Secretariat_on_reports_of_the_regional_forums_ESCWA.pdf. (advance unedited copy).
21. الإسكوا (2023)، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات.
22. الإسكوا (2023)، التصدي لقضايا المناخ والسلام والأمن في المنطقة العربية.
23. بناءً على الاستبيان المرسَل للدول، المطلوب هو تحديد ما لا يزيد على خمس أولويات. غير أنّ تقارير الدول تناولت أولويات أخرى تم تضمينها في القسم الثالث من التقرير.
24. أشارت عُمان في تقريرها إلى النزيلات. والمقصود هو العمل مع النزيلات المُفرج عنهنّ من المراكز الإصلاحية لإعادة إدماجهنّ في المجتمع.
25. المطلوب هو تحديد خمس أولويات على الأكثر، بناءً على الاستبيان المرسَل للدول.
26. يتقاطع هذا البُعد مع مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: المرأة والفقر؛ والمرأة والاقتصاد؛ والحقوق الإنسانية للمرأة؛ والطفلة الأنثى.
27. يتقاطع هذا البُعد مع مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: المرأة والفقر؛ وتعليم المرأة وتدريبها؛ والمرأة والصحة؛ والحقوق الإنسانية للمرأة؛ والطفلة الأنثى.
28. يتقاطع هذا البُعد مع مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: المرأة في السلطة وصنع القرار؛ والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؛ والحقوق الإنسانية للمرأة؛

والمرأة ووسائل الإعلام؛ والطفلة الأنثى.

29. تابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء.
30. يتقاطع هذا البُعد مع مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: المرأة والنزاع المسلح؛ وحقوق الإنسان للمرأة؛ والطفلة.
31. يتقاطع هذا البُعد مع مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: حقوق الإنسان للمرأة؛ والمرأة والبيئة؛ والطفلة.
32. تابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء. أما في إقليم كوردستان، فيُعَدُّ المجلس الأعلى لشؤون المرأة والتنمية مؤسسة محورية في تشكيلة حكومة الإقليم.
33. تمّ دمج المنظمات المعنيّة بحقوق المرأة والمنظمات التي يقودها الشباب ضمن منظمات المجتمع المدني.
34. تمّ دمج المنظمات المعنيّة بحقوق المرأة والمنظمات التي يقودها الشباب ضمن منظمات المجتمع المدني.
35. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g18/258/77/pdf/g1825877.pdf.
36. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/251/17/pdf/g1925117.pdf.
37. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g20/216/12/pdf/g2021612.pdf.
38. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g21/233/34/pdf/g2123334.pdf.
39. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g22/468/89/pdf/g2246889.pdf.
40. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g23/171/68/pdf/g2317168.pdf.
41. https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/TBSearch.aspx?Lang=ar&TreatyID=3&DocTypeID=29.
42. المؤشر غير متاح لدولة فلسطين.
43. تتضمن مقدمة التقرير تعريفاً للمؤشر.
44. Ibid.
45. www.enow.gov.eg.
46. طُلب من كل دولة تحديد ثلاث أولويات على الأكثر.
47. يُستخدم مصطلح "المؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين" للإشارة إلى المؤشرات التي تتطلب صراحةً التصنيف حسب الجنس و/أو الإشارة إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها الهدف الأساسي. على سبيل المثال، يرصد المؤشر 5-ج-1 لأهداف التنمية المستدامة نسبة الدول التي تطبّق أنظمة لتتبُّع المخصّصات العامة الموجَّهة نحو السياسات والبرامج التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين - وتحقيق الهدف الأساسي المتمثّل في تعزيز المساواة بين الجنسين. ويُستخدم المصطلح أيضاً للمؤشرات التي تندرج فيها النساء والفتيات ضمن المؤشر، باعتبارهنّ الفئة السكانية المستهدَفة.
48. تضم النساء والفتيات المهمّشات طبقاً لتقارير الدول الفئات المذكورة في القسم الثاني من التقرير.

يتضمّن التقرير العربي الشامل حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً مراجعةً للتقدّم المُحرَز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في 18 دولة عربية خلال الفترة 2019-2024. ويتمحوّر التقرير حول تقييم إقليمي نفّذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

ويتناول التقرير الإنجازات المحرَزة في ستة مجالات رئيسية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين، وهي التنمية الشاملة للجميع والرخاء المشترك والعمل اللائق؛ والقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؛ والتحرّر من العنف والوصم والقوالب النمطية؛ والمشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين؛ والمجتمعات المسالمة التي لا يهمَّش فيها أحد؛ والحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها.

ويسلّط التقرير الضوء على الإنجازات الإقليمية، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية، وتطوير السياسات، وإطلاق الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلا أنه يُبرز أيضاً تحديات كبيرة تواجهها المنطقة، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي والنزاعات المسلحة وتداعيات جائحة كوفيد-19، وتزيد من حدة التفاوتات بين الجنسين، ولا سيّما في مناطق النزاع.

ويتناول التقرير، بالاستناد الى التقارير الوطنية المقدَّمة في إطار المراجعة الدورية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، الإجراءات التي اتّخذتها الدول سواء في مجال التشريع أو السياسات أو البرامج لتحقيق التقدّم المنشود ضمن هذه المجالات.

ويُختتَم التقرير بخارطة طريق لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، مع الإشارة إلى أهمية تعزيز جمع البيانات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين، ودعم الفئات المهمّشة، ودمج منظور المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

2400644A